د / على أبو المكارم

مدخل إلى
تاريخ النحو العربى

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

مدخل إلى

تاريخ النحو العربى

وقضايا ونصوص نحوية

تأليف

د. علي أبو المكارم

دار غريب

للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية.

أبو المكارم، على.

مدخل إلى تاريخ النحو العربى وقضايا ونصوص نحوية/ تأليف على أبو المكارم . - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

٣٠٤ص : ٢٤سم

تدمك: ٨ - ٩٨٤ - ٢١٥ - ٩٧٧

١ - اللغة العربية - نحو - تاريخ

أ - العنوان

٤١٥,١٠٩

الــكـــتـــاب : مدخل إلى تاريخ النحو العربى وقضايا ونصوص نحوية

المؤلـــــف : د. على أبو المكارم

رقــم الإيــداع : ٢٠٠٧/٢٧٤٠٠

تــاريـخ الـنـشـر : ٢٠٠٨

الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 - 984 - 8

الـنـــاشـــر : دار غـريـب لـلـطـبـاعـة والـنـشـر والـتـوزيـع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٢٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٢٧٩٥٤٣٢٤

الـتــوزيــع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة

ت ٢٥٩٠٢١٠٧ – ٢٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم { ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول

ت ٢٢٧٣٨١٤٢ – [illegible]

www.dargharreb.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

النظر فى التاريخ ليس التفاتًا إلى الماضى وحده ، هذه إحدى الحقائق الواضحة الدلالة ، المؤكدة الثبوت عند عدد جد عظيم من المفكرين القدامى والمعاصرين ، ذلك أن الحاجة إلى دراسة الحقائق التاريخية تستمد دوافعها من أسباب متعددة ، على رأسها ثلاثة أسباب رئيسية :

السبب الأول : الرغبة فى استكشاف ما كان على نحو ما كان ، وهو النظير المؤكد لاستكشاف ما سيكون قبل أن يكون ، وكلاهما معًا صورة للتطلع الإنسانى لرؤية الآفاق غير المنظورة ماضيًا أو مستقبلاً .

السبب الثانى : محاولة تفسير الظواهر مادية أو غير مادية .

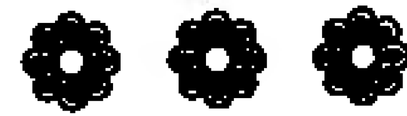
السبب الثالث : تحليل الأفكار والأحكام .

وإذا كان السبب الأول يصدر عن ذلك الإحساس التقليدى الذى يذكى دائمًا الفضول الإنسانى إلى المعرفة، فإن السببين الآخرين لايصدران عن رغبة تنتمى إلى ما يشبه الغريزة ، بل يمتد عن يقين علمى ينبع من الإدراك العقلى لقيمة الماضى فى الحاضر ، وإمكانات تأثيره التى لا تحد فى تشكيل المستقبل ؛ وذلك أن تفسير الظواهر وتحليل الأفكار والتثبت من الأحكام تتضمن دائمًا وبالضرورة عناصر إيجابية التأثير فى الكائن الإنساني ، وحتى فى جوانبها السلبية تتميز

بتأثيرها الإيجابى ، إذ إن سلبيات الماضى سواء فى ظواهره أو أحداثه أو علاقاته إحدى الدوافع العميقة الأثر فى مسيرة الكائن البشرى ؛ حيث تحدوه دائمًا فى محاولته الدءوب نحو بناء شكله الأمثل ماديًا وروحيًا ، والإنسان دائمًا فى حاجة إلى أن يحدد مكوناته الأساسية ، ويحلل كل ما له تأثير فى هذه المكونات ،وليس من شك فى أن خبرات الأجيال المتابعة تعيش فى كل جيل ، ومعنى هذا ببساطة بالغة أن الماضى يحيا فى الحاضر ، سواء شئنا ذلك أو أبينا ، ومن ثم فإن الذى يجب أن يفعله الفكر الإنسانى ألا يبدأ برفض الحقائق تحت أى ظروف ، بل بتحليلها لمعرفة عناصرها الإيجابية التى يجب الحفاظ عليها ، بتطويرها وتنميتها وجعلها أقدر على الوفاء بالحاجات الإنسانية والاجتماعية والطبيعية المتغيرة ، وعناصرها السلبية التي ينبغى التخلص منها بتكوين الظروف المفضية إلى ذلك ، تستوي فى ذلك الظروف المادية وغير المادية الإنسانية وغير الإنسانية أيضًا ؛ إذ إنه بدون هذا التحليل سوف نجد أنفسنا مدفوعين للانضواء تحت أحد لواءين يرفعهما مثقفو عصرنا، وشعار **أولهما** أن يعيش الحاضر فى الماضى إذ ليس في الإمكان أبدع مما كان ، وشعار **ثانيهما** أن الماضى قد مات فلنعد أنفسنا للحياة فى المستقبل .

وواضح تمامًا عند التحليل العلمى أن كلا من هذين الموقفين المتناقضين موقف غير علمى قبل أى اعتبار آخر ؛ لأنه يغفل الحقائق الأساسية فى وجودنا الإنساني والاجتماعى ، وأكاد أقول ، والطبيعى أيضًا ، وعلى رأس هذه الحقائق أن المستقبل يتشكل من خلال الحاضر، وأن الحاضر قد تشكل بالفعل من خلال علاقات الماضى التى نسجت أبعاده وحددت آفاقه وبلورت خصائصه .

وفقًا لهذه الحقائق كلها نجد أنفسنا فى حاجة دائمًا إلى النظر فى الماضى وتأمله، لا لكى نهرب من التصدى لمشكلات الحاضر ، وإنما ليكون هذا النظر فيما كان معينًا لنا على فهم ما يكون ، ووفقًا لهذه الحقائق أيضًا سوف نظل فى حاجة فى المستقبل إلى النظر فى الماضى وتأمله ، لا ليصرفنا هذا النظر عن المستقبل وإنما ليكون سبيلنا إلى تشكيل المستقبل معتمدًا على ركائز لا تتزعزع من الوضوح الفكرى ، بحيث لا تتصادم صورة المستقبل مع التفكير العلمى ، الذى يقطع بأن أية محاولة لبناء حضارة إنسانية يجب أن تراعى الظروف الموضوعية التى تحدد مجال هذه الحضارة ، فكرًا ومادة ، إنسانًا ومجتمعًا ؛ وأن أية محاولة لاصطناع ظروف غير قائمة بل متوهمة تعنى قفزة فى فراغ ، وليست حلقة فى سلسلة البنيان الحضارى ، أى أن نقطة البدء العلمية لبناء المستقبل يجب أن تبدأ من الفكر ، ونقطة البدء الصحيحة لتطوير الفكر الإنسانى لا تكون بافتعال التجارب أو نقلها ، ولا بتزييف المقدمات وطمس معالمها ، ولا بأستلهام الشعارات مهما كان مصدرها، وإنما تكون بشىء محدود هو تحليل الماضى لمعرفة أبعاد الحاضر وآفاق المستقبل .



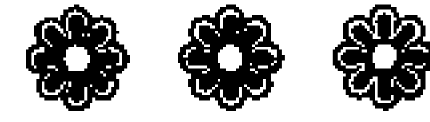
من هذا المنطلق ندرس تاريخ النحو العربى ، ليس بقصد الوقوف على الظروف المختلفة التى أثرت فيه نشأة وتطورًا فحسب - وإن كان ذلك هدفًا جليلاً يستحق عناء قصده بالدرس والتحليل - وإنما لنحاول أيضًا أن نحقق من هذه الدراسة هدفين أساسيين .

الهـدف الأول : الوقوف على المعطيات الأصـيلة لتراثنا اللغوى ، الأصوات ، أو الصـرف ، أو المعاجم . ثم إن علم النحـو فضلا عـما يتيحه من النظرة الشاملة ، إلى حد مـا ، إلى التركيب اللغوى كان أسبق ظهوراً من غيره من علوم اللغـة ، ومن ثم أثر منهجه الخاص فى مناهج غيـره من فروع البحث الـلغوى ، بحيث يمكن من خـلال تحليل تاريخ النحو ومعرفة الخصائص المـميزة لمناهج البحث فيه أن نقف على عدد من الأصول التى كان لها أثرها فى بحـوث اللغة عند العرب ، سواء فى نشأتها أو فى تطورها .

والهـدف الثـانى : أن يكون إدراك هذه المعطيـات نقطة البدء فى المـحاولة الـضرورية لتطـوير هذا التراث بمـا يتـفق مع الواقع اللغـوى المتغير، ومما لا شك فيه أن إغفال الخصائص الأصلية للبحوث اللغوية عند العـرب شبيـه بإهمال الظواهر الـلغوية للعـربية الفصـحى ، فى أن كليهـما معًـا يسلم بالضرورة إلى الخطأ فى تشكيـل ظواهر اللغة أو فى تفسير نتائج البحث، ومن ثم فإنه ينبغى التعامل مع التراث اللغوى باعتباره مقدمـة لأية محاولة جادة تـهدف إلى تطوير اللغة الفصـحى، وتسعى إلى تحقيق أفضل السبل فى المعالجة العلمية لمستوياتها المختلفة .

وبهـذا الإدراك تتسق دراسـة تاريخ النحـو مع سـائر صور النتـاج الحضارى وأشكاله ومن ثم فإن تركيز الضوء على صورة بعينها من صور هذا النتـاج ، أو فى شكل بذاته من أشكاله ، لايكون منعزلاً عـن سائر

الصوروالأشكال ، فيقع فى خطيئة تجزئة الواقع الإنسانى والاجتماعى معها - الوحدات الأساسية التى تتكون منها الصورة الكلية والشاملة للنتاج الحضارى ، وبذلك تتسم العلاقة بين الجزء والكل بالعطاء المتبادل ، ويكون الموقف فى التحليل العلمى للحضارة كلها متسقًا مع الواقع العلمى فى بناء الحضارة ذاتها .



وليس هذا أول كتاب يدرس تاريخ النحو العربى ، فثمة كتب عديدة تناولت هذا الموضوع ؛ إما عرضًا فى ثنايا غيره من الموضوعات، أو قصدته مباشرة بالبحث والدراسة ، وحسب القارئ أن يعود إلى الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب ليقف على الكثير فى هذا المجال ، وهو على كثرته بعض من كل ، إذ قصد به التمثيل إلى أساليب التناول وطرق التعامل مع المادة العلمية قبل أى اعتبار آخر ولكن هذا الكتاب - فيما أرجو - أول محاولة « حضارية » لدراسة تاريخ النحو العربى ، ولعل القصد بالمحاولة الحضارية كما نأمل أن يتضح للقارئ من خلال متابعته لفصول هذا الكتاب - يتحدد فى الإلتزام العلمى بكلية الكيان الإنسانى من ناحية ، وتكامل الإنسان مع البيئة الاجتماعية والطبيعية من ناحية أخرى . وسيرى القارئ أن هذا الالتزام قد أسفر عن العثور على مفتاح جديد لإعادة تشكيل الحقائق التاريخية فى هذا المجال كما فى غيره من مجالات العمل الحضارى ، وهو دور

المفاهيم الدينية المنبعثة عن الإسلام فى إعادة صياغة الإنسان والمجتمع، فكرًا ومادة ، وهو الدور الذى أغفلته ، عن قصد أو عن غير قصد ، الدراسات السابقة .

والخطة الكاملة لهذا الكتاب هى إعادة دراسة تاريخ النحو العربى منذ نشأته حتى العصر الحديث ، وهى تتناول مدارسه ومناهجه وأعلامه ومؤلفاته ، ولكن دون أن تفترض سلفًا قيام مدارس معينة أو مناهج محددة ، ومن غير أن تقع تحت سيطرة الأفكار السائدة أو الموروثة عن شخصية من الشخصيات أو مؤلف من المؤلفات . وليس ميسورًا فى ظل هذه الخطة أن يصدر الكتاب كله دفعة واحدة ؛ إن معنى هذا الانتظار سنوات طوالا حتى يتم استكماله على نحو ما أشرنا من مراحل خطته . ولذلك فإننا سنحاول أن يصدر هذا الكتاب فى شكل أجزاء متتابعة ، على أن يختص كل جزء منها بمرحلة بعينها .

والجزء الذى بين أيدينا هو الجزء الأول من هذا الكتاب ، وهو يعالج النحو منذ نشأته الباكرة حتى الخليل بن أحمد ، فهو يتناول قرنًا من الزمان عميق الأثر شديد الخطر ؛ إذ فى خلاله تحدد موضوع النحو وميادين بحثه وأساليب بحثه أيضًا ، أو بتعبير آخر صار النحو علمًا له قواعده المنظمة وأصوله المنضبطة ، وهذه الفترة لم توضع فيها كتب ولم تتناولها دراسات ، غير أن العديد من الكتب والدراسات تناولت موضوعات جزئية فيها ، كدور أبى الأسود مثلاً ، أو دور الخليل . ولقد رجعنا إلى هذه الكتب والدراسات ، وأفدنا ما يمكن إفادته منها ، ولها على أية حال فضل السبق إلى طرق جزئيات فى موضوع كلى ، وليس من شك فى أنها كانت خطوة فى الاتجاه ، وإنا لنأمل أن يكون

هذا الجزء بدوره خطوة تالية فى المحاولة التى لابد منها لإعادة تصحيح الاتجاه .

ويتكون هذا الجزء أساساً من بابين ، يسبقهما تمهيد وتقفوهما خاتمة :

أما التمهيد فقد اختص بدراسة مفهوم « **التفكير النحوى** » وعلاقة نشأة النحو بمناهج البحث فيه ، وتحديد الأسس العامة لهذه الدراسة التى تحاول فيما تحاول إعادة صياغة التاريخ .

وأما **الباب الأول** فقد قصد إلى دراسة نشأة التفكير النحوى ومناهجه ، وقد درسنا هذه القضية على مستويين :

فى المستوى الأول سردنا الإشارات والأقوال التاريخية التى تناولت هذا الموضوع ، وفى **المستوى الثانى** حللنا موضوعيًا الظروف التى شكلت بتضافرها الحاجة الملحة إلى نشأة التفكير النحوى وأصداءها فى تحديد المعالم الكلية لهذا التفكير .

وأما **الباب الثانى** فقد تناول بالدراسة تطور التفكير النحوى منذ تلاميذ أبى الأسود إلى وفاة الخليل ، وكان لابد من تقسيم هذه المرحلة بدورها إلى فترتين :

فى الفترة الأولى : التى كانت بمثابة مرحلة انتقال من تلاميذ أبى الأسود إلى ما قبل الخليل بن أحمد ، حددنا دور كل جيل من الأجيال التى تلت أبا الأسود فى البحث النحوى ، والإضافات التى قدمها إليه ، ومظاهر التغير التى طرأت عليه .

وفى **الفترة الثانية** التى كانت - إلى حد ما - مرحلة استقرار

للأفكار وبلورة للاتــجاهات تناولـنا الدور التاريـخى الذى كانــت كافـة الظروف تكل إلى الخليل بن أحمد القيام به والقدرة عليه .

وفــى **الخــاتمــة** عرضنا لأهم ما ينبغــى الإشارة إليه فى مثل هذه الدراسة الجديدة ، ولم يكن ذلك كما جرت العادة عند المؤلفين بتحديد النتائج التى أسلمت إلـيها بل كان بوســاطة ذكر الركائز الكليــة التى تعد كافة النتائج متفرعة منها ومأخوذة عنها .

علي أبو المكارم

مقدمة

التفكير النحوى : بين النشأة والمنهج

إلى أى مدى يتصل منهج البحث النحوى بنشأة الدراسات النحوية؟ أو بتعبير آخر : هل تتصل نشأة النحو بما اتخذه النحاة من مناهج فى دراستهم لظواهر اللغة التركيبية ، وتقعيدهم لها ؟

إن الإجابة المجردة على هذا السؤال تحتمل كلاً من السلب والإيجاب ، وإذا احتملت هذين الطرفين المتناقضين فقد يكون من غير المجدى أن نقف عند نشأة النحو ، لنتناول بالتحليل ما أحاط بها من ظروف، وما تشير إليه من دلالات أو تلمح إليه من ظواهر ، ثم لنتخذ من تحليلنا لها نقطة بدء فى دراسة مناهج النحو فى نشأتها وتطورها ، وذلك لأن تحليل هذه الظروف قد لا يرتبط بالمنهج ، ودراسة ظواهر تلك النشأة قد لا تتصل بما درسه المنهج من ظواهر ، والوقوف عند تلك القضايا قد لا يلقى مزيداً من الضوء على ما تثيره قضايا البحث النحوى من التزام منهجى ، بحيث تعد تطبيقًا لذلك الالتزام لا أصلاً ينفر من الخضوع لقواعده ، ومن ثم تصبح كل ما تتصف به هذه الدراسة من قيمة نابعة من شيء غير الاتصال المباشر بمحور موضوعنا ، ويكون من المحتم طرحها دون أن نتخذ منها معبراً نخطئ به السبيل .

[illegible] الإجابة [illegible] - إلى حد بعيد جدًا - عن
القضايا الـلغوية ، وإشارة إلى بعضم الظواهر التـركيبيـة ، ليس مجرد افتراض تحتمل الإجابة عليه السلب كما تحتمل الإيجاب ، بل أمر واقع يؤكد عـمق الاتصال بـين هذه النشأة وذلك المنهج ، إذ ألمح الـنحو - منذ نشأته - إلى كثـير من ظواهر مناهجه ، بحيث إذا تتـبعنا هذه النشأة أمكن - إلى حد بعـيد - أن نتلمس البذور الأولى الناميـة ، التى كونت بعد تطورها هيكل البحث النحوى وقضاياه جميعًا .

على أن دراســة هذه النشأة - لكى توضع فى مكانــها الصحـيح ، وتثمـر ما نرجوه منهـا وبها - يجب أن تتبع القـواعد الأساسـية للمنهج العلمي ، إذ ينبغى أن يكون هدفنا أن نستعيد بطريقة عقلية خالصة أحداثًا تاريخيـة مضت ،وأن نتـصور فى الذهن هذه الأحـداث وهى تجرى فى اطراد، ولذلك ينبغى أن نلتـزم بقواعد المنهج الاسـتردادى الذى يدرس التاريـخ ، ويحلل أحداثه ؛ وأولى هذه القـواعد أن أحداث الـتاريخ لا يمكن أن تتكرر ، فهى وقائع حـدثت مرة واحدة وإلى الأبد ، وما ذلك إلا لأن التاريخ يقـوم على الزمان ، وأول خاصـية من خصـائص الزمان هى عدم قابلية الإعادة أو التكرار Irréversibilté ونتيجة لذلك فإنه لابد من قدر من التحليل لتـصور الأحداث التاريخية وعلاقـاتها ، وثانية هذه القواعد أن تخـيلنا للأحداث التاريخـية يجب ألا يكون مبتـدعًا ، وإنما ينبغى أن « يقوم على أساس ما خلفته الأحداث الماضية من آثار ، ذلك

أن ما كان لا يمكن أن يستعاد بحال ، إنما يمكن أن يستعاد نظريًا من التركيب ، ابتداءً مما خلفه من وقائع يعمل الذهن فيها أحيانًا والخيال المبتدع أحيانًا أخرى على أساس نوع من الوجدان هو ما يسميه **اشبنجلر** باسم : **التوسم** Physiognomique - فبهذا التوسم تكون الصورة الماضية على خير وجه متيسر »[١].

ولكن دراستنا لما خلفه الماضي من آثار يجب أن تعتمد على أساس من الاستقراء في جمع هذه الآثار من ناحية ، وفي تحليلها من ناحية أخرى ؛ فينبغي ألا نغفل أيًا كان من تلك الآثار مهمًا بدا هين القيمة ، كما يجب أن نلتزم في تحليلها بالانتقال من الخاص إلى العام، أي من الأحداث الجزئية إلى الصورة الكلية لهذه الأحداث ، وفي هذا نقترب كل الاقتراب من خطوات المنهج التجريبي[٢] الثلاث ؛ **وأولاها** هي الوقوف عند مجرد الوصف للظواهر ، دون محاولة مسبقة لتقديم نظرية عامة تصدر عنها ، **والثانية** ضرورة دراسة العلاقات والروابط الموجودة بين هذه الظواهر ، **والثالثة** محاولة وضع قوانين تنتظم في سلكها تلك الظواهر الجزئية ، أي استنتاج القواعد الكلية التي حكمت العلاقات بين الظواهر الجزئية وكونت من ركامها - على الرغم مما يتسم به من تشتت - وحدة كلية متسقة الوجود .

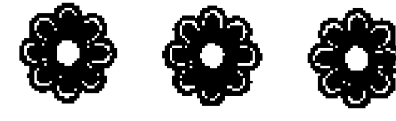
وبهذا التناول نجمع بين الأسس العامة لمنهجين علميين ؛ المنهج الاستردادي والمنهج التجريبي ، في محاولة لابد منها لتضويح الصورة الذهنية لفترة تاريخية مضت ، وهي الفترة التي نشأت فيها الدراسات

---

(١) مناهج البحث العلمي ١٨٣ - ١٨٤ .

(٢) مناهج البحث العلمي ١٢٨ - ١٢٩ .

النحوية ، منذ كانت شيئًا غير واضح القسمات فى صدر الإسلام ، إلى أن أصبحت وقد اتضحت معالمها وتشعبت مسالكها وتنوعت وسائلها على عهد الخليل بن أحمد وتلاميذه بعد نحو قرن . وفى تصورنا أن الانتقاء بين هذين المنهجين ممكن، بل إن الجمع بين هذين المنهجين أمر تفرضه ضرورة الدراسة العلمية للتراث ، بحثًا له وتحليلاً لقضاياه وظواهره وإحياء لقيمه وأعلامه ، معتمدين فى ذلك كله على ما يفرضه المنهج التاريخى من ضرورة توثيق النصوص ونقدها وتحليلها داخليًا وخارجيًا ، ثم اعتبار ما يسلم إليه هذا النقد من أفكار هى الوحدات الضرورية فى التركيب ، حتى لا تصبح دراستنا للأفكار قائمة على فجوات تاريخية أو معتمدة على تشابه ظاهرى ينتشر على السطح دون أن تمتد له فى الأغوار جذور .





الباب الأول

نشأة التفكير النحوى ومَناهجُه

الفصل الأول

السّـرد التـاريـخى

لعل أقدم نص يتناول نشأة النـحو العربى ما ذكره محـمد بن سلام الجمحى المتوفى سنة (١٣١ هـ) ، فى كتابه « **طبقات فحول الشعراء** » إذ ذكر أنه « كان لأهل البصرة فى العربية قدمًا ، وبالنحو ولغات العرب والغـريب عناية ، وكـان أول من اسـتن العربيـة وفـتح بابهـا ، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلى . . . وكان رجل أهل البصرة، وكان علـوى الرأى . . . وإنما قال ذلـك حين اضطرب كـلام العرب ، فـغلبت السليقـة ولم تكن نحـوية ، فكان سراة الناس يلحنون ووجـوه الناس ، فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم » (١).

ويذكـــر **ابن قـتيبـة (٢٧٦ هـ)** أن أبا الأسود « يـعد فى الشـعراء والتابعين والمـحدثين والبخلاء والمفـاليج والعرج والنحويين ، لأنه أول من عمل كتابًا فى النحو بعد على ابن أبى طالب » (٢).

أمـا **المـبـرد** فيذكر أن « السـبب الذى بنى له أبواب النحو وعليه أصلت أصـوله ، أن ابنة أبى الأسـود الدؤلى قـالت : يا أبت مـا أشـدُّ الحر: قـال : الحصبـاء بالرمضاء ؛ قـالت : إنما تعجـبت من شدته ؛

(١) طبقات فحول الشعراء . ط المعارف ص ١٢ ، ط السعادة ص ٩ - ١٠.

(٢) الشعر والشعراء . ٢٨ انظر المعارف ١٩٢ .

قال: أوقد لحن الناس ؟ . فأخبر بذلك عليًا رحمة الله عليه ، فأعطاه أصولاً بنى منها ، وعمل بعده عليها » [1].

« وفى القرن الرابع نجد كثيرًا من المؤرخين والنحاة يتناولون نشأة النحو ، صراحة أو ضمنًا ، ومن هؤلاء **أبو القاسم الزجاجى (٣٣٧ - أو ٣٤٠ هـ)** على خلاف - **وأبو الطيب اللغوى (٣٥١هـ)** ، **وأبو الفرج الأصبهانى (٣٥٦هـ)** ، **وأبو سعيد السيرافى (٣٦٨هـ)** ، **وأبو بكر محمد ابن الحسين الزبيدى (٣٧٩هـ) أو (٣٨٠هـ)** ، **وأبو حيان التوحيدى (٣٨٠هـ)** ، **ومحمد بن إسحاق النديم (٣٨٥هـ)** .

وإذا كان هناك اتفاق بين نصوص القرن الثالث على وضع أبى الأسود للنحو فإن نصوص القرن الرابع تختلف ، فمنها ما يلتقى مع نصوص القرن الثالث على نسبة وضع النحو إلى أبى الأسود كما ينسبه إلى غيره .

فأبو القاسم الزجاجى يذكر فى كتابه (**الإيضاح فى علل النحو**) فى باب « ذكر العلة فى تسمية النحو » نحو أن [2] « السبب فى ذلك ما حكى عن أبى الأسود الدؤلى أنه لما سمع كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب أنكر ما يأتون من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم، ... وهم أن يضع كتابًا يجمع فيه أصول العربية ، فمنعه من ذلك زياد، وقال : لا نأمن [3] أن يتكل الناس عليه ويتركوا اللغة وأخذ الفصاحة من أفواه العرب ، إلى أن فشا اللحن وكثر وقبح ، فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه ، فوضع كتابًا فيه جمل العربية ، ثم قال لهم : انحوا هذا النحو ، أى اقصدوه .

(١) الفاضل .

(٢) الإيضاح فى علل النحو ٨٩.

(٣) فى الأصل : لا نؤمن . وصحتها ما أثبتناه .

ويقال إنه أول من سطر فى كتاب : الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، فسئل عن ذلك فقال [1] : « دخلت على أمير المؤمنين على ابن أبى طالب - عليه السلام - فرأيته مطرقًا مفكرًا ، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إنى سمعت ببلدكم هذا لحنًا فأردت أن أضع كتابًا فى أصول العربية ، فقلت : إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ، ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إلى صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم، الكلمة اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ، ثم قال : تتبعه وزد فيه ما وقع لك ، واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل العلماء فى معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر - قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه ، فكان من ذلك حروف النصب ، فذكرت منها: إن ، وأن ، وليت ، ولعل ، وكأن ، ولم أذكر لكن . فقال لى: لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها . فقال : بل هى منها فزدها فيها».

ويؤيد الزجاجى ما ذكره أبو الطيب فى مراتبه ، من أن ، «أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلى . . . وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين على عليه السلام ؛ لأنه سمع لحنًا فقال لأبى الأسود: اجعل للناس حروفًا - وأشار إلى الرفع والنصب والجر » [2].

وأما أبو الفرج فيذكر فى أغانيه عددًا من الروايات التى تختلف حول السبب المباشر فى وضع النحو ، ولكنها تتفق فى أن أبا الأسود قد أخذ عن على ابن أبى طالب .

(١) النص فى أمالى الزجاجى ٢٣٨ - ٢٣٩ . والأشباه والنظائر ١/ ٧. وهو أيضًا فى تاريخ الخلفاء ٨١١ ومعجم الأدباء ١٤/ ٤٩ - ٥٠.

(٢) مراتب النحويين .

فأبو الأسود بحسب وقد سئل عن مصدر علمه بالنحو ، يقول :
أشد - فظنها تسأله وتستفهم منه : أى زمان الحر أشد ؟ فقال لها: شهر ناجر - يريد شهر صفر - . . . فقالت : يا أبت ، أنما أخبرتك ولم أسألك . فأتى أمير المؤمنين على بن أبى طالب ﷺ فقال: يا أمير المؤمنين ، ذهبت لغة العرب لما خالطت العجم ، وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل ، فقال له : وما ذلك ، فأخبره خبر ابنته ، فأمره فاشترى صحفًا بدرهم ، وأملى عليه : الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى (وهذا القول أول كتاب سيبويه) ثم رسم أصول النحو كلها ، فنقلها النحويون وفرعوها»[٢].

وفى رواية أخرى يذكر أبو الفرج عن أبى حرب بن أبى الأسود قوله : « أول باب وضعه أبى من النحو باب التعجب » [٣].

أما السيرافى فإنه يضع إلى جوار أبى الأسود اسمين آخرين ، إذ يحكى « أن الناس اختلفوا فى أول من رسم النحو : فقال قائلون : أبو الأسود الدؤلى ، وقال آخرون : نصر بن عاصم الدؤلى . . . وقال آخرون : عبد الرحمن بن هرمز » [٤].

---

(١) الأغانى ١٢/ ٢٩٩.

(٢) الأغانى ١٢/ ٢٩٨ .

(٣) الأغانى ٢٩٩١٢.

(٤) أخبار النحويين البصريين ١٠.

ويحاول الزبيدى أن يجعل نشأة النحو تفكيرًا مشتركًا ، وعملاً فوضعوا للنحو أبوابًا ، وأصلوا له أصولاً فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف»[1] .

ولكن أبا حيان التوحيدى يهمل ذلك الاختلاف ويذكر أن سبب وضع النحو أن « على بن أبى طالب - رضوان الله عليه - سمع قارئًا يقرأ على غير وجه الصواب فساءه ذلك ، فتقدم إلى أبى الأسود الدؤلى حتى وضع الناس أصلاً ومثالاً وبابًا وقياسًا ، بعد أن فتق له حاشيته ، ومهد له مهاده ، وضرب له قواعده »[2] .

وإذا كان أبو حيان قد أهمل الاختلاف فى وضع النحو ، متأثرًا فى ذلك بنزعة شيعية غلابة ، فإن ابن النديم - آخر من تناول من علماء هذا القرن هذه القضية - كان أكثر حيدة ، إذ ذكر هذا الاختلاف فقال : «زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبى الأسود الدؤلى ، وأن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام ، وقال آخرون : رسم النحو نصر بن عاصم الدؤلى ويقال : الليثى ، وقرأت بخط أبى عبد الله بن مقلة عن ثعلب أنه قال : روى ابن لهيعة عن أبى النضر قال : كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية ،

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢ .

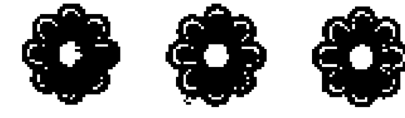
(٢) البصائر والذخائر ١/ ٨٣ .

وكان أعلم الناس بأسرار قريش وأخبارها وكذا حدثنى الشيخ أبو سعيد رضي الله عنه »[1].

ولكن ابن النديم لا يقف عند حد روايته لهذا الاختلاف دون ترجيح ، إذ لا يلبث حتى يذكر : « سببًا يدل على أن أول من وضع فى النحو كلامًا أبو الأسود الدؤلى » ثم يروى ذلك السبب الدال بقوله : «كان بمدينة الحديثة رجل يقال له : محمد بن الحسين ، ويعرف بابن أبى بعرة ، جماعة للكتب ، له خزانة لم أر لأحد مثلها كثرة ، تحتوى على قطعة من الكتب العربية فى النحو واللغة والأدب والكتب القديمة ، فلقيت هذا الرجل دفعات فأنس بى ، وكان نفورًا ضنينًا بما عنده ، خائفًا من بنى حمدان ، فأخرج لى قمطرًا كبيرًا فيه نحو ثلاثمائة رطل جلود فلجان ، وصكاك ، وقرطاس مصرى ، وورق صينى ، وورق تهامى ، وجلود أدم ، وورق خراسانى فيها تعليقات عن العرب . وقصائد مفردات من أشعارهم ، وشيء من النحو والحكايات والأخبار ، والأسماء والأنساب وغير ذلك من علوم العرب وغيرهم ، وذكر أن رجلا من أهل الكوفة - ذهب عنى اسمه - كان مستهترًا بجمع الخطوط القديمة، وأنه لما حضرته الوفاة خصه بذلك لصداقة كانت بينهما ، وأفضال محمد بن الحسين عليه ، ومجانسة المذهب - فإنه كان شيعيًا- فرأيتها وقابلتها فرأيت عجبًا ، إلا أن الزمان قد أخلقها وعمل فيها عملاً أدرسها وأحرفها ، وكان على جزء أو ورقة أو مدرج توقيع بخطوط العلماء ، واحدًا إثر واحد ، يذكر فيه خط من هو ، وتحت كل توقيع توقيع آخر خمسة وستة من شهادات العلماء على خطوط بعض لبعض. .

(١) الفهرست ٩٥.

ورأيت في جملتها . . من خطوط العلماء في النحو واللغة مثل أبي عمرو بن العلاء ، وأبي عمرو بن العلاء ، وأبي عمرو الشيباني ، والأصمعي ، وابن الأعرابي ، وسيبويه ، والفراء : والكسائي . ومن خطوط أصحاب الحديث مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري ، والأوزاعي . . . وغيرهم . ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته ، وهي أربعة أوراق - أحسبها من ورق الصين - وترجمتها : هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمة الله عليه ، بخط يحيى بن يعمر ، وتحت هذا الخط بخط عتيق هذا خط علان النحوي ، وتحته هذا خط النضر بن شميل ، ثم لما مات هذا الرجل فقدنا القمطر وما كان فيه فما سمعنا له خبراً » (1) .



وفي القرون التالية - بعد القرن الرابع الهجري - لا يقدم العلماء جديداً في شأن الخلاف في وضع النحو ، هذا الخلاف الذي حكته نصوص القرن الرابع؛ فالثعلبي ممثلاً بقية علماء القرن الخامس (2) (429 هـ) يعد أبا الأسود « في الفصحاء والعقلاء والشعراء والشيعة وأصحاب العربية والنحو وفي البخلاء والمفاليج والمعمرين » (3) ويقول عنه « إنه لا يعرف مثله » (4) . دون أن يتناول دوره بين أصحاب العربية بالتحليل . ولعله كان متأثراً في ذلك بمنهجه الخاص في تأليف كتابه

(1) الفهرست 60 - 61 .

(2) انظر أيضًا : أمالي السيد المرتضى (436 هـ) 1 / 212 - 214 ؛ الحصري القيرواني (453هـ) جمع الجواهر 206 ، ابن حزم (456هـ) جمهرة أنساب العرب 175 الخطيب البغدادي (463هـ) تاريخ بغداد .

(3) لطائف المعارف 39 .		(4) السابق .

فى تعليقه السابق عن أبى الأسود إلى ما ذكره الجاحظ عنه من أنه كان « خطيبًا عالمًا ، وكان قـد جمع شدة العقل ، وصواب الرأى ، وجودة اللســان ، وقول الشعـر والظرف ، وهو يعد فى هـذه الأوصاف ، وفى الشيعة ، وفى العرجان ، وفى المفاليج [١] » .

أو ينقل عن أبى الفرج الذى نسب إلى الجاحظ أيضًا قوله : إنه ، أى أبا الأسود ، مـعدود فى طبـقات الناس ، وهـو فى كلها مـقدم ، مأثور عنه الفضل فى جمـيعها ، كان معدودًا فى التابعـين ، والفقهاء ، والشعـراء ، والمحدثيـن ، والأشراف والفرســان والأمراء ، والدهاة ، والنحويـين ، والحاضرى الجـواب ، والشيـعة ، والبخـلاء ، والصلع الأشراف ، والبخر الأشراف » [٢] .

وابن الأنبـارى (٥٥٧هـ) يذكـر روايات مــتـعـددة تـحكى ذلك الاختلاف فى وضع النحو ، فهو يروى أن « أول من وضع علم العربية ، وأسس قواعده ، وحد حـدوده أمير المؤمنين على بن أبى طالب ﷺ ، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلى » [٣] .

ويذكر رواية ثانيـة تقول إن عمـر بن الخطاب - ﷺ - هو الذى أمر أبا الأسود بأن يضع النحو [٤] - ويذكر فى رواية ثالثة أنه قد « زعم قـوم أن أول من وضع النحو عـبد الرحـمن بن هرمز الأعـرج ، وزعم

---

(١) البيان والتبيين ١/ ٣٢٤ .

(٢) الأغانى ١٢/ ٢٩٩.

(٣) نزهة الألبا ٣.

(٤) المصدر السابق ٩.

بصراحة « فأما من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أو نصر بن عاصم فليس بصحيح لأن عبد الرحمن أخذ عن أبى الأسود ، ويقال : عن ميمون الأقرن »[2] وينتهى من ذلك إلى أن «الصحيح أن أول من وضع النحو على بن أبى طالب ﷺ ، لأن الروايات كلها تسند إلى أبى الأسود وأبو الأسود يسند إلى على»[3].

ولا يضيف أحد من علماء القرن السابع جديدًا يفيد فى تفسير نشأة النحو ونسبة هذه النشأة ، غير مجرد ترجيح وضع أبى الأسود له ترجيحًا لا يعتمد على غير كثرة الروايات التي تنسب إليه دور الريادة فى تلك النشأة ، متأثرًا فى ذلك بتوجيهات على ، ويستوى فى ذلك ما يحكيه ياقوت (٦٢٦ هـ) الذى تناول القضية فى موضعين : فى ترجمته لأبى الأسود[4] ، وفى ترجمته لعلى[5] وابن الأثير (٦٢٠هـ)[6] وما يرويه القفطى (٦٤٦هـ)[7] ، وابن خلكان (٦٨١هـ)[8].

وإذا كان علماء القرن السابع قد اكتفوا بترجيح وضع أبى الأسود للنحو ، مع حكايتهم لما فيه من خلاف ، فإن علماء القرون التالية قد خطوا بعدهم خطوة ، إذ استقرت عندهم نسبة وضع النحو إلى أبى الأسود ، دون أن يعنوا كثيرًا بما فى هذه النسبة من اختلاف ، يؤكد

(١) المصدر نفسه ١٣.
(٢) نفسه ١٣ - ١٤ .
(٣) نزهة الألبا ١٤ .
(٤) معجم الأدباء ١٢/ ٣٤.
(٥) معجم الأدباء ١٤/ ٤٩ - ٥٠.
(٦) الكامل ٤/ ٩، ١/ ٢٠٨.
(٧) أنباه الرواة ١/ ٤، ١٤ - ١٦.
(٨) وفيات الأعيان ٢/ ٢١٦ - ٢١٧.

ذلك نص ابن مكتوم (٧٤٩هـ) في تلخيصه [١] الذي اعتمد فيه كل الاعتماد على إنباء القفطي ، حتى لا نكاد نجد له مصدراً آخر غيره ، وابن نباتة (٧٦٨هـ) في سرحه [٢] ، واليافعي (٧٦٨هـ) في مرآته [٣] ، وابن كثير (٧٧٤هـ) في كامله [٤] ، وابن قاضي شهبة (٨٥١هـ) [٥] ، وابن الجزري (٨٤٤هـ) [٦] في طبقاتهما ، وابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في تهذيبه [٧] ، وابن تغري بردي (٧٨٤هـ) في نجومه [٨] ، وابن العماد (١٠٨٩هـ) في شذراته [٩]، والبغدادي (١٠٩٣هـ) في خزانته [١٠] .

وينفرد السيوطي [١١] (٩١١هـ) من بين علماء هذه الفترة بأنه يعود إلى القديم ، إذ يحكي الروايات كلها على اختلافها ، في أكثر من موضع من كتبه ، دون محاولة للترجيح بينها حيناً كما فعلم في الأخبار المروية [١٢] ، ومع نقد الروايات المختلفة حيناً آخر [١٣] ، ثم مع ترجيح يصل إلى حد القطع الذي لا يقبل شكاً في بعض الأحيان [١٤] .

---

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين (مخطوط) ورقة ٤ - ٥.

(٢) سرح العيون ١٥٨ .

(٣) مرآة الجنان وعترة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ١/ ١٤٤، ٢٠٣ - ٢٠٥.

(٤) البداية والنهاية ٨/ ٣١٢. (٥) طبقات ابن قاضي شهبة مصور لوحة ٢/ ٢٨٤.

(٦) طبقات القراء ٣٤٥ - ٣٠٤.

(٧) تهذيب التهذيب ١٢/ ١٠ - ١١ ، وانظر الإصابة٤ ٣٠ - ٣٠٥ .

(٨) النجوم الزاهرة ١/ ١٨٤. (٩) شذرات الذهب ١/ ٧٦.

(١٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١/ ١٣٦ - ١٣٨ .

(١١) تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر ٥٤ .

(١٢) الأخبار المروية في سبب وضع العربية (مخطوط) ٤٦ أ - ٤٧ ب.

(١٣) الأشباه والنظائر ١/ ٦ - ٧ .

(١٤) انظر : المزهر ٢/ ٣٩٧ - ٣٩٨ ، بغية الوعاة ٢٧٤ ، تاريخ الخلفاء ١٧١ .

وأما المعاصرون من الدارسين فإنه يمكن أن نميز بينهم اتجاهات ثلاثة :

الاتجاه الأول : يكتفى بسرد الروايات التاريخية المتعددة ، المختلفة الدلالة ، دون أن يحاول تقديم تفسير لاختلافها أو يرجح بينها [١].

الاتجاه الثاني : يعترف بدور أبى الأسود على نحو أو آخر ، وهو الاتجاه الشائع بين الدارسين [٢].

وأما الاتجاه الثالث : فإنه يرفض الاعتراف بدور أبى الأسود ، وأصحاب هذا الاتجاه وإن اتفقوا على نفى كل دور لأبى الأسود فإنهم يختلفون فيما وراء هذا الاتفاق ، إذ يحاول كل منهم أن يقدم من يعتبره المؤسس الأصيل للدراسات النحوية ، منطلقًا من وجهة نظر خاصة ، ترفض - فى كثير من الأحيان - الإلمام بالظروف الموضوعية التي صاحبت نشأة الدراسات النحوية ، وفرضت اسم أبى الأسود رائدًا فى هذا المجال ، وهكذا وجدنا أسماء جديدة أضافها الدارسون المحدثون إلى اسم أبى الأسود وزميليه نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ، ونسبوا إليها التأثير الحقيقى فى نشأة البحث النحوى ، وعلى رأس هذه الأسماء عبد الله بن أبى إسحاق ، ثم الخليل بن أحمد وسيبويه [٣].

---

(١) انظر - الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ٣٦٥ - ٣٧٥ .

(٢) انظر تاريخ العرب العام ٤٥٨ ، دائرة معارف البستانى ١/ ٧٨٨ ، سيبويه إمام النحاة ١٢٢ ، سيبويه : بحث للمرحوم الدكتور أحمد أحمد بدوى بصحيفة كلية دار العلوم ، العدد الأول من السنة الرابعة عشرة ، ضحى الإسلام ٢/ ٢٨٦ ، أبو على الفارسى ٤٣١ ، اللغة والنحو ٢٣٥ - ٢٣٨ ، ابن مالك (مخطوط) ٢ - ٣ ، مدرسة البصرة النحوية (مخطوط) ٣٩ - ٤١ . نشأة النحو ١٩ ؛ مقال الأستاذ عبد الوهاب حمودة فى الرد على الأستاذ إبراهيم مصطفى . منشور بمجلة كلية الآداب ، المجلد ١٣ الجزء الأول.

(٣) انظر : دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٣٠٨ ، مقال إبراهيم مصطفى المنشور بمجلة كلية الآداب ، المجلد العاشر : الجزء الثانى ١ - ٦ . مناهج البحث فى اللغة ٥٨ .

وبشيء من التأمل يسير يتضح أن اتجاهات الباحثين المعاصرين ترتكز - في جوهرها - على الروايات المختلفة التي امتدت عبر قرون طوال . كما تعتمد أيضًا على الفهم الخاص لمضمون (النحو) ، وهو فهم يحتاج إلى شيء من التحديد ، ويتطلب قدرًا من التوضيح ، إذ من الممكن أن يكون كثير من الاختلاف بين المعاصرين فيه ناشئًا عن عدم تحديدهم له . .

وعن هذين العاملين تمتد اختلافات المعاصرين ، مما يتطلب تحليلاً لهما ، إذ بهذا التحليل يمكن أن تتحدد معالم القضية وتتضح أبعادها ، وقد يقربنا ذلك إلى تصور صحيح أو قريب من الصحة لما حدث .

إن النصوص الكثيرة التى تنتشر فى التراث ، والتى تتناول قضية نشأة الدراسات النحوية ، تلتقى فى أشياء :

أولاً : أن كل النصوص المنسوبة إلى القرن الثالث تجمع - بصيغة جازمة - على أن أبا الأسود هو واضع علم النحو ، فابن سلام وابن قتيبة والمبرد يلتقون جميعًا فى أن أبا الأسود « أول من استن العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها »[1] « وهو أول من عمل كتابًا فى النحو»[2] .

ثانيًا : يظل هذا الإجماع قائمًا ، لا شك فيه ، حتى بعيد منتصف القرن الرابع الهجرى ، إذ أول من تردد فى القطع بوضع أبى الأسود للنحو هو السيرافى المتوفى سنة (٢٦٨هـ)[3] - وتبعه ابن النديم المتوفى سنة (٣٨٥هـ)[4] .

(١) طبقات فحول الشعراء طـ المعارف ١٢ .

(٢) الشعر والشعراء ٨٢ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ١٠ .

(٤) الفهرست ٥٩ .

ثالثــًا : على الرغم مما رواه السيـرافى عن التردد فى نسبة وضع النحويين أبى الأسـود ونصر بن عاصم وعـبد الرحمن بن هرمـز ، فإنه يضيف إلى ذلك قوله : « وأكثر الناس على أبى الأسود الدؤلى » [1].

وعلى الرغم من أن ابن النديم يذكر هذه الأكثرية بصـيغة التضعيف فإنه لا يلبث أن يضيف إليها « سببًا يدل على أن أول من وضع فى النحو كلامًا أبو الأسود الدؤلى » [2].

رابعــًا : ثم إن كثيرًا من تلك النـصوص تلتقى فى شىء آخر ، ولكنه شىء يضـعف من قيمـتها وإن أوشكت أن تبـلغ درجة كبـيرة من الاتفـاق ، وهو أن معظم رواتهـا الذين ينسـبون إلى أبى الأسـود وضع النحو شـيعة ، وكثيـر منهم شيعة مـتعصبـون ، حتى إن منهم من يلعن معاوية وبنى أمية ، ويتكرر وصفـهم لمعاوية بأنه « اللعين ابن اللعين ابن آكلة الأكـباد » [3] ولعل مما يؤكد ذلك توقـف الجاحظ عن نسبة وضع النحو لأبى الأسـود ، مع حرصه على أن يعدد أوصـافه [4] ، وكلفـه برواية كثير من نوادره [5] ؛ إذ هو معتزلى ، وكذلك فعل أبو العلاء إذ ذكر أبرز صـفات أبى الأسود دون أن يجـعل بينها العربيـة والنحو [6] . ومعنى هذا أن قضية نشأة النحو قد اتخذت طابعًا سياسيًا ، فالشيعة ومن

(١) أخبار النحويين البصريين ١٠ .

(٢) الفهرست ٦٠ - ٦٢ .

(٣) انظر : مقاتل الطالبيين ٦٨ ، ٧٠ .

(٤) البيان والتبيين ١/ ٣٢٤ .

(٥) الحيوان ٧/ ٨٣ - ٨٤ ، ٩٢ ، ٥/ ٤٤٥ .

(٦) رسالة الغفران ٣٩٢ .

يوالونهم ينسبون النحو إلى أبى الأسود ، بتوجيه من على ، وغير الشيعة لا ينسبون إلى أبى الأسود شيئًا فى النحو حتى لا يكون ذلك سبيلا إلى نسبته إلى على ، ولقد يفسر هذا الطابع السياسى لهذه القضية العلمية نص ذكره القفطى وأكد فيه أن أهل مصر قاطبة يرون أن أول من وضع النحو على بن أبى طالب وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلى [1]؛ إذ ليس من شك أن أهل مصر (قاطبة) ليسوا بعلماء ، تعنيهم قضايا العلم، وتشغلهم بحوثه ، حتى يكون لإجماعهم قيمة فيه، أو هو نوع من التجوز فى التعبير ، مرده إلى تسلط النظرة السياسية على تفكير القفطى.

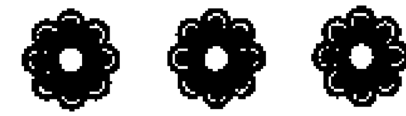
وهكذا فإن الوقوف عند هذه النصوص وحدها لن ينتهى بنا إلى رأى جاد ؛ إذ هناك ما يدفع إلى الاعتداد بها ، كما أن ثمة ما يحمل على الشك فيها ، فالوقوف عندها - وحدها - لا غناء فيه ، وليس بد من دراسة الظروف الموضوعية التى أحاطت بنشأة النحو ، ودفعت العلماء إلى التفكير فى تناول النصوص اللغوية بالضبط ثم بالتقعيد .

وإذًا فإنه لابد من دراسة تمتد فتشمل جوانب الموضوع وتحلل أبعاده ، وتتناول :

(١) الظروف والدوافع التى أحاطت بنشأة النحو .

(٢) الشخصيات التى تنسب إليها ريادة البحث النحوى .

(٣) صورة النحو الأولى .



(١) انباه الرواة ١/ ٦ .

يرى كثير من الدارسين - قدماء ومحدثين - أن السبب في نشأة الدراسات النحوية - وهو ما يصطلح عليه بوضع النحو - هو شيوع اللحن بعد أن فتحت الفتوح الكثيرة على المسلمين ، ونتج عنها دخول أمم أجنبية فى الإسلام واختلاطها بالعرب . وهذا يعنى - عند هؤلاء الدارسين - أن اللغة العربية قبل الفتوحات لم تعرف اللحن ، إذ «كانت جزيرة العرب سليمة المنطق قبل الفتح ، وقبل دخول الأعاجم فى الإسلام ، ثم بدأ اللحن يفشو فيها » [1].

وقد أثار هذا اللحن وذيوعه انتباه أبى الأسود بعد حادثة خاصة أدرك منها أن اللحن لم يعد يتوقف عند الأجانب الداخلين فى الإسلام وإنما تجاوزهم إلى الخُلَّص أيضًا ، فلم يجد بدًا من أن يضع أصولاً لضبط اللغة ، ومن ثم نشأ المبحث النحوى .

أما هذه الحادثة التى كانت سببًا فى نشأة الدراسات النحوية بأسرها فقد اختلف فيها المؤرخون :

فالمبرد يذكر أن هذه الحادثة ليست إلا مناقشة جرت بين أبى الأسود وابنته ،، لحنت فيها ابنة أبى الأسود، فأخبر بذلك عليًا كرم الله وجهه « فأعطاه أصولا بنى منها وعمل بعده عليها » [2].

ويروى أبو الفرج فى ذلك حادثة أخرى ، لم تكن بين أبى الأسود وابنته ولم يشاركهما فيها على ، وإنما وقعت بين أبى الأسود وزياد، إذ جاء أبو الأسود إلى « زياد بالبصرة ، فقال له : أصلح الله الأمير ، إنى أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم ، وتغيرت ألسنتهم ، أفتأذن لى أن

---

(١) ضحى الإسلام ١/ ٢٩٤ .

(٢) الفاضل ٩٥ .

أضع لهم علمًا يقيمون به كلامهم . قال : لا . . ثم جاء زيادًا رجل فقال : مات أبانا وخلف بنون ، فقال زياد : مات أبانا وخلف بنون!! ردوا على أبا الأسود الدؤلى ، فرد إليه ، فقال : ضع للناس ما نهيتك عنه»[1] .

وفى رواية ثانية - لهذه الحادثة نفسها - أنها وقعت بين أبى الأسود وعبيد الله بن زياد [2] .

وفى رواية ثالثة - ذكرها السيرافى - أن زيادًا هو الذى بعث إلى أبى الأسود يسأله أن يعمل أصولا تضبط للناس لغتهم ، فرفض أبو الأسود حتى سمع قارئًا يقرأ : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ - بكسر لام الرسول - فراع ذلك أبا الأسود ، فذهب إلى زياد وطلب منه « كاتبًا لقنا يفعل ما أقول . فأتى بكاتب من عبد القيس فلم يرضه فأتى بآخر . . فقال له أبو الأسود : إذا رأيتنى فتحت فمى بالحرف فنقط نقطة فوقه على أعلاه فإن ضممت فمى فنقط نقطة بين يدى الحرف وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين » [3] .

وهكذا نقط أبو الأسود المصحف .

ولكن ابن الأنبارى يذكر أن اللحن فى هذه الآية كان على عهد عمر ، ويروى أن أعرابيًا قدم المدينة فى خلافة عمر بن الخطاب فابتغى من يقرئه القرآن ، فأقرأه رجل الآية السابقة بالجر ، « فقال الأعرابى :

---

(١) الأغانى ٢/ ٢٩٩ .

(٢) السابق ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبة (مصور) لوحة ٤٢ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ١٢ .

أقد بريء الله من رسوله ؟ فأنا أبرأ منه . فبلغ عمر ﷺ مقال الأعرابى، فدعاه فقال : يا أعرابى أتبرأ من رسول الله ﷺ ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إنى قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن ، فسألت من يقرؤنى فأقرأنى هذا سورة براءة : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ فقلت: أوقد بريء الله تعالى من رسوله فأنا أبرأ منه ، فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابى » (١) وصحح له الآية ، ثم أمر عمر بعد ذلك أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع النحو (٢) .

ويذكر السيرافى والقفطى حادثة رابعة تختلف عن الحوادث السابقة، فى أن بطلها ليس عربيًا ، بل أعجمى من أهل نوبندجان أو بوزنجان ، اسمه سعد ، مر بأبى الأسودم يقود فرسًا له . فسئل : مالك لا تركبه ؟ فأجاب بقوله: إن فرسى ظالعًا - وأراد أن يقول : (ظالع) فأخطأ - فضحك به بعض من حضر ، فقال أبو الأسود : هؤلاء الموالى قد رغبوا فى الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة فلو علمناهم الكلام ، فوضع باب الفاعل والمفعول (٣) .

وهذه الحوادث المختلفة - على تعددها - تتفق فى نوع اللحن الذى تتسم به ، أى فى الخطأ الذى وقعت فيه ، وهو الخطأ فى الحركة الإعرابية ، ولكن أبا الطيب يذكر حادثة ليس الخطأ فيها خطأ إعرابيًا ، بل فى التطابق ، وفى نوع خاص منه وهو التطابق فى التذكير والتأنيث، فهو يروى عن الخليل أن أبا الأسود لم يزل ضنينًا بما أخذه عن على

(١) نزهة الألبا ٨ - ٩ .

(٢) نزهة الألبا ٩ .

(٣) انظر : انباه الرواة ١/ ٦ ، أخبار النحويين البصريين ١٣ - ١٤ .

ﷺ حتى قال له زياد : قد فسدت ألسنة الناس ، وذلك أنهما سمعا رجلا يقول : سقطت عصاتى [١].

هذان نوعان من الخطأ التركيبى تشير إليهما الحوادث المختلفة ؛ أولهما خطأ فى التصرف الإعرابى ، وثانيهما خطأ فى التطابق ، ولكن هذين النوعين من الخطأ ليسا كل ما يصيب التركيب من أخطاء . إذ ثمة نوع ثالث هو الخطأ فى الترتيب كما حكى الجاحظ : قلت لخادم لى : فى أى صناعة أسلم هذا الغلام ؟ فقال : أصحاب سند نعال ، يريد فى أصحاب النعال السندية [٢] ولكن هذا النوع الثالث من الخطأ التركيبى لا تذكر الحوادث له أمثلة أثرت فى نشأة الدراسات النحوية ، فلعل هذا الخطأ قد تأخر ظهوره إلى أوائل العصر العباسى .

وكلمة (اللحن) كما تطلق على الخطأ التركيبى بأنواعه المختلفة، تطلق كذلك على الخطأ فى الصيغ ، وصوره متعددة ، فهناك خطأ فى بناء الكلمة كقول نبطى عن أتان له : أركبها وتلد لى بفتح اللام [٣]. وهناك خطأ فى طريقة النطق كنطق الحاء هاء ، أو القاف كافًا ، كما أن هناك خطأ ثالثًا يصيب وزن الكلمة مثل رعد وبرق بدلاً من أرعد وأبرق[٤] . بيد أننا نلحظ أن الخطأ فى الصيغ - على تعدد صوره - لم تشر إليه الحوادث فى فترة نشأة الدراسات النحوية ، وذلك يدل على تأخر الدراسات الصرفية ، لا على عدم وقوع هذا النوع من الخطأ فى

(١) مراتب النحويين ٨ ، وقد نسبها الرافعى إلى الجاحظ . انظر : تاريخ آداب العرب ١/ ٢٤٥.

(٢) البيان والتبيين ١/ ٦٢ .

(٣) البيان والتبيين ١/ ١٦ .

(٤) انظر اللغة والنحو ١٦٤ - ١٦٥ .

فترة النشـأة النحوية ؛ إذ من المؤكد أن أنماطًا مـن الخطأ فى الصيغ قد وقعت فى صدر الإسـلام بل وفى العصر الجاهلى أيضًـا ، ونعنى بها ما كان مرد الخطأ فيها إلى الخصائص الصوتية ، أى العادات النطقية أيضًا، ونعنى بها ما كان مرد الخطأ فيها إلى الخصائص الصوتية ، أى العادات النطقية ، إذ من الجـاهليين والإسلاميين من تأثرت عاداتهم بـلغات غير العربيـة ، إما لأنهم أجانب انتقـلوا إلى الجزيرة أو لأنهم عاشوا - فـترة تكوينهم اللغـوى - فى رحاب أم غـير عربـية ، ويمثل لـهؤلاء وهؤلاء صـهـيب وبلال [1]؛ فصـهيب وإن كـان عربى الأصل إلا أنه اخـتطفه البيزنطيون فى طفولته فربوه ، ولذلك كـان ينطق العربية بلهجة بيزنطية، وبلال حبشى مثله فى ذلك مثل الكثيرين من الأحباش الذين استقروا فى الجزيرة بعـد طرد الاحتـلال الحـبشى من اليـمـن ، على يد سيف بن ذى يزن [2].

من تلك الحوادث المتعددة والمتـضاربة يستنتج المؤرخون القدامى أن أبا الأسود قد وضـع بسببها عـددًا من التعاريف والتقـاسيم والأبواب كانت بدء النشاط العلمى فى ميدان الـدراسات النحوية ؛ إذ نقلها الجيل التـالى لأبى الأسود من تلامـيذه - إلـى أسلافـهم، الذين استطاعـوا أن ينموها بالقياس عليها .

وفى هذا كله سـذاجة فى تصـور نشـأة علم النحو ، وفى تخـيل أسباب هذه النشـأة ، مما حدا بكثيـر من الباحثين المـعاصرين - الذين روعتهم اختلافات الروايات وتناقـضها إلى إنكار دور أبى الأسود ، حتى

---

(١) انظر الإصابة ٢/ ١٩٥ ، العربية ١٢ .

(٢) انظر : دائرة المعارف الإسلامية ١٣ / ٣ وما بعدها .

إن بروكلمان يعد « من قبيل الأساطير دراسات أبى الأسود وتلاميذه المزعومين » [١]. ويشك أحمد أمين فى أن تكون هذه الروايات المختلفة موضوعة على نمط بعض الروايات الهندية [٢] . ويقرر أن «كل هذا حديث خرافة ، فطبيعة زمن على وأبى الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية ، والعلم الذى ورد لنا من هذا العصر فى كل فرع علم يتناسب مع الفطرة ، ليس فيه تعريف ولا تقسيم ؛ وإنما هو تفسير آية أو جمع لأحاديث ليس فيها تبويب ولا ترتيب ، فأما تعريف وأما تقسيم منطقى فليس فى شىء مما صح نقله إلينا عن عصر على وأبى الأسود ، وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شىء إلى على بن أبى طالب » [٣]. ويتابعهما إبراهيم مصطفى فيقول : « ولكنا لا نستطيع أن نقبل ذلك - يعنى وضع أبى الأسود للنحو - بيسر ، ولا نستسيغ أن هذا الزمن المبكر قد تمكن فيه العرب من الاشتغال بالعلوم ، ووضع القواعد ، على هذا الوجه الذى نراه فى كتب العربية ، وقد أنكر ذلك المستشرقون وعدوه حديث خرافة » [٤] ثم طبق منهجًا اعتمد فيه على تتبع كتب النحو الباقية بأيدينا لنعلم أقدم عالم نسب إليه رأى نحوى فى هذه الكتب ، وكان أول هذه الكتب كتاب سيبويه » [٥] وقد انتهى من ذلك إلى أن أقدم هؤلاء النحاة الذين ينسب إليهم رأى هو عبد الله بن أبى إسحاق ، إذ لم يجد لأبى الأسود ولا لطبقتين بعده شيئًا .

(١) تاريخ الأدب العربى ٢/ ١٢٣ .

(٢) ضحى الإسلام ١/ ٢٤٥ .

(٣) ضحى الإسلام ٢/ ٢٨٥ .

(٤) انظر بحث إبراهيم مصطفى فى مجلة كلية الآداب المجلد ١٠ جزء ٢ ص ١-٦.

(٥) السابق .

والواقع أن فى الأخذ بهذا الأسلوب - الذى اتبعه الأستاذ إبراهيم مصطفى رحمه الله - كثيرًا من التجوز والإسراف فى الخطأ فى تصور نشأة العلوم وتطورها ؛ إذ يعتمد على تصور زائف أن الأفكار التى تصاحب النشأة تقف فى مستوى واحد مع الأفكار التى ينميها التطور الدائم والدراسة المستمرة ، وأن الأشخاص الذين يساهمون فى تشكيل لبنات العلوم الأولى لابد لهم من الإحاطة بفروع هذه العلوم والإلمام بتفاصيلها والوقوف على أبعادها ، وهذا كله خطأ ، ومن ثم فإن كل النتائج التى وصل إليها الأستاذ إبراهيم مصطفى لا تقدم إضافة حقيقية ، أولا لأن ما ورد من كتب ليس كل ما كتب ، وكتاب سيبويه ليس أقدم المؤلفات النحوية وإن كان أقدم ما وصل إلينا من هذه المؤلفات . وثانيًا لأن التطور المستمر والدراسة الدائبة تغير من قضايا العلم وتنمى أفكاره الأساسية بما ترفدها به من أفكار جديدة ، وسنضرب لذلك مثلاً واحدًا يوضح إلى أى مدى يؤثر التطور العلمى فى قضايا العلوم المختلفة ، وفى النحو بنوع خاص ، فابن أبى إسحاق كان أعلم أهل البصرة وكان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل ، وكان هو والنحو سواء - أى هو الغاية فى البحث النحوى - وعلى الرغم من كل ذلك فقد أجاب يونس - وقد سئل عن علم ابن أبى إسحاق بالقياس إلى ما حدث من تطور بعده - أجاب بقوله : « لو كان فى الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه لضحك منه » [1] .

وإذاً فإن هذا المستوى من التناول - سواء كان من المؤيدين لروايات الأقدمين أو من المنكرين لهذه الروايات تأثرًا باتجاهات المستشرقين - جزئى وسطحى .

---

(١) طبقات فحول الشعراء ط المعارف ١٤ .

أما أن هذه الروايات سطحية فلأنهـا تجعل من الحوادث الفردية - وحدها - سببًـا فى إدراك ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية ، وفى تناولها بالتقعيد أيضًا وكـأن أصحاب هذه الروايات يتصورون أن أحدا لم يخطئ فى حركـات التصرف الإعـرابى من قبل ، وكـأن اللحن لم يلفت أنظار الناطقين باللغـة قبل على وأبى الأسود ، مع أن النـبى صلوات الله عليه يقول : « أنا من قريش ، ونشأت فى بنى سعد ، أنى لى اللحن » [١] . وحين يخطىء رجل بحضرته يقول لأصـحابه : « أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل » [٢] ويقول : أصلحوا أخاكم رحم الله امرأ أصلح من لسانه [٣] وإذن فاللحن معـروف على عهد النبى والإحسـاس بخطره معروف على عهده أيضًا ، حـتى إنه ليعبر عن الوقوع فيـه بالضلال ، ومن الثابت أن اللحن كان موجودًا فى العصر الجاهلى أيضًا [٤] ولو كان مـجرد اللحن فى اللغـة مدعـاة لوضع النحو لوجـدنا على الأقل محـاولات فيـه أيام الرسول ﷺ أو أيام الخلفاء الراشدين من بعده [٥] ومن ثم فإن تصور أن بعض الأحداث الجزئية الفردية الـتى وقعت لأبى الأسود أو لغيره من معاصريه كانت وحدها وراء وضع هذا الـعلم تصور مسرف فى السذاجة وفى الخطأ معًـا ؛ لأنه لا يربط نشأة العلم بالظـروف الموضوعـية التي حتمت الـتفكير فيـه ، ويجرد نشأة العلم من هذه الظروف ليحـيلها إلى حماس فردى وغيرة شخصية ، وفى ثم يقيننا أن نشأة هذا العلم أكبر من حماسة أفراد وغيرة أشخاص ، لأنها قـضية الحاجة الاجتماعية والفكرية للأمة بأسرها .

---

(١) مراتب النحويين ٦ .　　(٢) ، (٣) لمع الأدلة ٩٦ .

(٤) انظر الظواهر اللغوية فى التراث النحوى الباب الأول .

(٥) اللغة والنحو ١٥٦ .

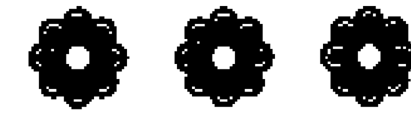
تعددها واختلافها لم يصل بعد إلى هذه الدرجة ، ونتيجة لهذا الموقف السلبى أدخلوا القضية بأسرها فى باب الأساطير ؛ فلا مجال للتثبت منها ولا لإلقاء أضواء عليها ؛ لأن « تاريخ وضع النحو لا سبيل إلى تحقيقه ألبتة »[١] . وكأنهم يربطون بين قضيتين تختلفان أبعد الاختلاف ؛ قضية نشأة النحو ، وقضية نشأة اللغة ، وهذا كله خطأ ، لأن الهرب من التصدى للمشكلة ليس حلا لها . ولأن نشأة النحو غير نشأة اللغة ؛ إذ النحو دراسة للنظام التركيبى للغة ، وما يطرأ على صيغها من تغير بعد تركيبها للدلالة على الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية ، وهو عمل يتطلب نوعًا من النمو الحضارى ، وبدراسة المرحلة التى تعيشها الأمة باعتبارها صوراً من النشاط الحضارى ، أما نشأة اللغة فليست قضية علمية بقدر ما هى مشكلة فلسفية ، ومن ثم يستطيع الإنسان التفكير فيها وإصدار أحكامه عليها دون أن يكون له أساس علمى يحكم تحليله ويصوغ أحكامه .

وموقف التابعين للأقدمين كموقف المنكرين لرواياتهم ، يتسم بالجزئية أيضًا ؛ لأن الأقدمين ومن تبعهم يقطعون الصلة بين نشأة النحو ونشأة غيره من العلوم ، وكأن النشاط الفكرى الإنسانى يمكن تجزئته، وهو خطأ ، لأن الوجود الإنسانى كلى ، والإنسان فيه لا ينفصل عن الظروف المحيطة به ؛ إذ تؤثر فيه ، ويؤثر فيها ، ومن ثم فإن من

---

(١) تاريخ آداب العرب ١/ ٢٦٦ .

المستحيل دراسة قضية علمية - مهما بدت منعزلة عن الاحتكاك الاجتماعى - دون أن نضع فى الاعتبار المستوى الفكرى الذى أنتج هذه القضية ، ولا نستطيع الوقوف على هذا المستوى الفكرى دون أن نلمس طاقات القدرات العقلية كما تتجلى فى المواد المختلفة . وموقف المنكرين - مستشرقين وغير مستشرقين - جزئى كذلك ؛ لأن المنهج الذى حسبوه موصلاً إلى إدراك بعض الحق فى هذه القضية ليس سليمًا؛ إذ يغفل أيضًا الدراسة المقارنة بين نشأة النحو من ناحية ، والمستويات الفكرية فى غيره من العلوم فى فترة النشأة من ناحية أخرى ، كما يهمل ما هو ثابت ومعروف فى نشأة العلوم مما يمكن تسميته بسرعة التطور المضاعفة ، التى تنقل العلوم فى جيل واحد نقلة تساوي عمل أجيال طوال تظل تتخبط حتى تهتدى .



الفصل الثانى

التحليلْ الموضوعى

إذا كنا قد رفضنا - فى الفصل السابق - التسليم للقدماء أو للمحدثين فلأننا نعتقد أن دراسة الظروف الموضوعية يجب أن تعتمد على ركيزتين :

الأولى : فهم طبيعة المرحلة التى تنسب إليها نشأة الدراسات النحوية.

الثانية : فهم طبيعة اللغة التى تتناول نشأة نحوها بالدرس .

وفى فهم طبيعة المرحلة ينبغى أن نضع فى الاعتبار الأساس الحضارى باعتباره مفتاحًا لكل أنماط النشاطات الذهنية الإنسانية فى تلك المرحلة التاريخية ، إذ إن أخذنا بالتفسير الحضارى يعطينا إمكانيات تناول جديدة ، تتسم بالتكامل فى النظرة إلى الدوافع التى حدت بالمسلمين إلى التفكير فى وضع العلوم المختلفة ومن بينها تناول اللغة - أو بتعبير أكثر دقة - تناول نصوص اللغة المقدسة بالضبط ثم بالتقعيد.

ونحن نعنى بالإحساس الحضارى الظروف التى نتجت عن ظهور الدين الجديد فى مكة ، وانتصاره فى المدينة ، ثم محاولته الناجحة الانطلاق من الجزيرة فى موجة الفتوح الواسعة ، ذلك أن ظروفًا جديدة وجدت ، ووجد بوجودها أساس صلب لبناء حضارة إنسانية جديدة، ذلك أن الدين والمعتقدات الدينية دائمًا هى أهم عناصر تكوين الأمم ، إذ تبدأ مع كل مبدأ دينى جديد حضارة جديدة ، وما انفكت المسائل

الدينية تكون من المسائل الأساسية فى قديم الأجيال وحديثها ، « ولا يغيب عن البال أن جميع النظم السياسية والاجتماعية منذ بدء الأزمنة التاريخية قامت على معتقدات دينية »[١] .

وليس تأثير الدين محصورا فى النظم السياسية والاجتماعية وحدها، فللدين تأثير جوهرى علي الحياة الفكرية ، ومن ثم يكون تأثيره على روح الحضارة فضلاً عن مقوماتها ، وتأثير الدين فى الحياة الفكرية للإنسان وللأمة يصل إلى درجة تكاد تجعل من الدين والثقافة الإنسانية وجهين لعملة واحدة ، كما يقرر إليوت أنه « لا يمكن أن تظهر ثقافة أو تنمو إلا وهى متصلة بدين . . فإن نمو الثقافة ونمو الدين فى مجتمع لا يؤثر فيه عوامل خارجية أمران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر . . . و مع اعتقادنا بأن الدين الواحد يمكن أن يمد ثقافات شتى يحق لنا أن نسأل : إن كان من الممكن أن تظهر ثقافة ما إلى الوجود، أو تحافظ على نفسها ، بدون أساس دينى ، ولنا أن نمضى إلى أبعد من ذلك فنسأل : أليس ما نسميه ثقافة شعب ما ودين هذا الشعب مظهرين مختلفين لشيء واحد ، إذ الثقافة فى جوهرها تجسيد - ونحن نستعمل هنا تعبيرًا مقاربًا - لدين الشعب »[٢] .

وهذا صحيح إلى حد بعيد بالنسبة للإسلام ، فمختلف ضروب العلم الإسلامى قد تأثرت - نشأة وتطوراً - بالعقيدة الإسلامية ؛ إذ انبثقت عن الإسلام - كعقيدة - خصائص فكرية كان لها أعمق الأثر فى الفكر الإسلامى من بعد ، كما صدر عن الإسلام - كتنظيم عملى - قوة هائلة استطاعت أن تغير الكثير من الوجود العربى بل ومن الوجود

(١) السنن النفسية لتطور الأمم ١٥٧ .

(٢) ملاحظات نحو تعريف الثقافة ٣٢ .

الإنسانى على كل أرض ، وذلك بحكم الضرورة التى تصحب العقائد الكبرى ، وتصوغ فى وجدان معتنقيها منهجًا خاصًا يحاولون به إعادة صياغة الحياة والفكر معًا .

ولعل تأثير الإسلام واضح لا ريب فيه فى نشأة علوم مختلفة ، كالتفسير والحديث والقراءات والفقه والتاريخ ، فهذه العلوم الخمسة لم توجد إلا بعد الإسلام ، وربما كانت العلوم الأربعة الأولى مسلمًا بنشأتها بعد الإسلام تلبية لحاجات المجتمع الجديد ، وكذلك الأمر فى التاريخ أيضًا ، لأن التناول لأحداث الماضين بغية إعادة تصورها فى دقة بالغة لم يعرفه العرب قبل الإسلام ، وكثير من الأحداث الماضية - فى نظر الجاهليين - كان مشوبًا بتأثير أسطورى ، وذلك يكشف من خلال سبيلين لا شك فيها : **أولهما** ما تنطق به الأمثال العربية من أحداث أسطورية [1] **وثانيهما** ما رواه بعض المؤرخين الإسلاميين عن فترة ما قبل الإسلام من أحداث ، محكومين فى رواياتهم بالمأثور عن هذه الفترة ذاتها [2] وكانت هذه المأثورات فى جملتها أحداثًا غير واقعية ، تحمل أحكامًا عامة غير موضوعية ، حتى إذا انتقل هؤلاء المؤرخون إلى تسجيل الأحداث الإسلامية ، اتسم علمهم - فى مجموعه - بالدقة ، وتميز بالتحليل الدقيق للأحداث ، ولمصادرها ، ومن ثم وجدنا نقد المتن إلى جوار نقد السند . وإذًا فإن هذا التناقض بين أسلوب التناول للأحداث الإسلامية وأسلوب معالجة الأحداث الجاهلية - أو أحداث ما قبل الإسلام على وجه العموم - يكشف عن عمق التأثير الإسلامى فى

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميدانى ١/ ١٥٢ ، ١٨٠ ، ٢/ ١٤٥ - ١٤٦ .

(٢) انظر الجزء الأول من تاريخ أبى الفدا المسمى بالمختصر فى أخبار البشر ، جزاء الأولى من التاريخ الكبير لابن عساكر .

مادة علم التاريخ ، وفى المنهج الذى سلكه المؤرخون لتسجيل هذه المادة أيضًا.

ومعنى هذا أن اتصال هذه العلوم بالإسلام اتصال عميق إلى أبعد غايات العمق ؛ إذ إن الإسلام لم يقدم لها مادتها فحسب بل شكل لها منهجها أيضًا .

فالطرق المختلفة لتناول النصوص القرآنية ، تلك الطرق التى صاحبت نشأة التفسير فى صورته الأولى ، والتى يمكن أن تعد أساس التفسير المذهبى من بعد [1] ، تنبثق أساسًا عن النظرة الإسلامية للنص القرآنى ، وهى نظرة تتسم بأنها محددة النتائج ، وتلتزم لذلك بما تفرضه هذه النتائج من تحديد للمقدمات .

والأساليب المحددة فى دراسة الحديث ، والتى تهدف إلى الثقة بصحة النص المنسوب إلى النبى ﷺ ، قد اتبعت منهجًا أصبح سمة بارزة من سمات الفكر الإسلامى ، ونعنى به دقة السند ، الذى أصبح بدوره محور علم من أعظم العلوم العربية الإسلامية وأكثرها أصالة ، وهو علم مصطلح الحديث .

وأما الفقه فميدانه يختلف ، ولكنه يتفق فى الهدف مع فروع الفكر الإسلامى ؛ إذ إن ميدان الفقه هو حياة الناس الواقعية ، بما فيها من أحداث وعلاقات ، وهدفه صب هذه الحياة الواقعية فى قوالب دينية ، بحيث تعد امتدادًا للأفكار الدينية وليس إضافة لها تتسم بالاختلاف ، أو منطلقة عن مصدر يتصف بالتقابل ، ومنهج الفقه الإسلامى - لذلك - مزيج من مناهج التفسير والحديث ؛ اهتمام بالنصوص أولا ، بما يفرضه

(١) انظر مذاهب التفسير الإسلامى ص ٤ وما بعدها .

هذا الاهتمام من تحليل لها ونقد لمصادرها ، ثم تطابق النصوص والفكر ثانيًا ، بما يلزمه هذا التطاق من وضوح الفكر والتزام بالهدف معًا .

وهذا كله يلفت النظر إلى وجود ما يمكن أن يسمى بالمنهج الإسلامى . وقد حكم هذا المنهج الكلى مناهج علوم كثيرة وأثر فيها بالإضافة إلى ما قدم لهذه العلوم من مادة . وعلى الرغم من أن هذا المنهج الإسلامى يحتاج إلى دراسات كثيرة تتوفر عليه لاستكشاف خصائصه ومقوماته ، ثم إدراك أهدافه وغاياته فإن من الممكن أن نلمح فى هذا المنهج خصيصتين هامتين :

أولى هاتين الخصيصتين اللتين يتميز بهما المنهج الإسلامى هى الاهتمام بالنصوص ، وقد فرض هذا الاهتمام على العلماء فى العلوم المختلفة مراحل متعددة فى معالجتها :

المرحلة الأولى منها : هى ضبط النصوص .

المرحلة الثانية : هى جمع النصوص المختلفة الموحدة الموضوع أو الموحدة المصدر .

والمرحلة الثالثة : هى تقويم النصوص للتثبت من نسبتها إلى أصحابها ، وقد استخدم العلماء فى هذا التقويم :

نقد السند ، وهو ما يمكن أن يصطلح عليه بالنقد الخارجى .

ونقد المتن ، وهو ما يمكن الاصطلاح عليه بالنقد الداخلى .

الخصيصة الثانية من خصائص المنهج الإسلامى هى حرصه على الاتساق ، وهو - على تنوع أشكاله - يمتد على جبهتين :

إذ هو اتساق فى النقل ، ثم اتساق بين العقل والنقل ، أى أنه اتساق فى الفكر وفى الواقع معًا ، وبين الفكر والواقع جميعًا .

وقد هدف المنهج الإسلامى بهاتين الخاصتين فيه إلى تحقيق هدفين ضروريين فى الدعوة الإسلامية ؛ وأول هذين الهدفين هو التكامل بين الفكر والمادة ، وبين الإنسان والمجتمع [1] ، فالإنسان - في الإسلام - ليس مادة خالصة كما ليس فكرًا مجردًا ، بل هو مزيج منهما، والتوازن بينهما هو مهمة الإنسان بإرادته وقدرته ، والكون فى الإسلام ليس هذه الصور الكثيرة المتعددة المنطلقة عن المادة السائرة بحسب قانون الذرات وحده ، وهو أيضًا ليس شيئًا واحدًا منطلقًا عن روح إلهية تتخلله ، بل هو أشياء مختلفة تصدر عن قدرة عليا واحدة ، ومهمة الإنسان هى الاتساق مع هذه الأشياء وهذه القدرة جميعًا . والله - فى الإسلام - ليس مباطنًا للإنسان والكون ، ومن ثم فهو لا يتعدد بتعدد الإنسان وما فى الإنسان من صور ، وهو أيضًا ليس قوة مجهولة تفقد الاتصال بينها وبين الكون والإنسان ، بل هو قوة عليا يحسها الناس بآثارها فى الكون والإنسان جميعًا .

وثانى هذين الهدفين هو الشمول ، فالإسلام لا يقف عند الإنسان كفرد بل يتناول الفرد والآخرين جميعًا ، والإسلام لا ينظم حياة الإنسان الروحية وحدها بل ينظم له حياته المادية أيضًا ، والإسلام لم يقف عند هذا الجنس العربى الذى حمل لواءه بل انطلق يحرر الإنسان فى كل أرض وعلى كل تراب ، هذه النظرة الشاملة تركت فى المنهج الإسلامى ما يقابلها من شمولية التناول ؛ فالحقائق فى هذا الفكر ليست نسبية بل مطلقة ، والعلوم المختلفة فيه لا انفصام بينها ، بل تهدف جميعًا إلى هدف مشترك ؛ هو أن يحيا الإنسان واقع الإسلام ، ويفرضه على كل واقع .

---

(١) انظر بحثنا عن المنهج الإسلامى ، خصائصه وغاياته .

وقد تأثرت دراسة اللغة - عند المسلمين - بالمنهج الإسلامى ، كما تأثرت المادة اللغوية بالإسلام ، فنشأة الدراسات اللغوية بدأت متناثرة بحاجات دينية ، وضرورات اجتماعية ناتجة عن الدين ، وإن كانت تختلف - فى الأسباب المباشرة - عن غيرها من العلوم الإسلامية. ومصدر هذا الاختلاف يعود إلى أن محور الدين من القرآن ، والقرآن نص عربى ، ومعنى ذلك أن العرب وحدهم هم الذين يستطيعون فهمه والعمل بما يدعو إليه من تعاليم ، ولكن القرآن لا يخاطب العرب وحدهم وإنما يتناول الأمم جميعًا . على اختلاف أجناسها ومواطنها ولغاتها ، وهذا يفرض بالضرورة أحد حلين لا ثالث لهما :

فإما نقل القرآن إلى هذه الأمم ، وإما نقل هذه الأمم إلى القرآن.

ومنذ بداية التاريخ الإسلامى رفض المسلمون نقل القرآن إلى لغات الأمم المفتوحة ، فالتاريخ لا يذكر له ترجمات تمت إلى لغات غير عربية ، ومن العبادات الإسلامية ذاتها - التى هى فرائض على كل مسلم ومسلمة راشدين - ما لا يمكن أن يقبل بغير النص العربى ، فلم يكن بد إذا من نقل هذه الأمم إلى القرآن والعربية ، ولربما كشف ذلك عن موقف فذ فى تاريخ العقائد الكبرى ، فإن تعدد الترجمات كان يحمل خطر الانقسام فى الدولة الإسلامية ، إلى جوار ما يحمله من أخطار شتى تهدد العقيدة ، بحكم وجود فوارق لا يستطاع إلغاؤها بين اللغات، وما يتبعها من لزوم الاختلاف بين الترجمات [1].

---

(١) انظر : دلالة الألفاظ ١٦٤ - ١٦٥ ، المقايسات ٧١ ، والإمتاع والمؤانسة ١/ ١١٢ ، أسرار البلاء ٢٣ ، وبحث الجاحظ عن صعوبة ترجمة كتب الدين بصورة خاصة فى الحيوان ١/ ٧٧ - ٧٩.

وقد فطن الآلوسى إلى قريب من هذا فى تعليله لوحدة لغة النص المنزل ، وذلك في تفسيره لقول الله تعالى فى سورة إبراهيم ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ يقول [1] : « (ليبين) ذلك الرسول (لهم) لأولئك القوم الذين أرسل إليهم ما كلفوا به فيتلقوه منه بسهولة وسرعة ، فيمتثلوا ذلك من غير حاجة إلى الترجمة ، وحيث لم تتأت هذه القاعدة فى شأن سيدنا محمد (ﷺ وعلى إخوانه المرسلين أجمعين) لعموم بعثته وشمول رسالته الأسود والأحمر والجن والبشر على اختلاف لغاتهم ، وكان تعدد نظم الكتاب المنزل إليه - ﷺ - على حسب تعدد ألسنة الأمم أدعى إلى التنازع واختلاف الكلمة . وتطرق أيدى التحريف » . وليس تعدد نظم الكتاب وحده هو الذى يحمل أخطار « التنازع واختلاف الكلمة وتطرق أيدى التحريف » وإنما تنبعث هذه الأخطار أيضًا عن الترجمة ، إذ « أن الحاجة إلى الترجمة تتضاعف عند التعدد ، إذ لابد لكل طائفة من معرفة توافق الكل حذو القذة بالقذة ، من غير مخالفة ولو فى خصلة فئة ، وإنما يتم ذلك بمن يترجم عن الكل واحدًا أو متعددًا وفيه من التعذر ما فيه [2]» . وإذا فأى محاولة لنشر نص مترجم ستصحبها هذه الأخطار كلها ، وبخاصة فى هذه الفترة التاريخية الحاسمة فى تاريخ الإسلام ، ونعنى بها قبيل منتصف القرن الأول حتى ثمانينيات هذا القرن ، وهى الفترة التى شهدت مرحلة استقرار الموجة الإسلامية الأولى علي عهد عمر ، ثم عهد عثمان ، ومهدت للموجة الإسلامية الثانية فى عهد الأمويين بعد عام الجماعة ، وهى مرحلة تحديد العلاقات داخل الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامى معًا .

(١) تفسير روح المعانى ١٣/ ١٨٥ .

(٢) روح المعانى ١٣/ ١٨٥.

ولم يكن بد إذا إزاء هذا كله من نقل هذه الأمم إلى القرآن العربية، فكيف يتم هذا النقل بغير تناول هذه اللغة - التى نطق بها القرآن ، والتي تحمل التراث الإسلامى المقدس - بالتقعيد ، ليتيسر تعليم هذه اللغة لهذه الأمم ، ثم ليمكن من بعد خلق وحدة الفكر التى ترتكز عليها - وتدعمها فى آن واحد - وحدة العقيدة .

ولكن نقل هذه الأمم إلى القرآن يتطلب أولا وقبل كل شىء توحيد النص القرآنى ، وهذا يسلم إلى نتيجة بالغة الأهمية ، وهى أن الحقائق التاريخية للمجتمع واللغة جميعًا تقرر أن المعقول ألا تنشأ الدراسات اللغوية على وجه العموم بصورة موضوعية إلا بعد عهد الخليفة الثالث عثمان سنة ٣٥ هـ ، لأن عثمان هو الذى وحد النص القرآنى حين جمع الناس على مصحف واحد (١)، فمهد بذلك الطريق إلى ضبط النص ضبطًا دقيقًا ، وهى الخطوة التى فتحت باب الدراسات النحوية بأسرها.

وإذا كان الأمر كذلك فإنه من الطبيعى أن نرفض تلك الرواية الساذجة التى قررها ابن فارس ، من أن النحو فى اللغة قديم ، ثم أتت عليه الأيام ، وقل فى أيدى الناس ، حتى جاء أبو الأسود فأحيا ما اندرس منه (٢) ، فذلك كله غير صحيح ، إذ هو فضلاً عن كونه دعوى لا دليل عليها ، يغفل الظروف التاريخية التى حتمت التفكير فى علوم مختلفة ، واستلزمت بصورة خاصة ضرورة التقعيد للغة .

---

(١) انظر : الفهرست ٣٧ .

(٢) انظر : الصاحبي ٨ ، ١٠ .

ومن الطبيعى أيضًا أن نرفض أن يكون ظهور اللحن ، أو شيوعه هو السبب الأساسى فى نشأة الدراسات النحوية وإلا لظهرت محاولات نحوية ، أو قضايا تتصل بظواهر اللغة التركيبية ، فى العصر الجاهلى ، أو فى عهد النبى وأبى بكر وعمر ، وهو مالا نجد له أصلا فيما ترويه كتب التاريخ ومصادر اللغة ، بغير نص واحد نسب - فى ظاهره - نشأة النحو إلى عهد عمر ، وهو نص ينبغى أن نقف عنده قليلا ، لتحليله وإدراك وجه الصواب فيه .

يقول ابن الأنبارى (١):

« ويروى . . أنه قدم أعرابى فى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ ، فقال : من يقرؤنى شيئًا مما أنزل الله تعالى على محمد ﷺ ؟! فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال : (إن الله برئ من المشركين ورسولِه) بالجر ، فقال الأعرابى : أوقد برئ الله من رسوله ؟! إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ، فبلغ عمر ﷺ مقالة الأعرابى، فدعاه فقال : يا أعرابى أتبرأ من رسول الله ﷺ ؟! فقال: يا أمير المؤمنين ، إنى قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن ، فسألت من يقرؤنى، فأقرأنى هذا سورة براءة ، فقال : (إن الله برئ من المشركين ورسوله) فقلت : أو قد برئ الله تعالى من رسوله، إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ، فقال عمر ﷺ : ليس هكذا يا أعرابى ، فقال : كيف هى يا أمير المؤمنين ؟ فقال : ﴿**أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾ . فقال الأعرابى : وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منهم، فأمر عمر ﷺ أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع النحو » .

(١) انظر الألباب ٧ - ٩ .

هذه هى الرواية الوحيدة التي نسبت نشأة النحو إلى عهد عمر ، وقد نقلها عن ابن الأنبارى ابن قاضى شهبة [(١)] ، ثم عن ابن قاضى شهبة نقلها السيوطى [(٢)] . وابن الأنبارى من علماء القرن السادس ، إذ توفى عام (٥٧٧هـ) [(٣)] . وإذن فهناك فترة طويلة جدًا تتجاوز خمسة القرون لم ينسب فيها أحد وضع النحو إلى عهد عمر بن الخطاب ، ثم إن ابن الأنبارى يصدر الرواية بصيغة تضعف من قيمتها، فهو لا يذكر عمن روى ولا ممن أخذ ، وابن الأنبارى - فوق هذا كله - ممن لا يتحرزون ولا يحللون ، إذ يذكر روايات كثيرة يناقض بعضها بعضًا دون أن يعبأ بتحقيقها ، فهو يضيف إلى هذه الرواية التي تنسب وضع النحو إلى أبى الأسود بأمر من عمر روايات تسند السبب فى وضع النحو إلى على ابن أبى طالب [(٤)]، وإلى زياد بن أبيه [(٥)] ، كما يسند وضع النحو فى روايات أخري إلى عبد الرحمن بن هرمز ونصر بن عاصم [(٦)] .

وهو وأن نقد بعض هذه الروايات كما فعل فى الرواية التى تنسب وضع النحو إلى عبد الرحمن بن هرمز ونصر بن عاصم فإنه فى نقده يعتمد على الروايات أيضًا . دون تحليل لسند هذه الروايات أو مادتها.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين (مصور) لوحة ٢/ ٢٨٤ .

(٢) الأخبار المروية فى سبب وضع العربية (مخطوط) ورقة ٤٦ أ .

(٣) انظر : شذرات الذهب ٤/ ٢٥٨ ، طبقات الشافعية ٤/ ٢٤٨ ، أنباه الرواة ٢/ ١٧١ ، فدوات الوفيات ١/ ٥٤٧ .

(٤) انظر : نزهة الألبا ٣، ٤، ١٣ .

(٥) نزهة الألبا ١٤ .

(٦) المصدر السابق .

وهذا كله يضعف من رواية ابن الأنباري ، فلعل ذلك الراوى المجهول قد اختلطت عليه الأسماء ، أو لعل فى الرواية شيئًا من الزيادة، وحتى على فرض صحة هذه الرواية فإنها لا تتناقض مع ما تحتمه الظروف الموضوعية من استبعاد البدء فى الدراسات النحوية ، بأى صورة من الصور ، قبل عهد عثمان؛ إذ من الممكن تفسير هذا النحو الذى أمر عمر أبا الأسود بوضعه بأنه ليس ما يعنيه الباحثون من تناول الظواهر التركيبية بالتقعيد والدرس ، بل هو النحو الذى ينبغى أن ينحوه قراء القرآن ، أى المنحى أو الاتجاه أو الطريقة التى يجب أن يتبعها معلمو القرآن فى قراءته ، يؤيد ذلك ما نراه فى أحد كتب عمر إلى أبى موسى الأشعرى ، من استخدامه للفظ (الأعراب) دون أن يحمل مضمونه الاصطلاحى ، إذ يقول عمر : « أما بعد ، فتفقهوا فى الدين وتعلموا السنة ، وتفهموا العربية ، وتعلموا طعن الدرية ، وأحسنوا عبارة الرؤيا ، وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب »[1] فالإعراب هنا بمعنى الإبانة ، وعمر يقصد وضوح القراءة ، ويطلب إلى أبى موسى أن يكلف أبا الأسود بأن يعلم سكان البصرة كيف يبينون ويفصحون فى قراءتهم لكتاب الله .

ولعل خير وقت اتضحت فيه هذه الحاجة الضرورية إلى تناول اللغة بالضبط ثم بالتقعيد بغية تيسير تعليمها لغير العرب ممن دخلوا فى الإسلام ، ثم ممن لم يسلموا ، كان بعد استقرار الفتوح ؛ إذ أن ظروف الفتح لا تيسر لأى من الجانبين أن يفكر فى شىء غير الحرب والقتال ، حتى إذا وضعت الحرب أوزارها وهدأت الأمور ، وعادت تلك العلاقات

---

(١) أنباه الرواة ١/ ١٦ .

الطبيعية ظهرت الحاجة الماسة إلى لغة مشتركة بين هذه الشعوب المفتوحة من جانب ، وبين هذ القوى الفاتحة من جانب آخر ، ولكن العرب لم يكونوا غزاة كغيرهم من الفاتحين ، إذ كانوا يدركون أن هدفهم الأساسى هو نشر كلمة الله بين هذه الشعوب المغلوبة ، وهكذا كان هناك دافعان قويان وضعا المشكلة اللغوية فى محور التفكير .

أولهما : دافع اجتماعى ، نشأ عن هذا الاختلاط بين القبائل العربية وبين غير العرب ، ولم يكن ممكنًا أن يحدث هذا الاختلاط الاجتماعى ثم لا يتخذ له لغة تعبر عنه وتقضى حاجاته ، ولقد يتصور البعض أن القبائل العربية لم تختلط بالشعوب المفتوحة وأن الجيوش العربية ظلت محتفظة بطابعها العربى الخالص فى تلك المدن التى أقيمت لها بعيدًا عن مناطق التجمع السكانى فى الشعوب المفتوحة [١]، وهذا الكلام صحيح إلى مدى محدود ، فقد حرصت الجيوش العربية أول الأمر على الإقامة فى مناطق شبه مقفلة ، ولكن ذلك لم يهون من قيمة هذه المشكلة اللغوية ، لأن هناك فى تلك القواعد الكثير من العبيد والإماء والخدم والتجار والطهاة وغيرهم ممن كانوا يقدمون خدمات شتى للجيوش الإسلامية [٢] . وهذه الطبقة الكبيرة التى احتاجت إلى الجيوش الفاتحة لم تلبث أن تضخمت ، حين دفع الاستقرار ألوف الناس إلى النزوح إلى تلك القواعد التى ما لبثت أن أصبحت المدن الكبرى فى العالم الإسلامى .

وإلى جوار هذا الدافع الاجتماعى دافع دينى أيضًا ، فإن العرب قد أرادوا أن ينشروا الإسلام بين هذه الشعوب المفتوحة ، ومحور الإسلام

(١) انظر : مادة (البصرة) فى دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٦٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر : فتوح البلدان ، ٥٢٩ ، معجم البلدان ٢/ ١٩٩ وما بعدها .

هو القرآن ،وهو نص عربى ، ومن الضرورى على كل مسلم ومسلمة أن يقرأ منه آيات كل يوم ومن ثـم لابد له من الإلمام من اللغة العـربية ولو بقدر يمكنه من فـهم هذه الآيات . وهكذا أصبح تعلم اللغة قضـية دينية إذ هى التى تمـثل - فى نظر القـادة المـسلمـين - الوحـدة الفكرية بين المسلمين جميعًا ،وهكذا « لم يحدث حدث فى تاريخ اللغة العربية أبعد أثرًا فى تقرير مصيرها من ظهور الإسـلام ، ففى ذلك العهد ، قبل أكثر من ١٣٠٠ عام ، عـندما رتل محـمد - ﷺ - القـرآن على بنى وطنه بلسان عربى مبين ، تأكدت رابطة وثيقة بين لغته والدين الجديد ، كانت ذات دلالة عظيمـة فى مستقـبل هذه اللغة ، ولا ينحصر هذا فى الـمقام الذى أخـذته العربيـة منذ ذلك الوقت فى العالم الإسـلامى كافـة ، من حيث صارت لغـة الدين والحضارة على الإطلاق ، بل يتجـاوزه بمقدار أعظم إلى النتائج التى تركتها غزوات الفتح على أيدى البوادى تحت راية الإسلام فى لغتهم [١] » .

ولكن كلا هـذين الدافعين قـد أحدث أثرًا مناقـضًا للآخـر . فإن الدافع الاجتمـاعى قد أسلم إلى خلق لغة مشتركـة للتفاهم بين الأجناس المختلفة فى المـجتمعات العديدة فى الدولة الإسلاميـة ، وقد استعانت لغة التفاهم المذكورة بأبسط وسائل للتعبير اللغوى ، فبسطت المحصول الصوتي ، وصوغ القوالب اللغوية ، واسـتغنت بذلك عن مراعاة أحوال الكلمة وتصريفها ، كما ضحت بالفرق بين الأجناس النحوية ، واكتفت ببعـض القواعد القـليلة الثابتـة فى مواقع الكلام للتـعبـير عن عـلاقات التركـيب » [٢] . وفى الفكاهات المـروية فى كتب التـاريخ والأدب ما

(١) العربية ١ .

(٢) العربية ٩ .

يمثل هذه اللغة المشتركة ، ومن ذلك ما روى من أن الحجاج قال لرجل من العجم نخاس : أتبيع الدواب المعيبة من جند السلطان ؟ فقال : شريكاننا فى هوازها وشريكاننا فى مداينها وكما تجئ يكون فقال الحجاج: ما تقول؟ ففسروا له ذلك [١] ، يقول الجاحظ : فقال بعض من قد كان اعتاد سماع الخطأ وكلام العلوج بالعربية حتى صار يفهم مثل ذلك ، يقول : شركاؤنا بالأهواز والمدائن يبعثون إلينا بهذه الدواب فنحن نبيعها على وجوهها [٢].

وقالت أم ولد لجرير بن عطية الخطفى لبعض ولدها . وقع الجردان فى عجان أمكم ، فأبدلت الذال من الجرذان دالا ، وضمت الجيم ، وجعلت العجين عجانا [٣].

وقال بعض الشعراء فى أم ولد له ، يتندر بلغتها :

أول ما أسمع منها فى السحر تذكيرها الأنثى وتأنيث الذكر

والسوأة السوآء فى ذكر القمر [٤]

وربما كانت هذه اللغة المشتركة التى فرضتها الظروف الاجتماعية فرضًا هى السبب الأساسى فى تحرير لهجات الخطاب بين القبائل العربية من كثير من قيود الصوغ والتركيب ، ثم كانت اللغة المشتركة واللهجات المتحررة هي الأساس الذى انبنت عليه اللهجات العربية فى الأقاليم من بعد .

---

(١) انظر : عيون الأخبار ٢ - ١٦٠ ، البيان والتبيين ١ - ١٦١ - ١٦٢ .
(٢) البيان والتبيين ١ - ٧٣ ، والخبر بصورة مغايرة فى ٢ - ٢١٣ .
(٣) البيان والتبيين ١/ ٧٣ .
(٤) عيون الأخبار ٢/ ١٦٠ ، البيان والتبيين ١/ ٧٣ .

أما الدافع الدينى فقد أحدث أثرًا مناقضًا لما أحدثه الدافع الاجتماعى ، إذ أدرك خاصة المسلمين أن المشكلة اللغوية قد فرضت نفسها على المجتمع ، وأنه لابد من حل سريع لهذه المشكلة ، يضمن وحدة هذا المجتمع وترابطه . وإذا كانت الدوافع الاجتماعية تدفع إلى تعدد اللغة المشتركة فإن من الواجب العمل على خلق لغة واحدة تشترك فيها هذه الأقاليم لتلبية حاجاتها مهما اختلفت مكوناتها ،وهكذا كان الإحساس الطبيعى بضرورة اللغة المشتركة عند جماهير الناس مسلمين وغير مسلمين .

ولعل أفضل مكان لتمثيل هذه الدوافع جميعًا كان العراق ، لانتشار القبائل العربية فيه فى حركة الفتوح الواسعة ، ثم لاختلاف لهجات هذه القبائل واللغة العربية من جانب ، ولهجات الشعب المفتوح ولغاته من جانب آخر ، ولم يكن الأمر بهذه الصورة من الوضوح فى هذه الفترة فيما بقى من الفتوح ، أما الشام فلأنها كانت « قد استعربت إلى حد كبير قبل الإسلام بواسطة القبائل العربية التي هاجرت إليها »[1] ومن ثم لم يجد جديد من الناحية اللغوية بعد فتحها ، وأما مصر فلم تهاجر إليها – فى هذه المرحلة – قبائل كثيرة ، ومن ثم لم تظهر مشكلة الاحتكاك اللغوى كما ظهرت فى العراق .

ولعل أصلح مكان فى العراق لتصوير هذا كله ، ومن ثم لنشأة الدراسات النحوية فيه ، كان البصرة ؛ فإن طبيعة المكان الذى أقيمت فيه لتكون نقطة التقاء الطرق الصحراوية الآتية من شبه الجزيرة والشام ، والطرق الصحراوية المتجهة إلى فارس ، بالطرق البحرية الممتدة من

---

(١) العربية ٨ .

المجرى الأدنى ، للرافدين ، فيما بين البصرة وواسط شمالا فى دجلة والفرات ، قد ساعدت على تنوع تركيبها السكانى ، وتعدد الأنماط الداخلة فى تكوين مجتمعها ،وهكذا سرعان ما تحولت القاعدة الجديدة التى أنشأها من القصب عتبة بن غزوان بعد أن استشار أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عام ١٤ هـ سنة (٦٣٥م) [١] . لتكون نقطة تجمع للقبائل العربية المقاتلة ، ثم مركز تحضر تدريجى لهذه القبائل والتي لم يتجاوز عدد سكانها ثمانمائة رجل [٢] ، سرعان ما تحولت إلى مدينة ضخمة ، فلم تلبث إلا قليلا حتى بلغ سكانها ثلاثمائة ألف نسمة [٣] ، وهذا العدد الضخم لم يكن من القبائل العربية وحدها ، دون شك ، بل يشكل الموالى - وهو الاصطلاح الذى تدخل تحته الشعوب غير العربية - جزءًا هامًا فيه ، بحكم حاجات القبائل العربية المقاتلة إلى من يعينها فى شئون حياتها اليومية ، وليس الأمر مجرد استنتاج تفرضه طبيعة الحياة فى تلك الفترة ، فقد صرح البلاذرى بأن عدد مقاتلة العرب أيام حكم زياد قد بلغ ثمانين ألفًا ، بينما بلغ عدد عيالهم مائة ألف وعشرين ألف عيل [٤] . وقد أيده فى ذلك ياقوت [٥] - وعنهما أخذ البستانى فى دائرته [٦] - فهذان مائتا ألف نسمة ، وبقى بين هذا العدد وبين ما ذكرت دائرة المعارف الإسلامية مائة ألف نسمة ، وهو - فى أغلب الظن - عدد هؤلاء الموالى وغيرهم ممن تحتاجه طبيعة الحياة فى قاعدة مجاهدة تحولت إلى مدينة كبرى .

(١) فتوح البلدان ٤٢٠ ، التنبيه والإشراف ٣١٠ .

(٢) انظر : فتوح البلدان ٤١٩ ، ٤٢٠ ، معجم البلدان ٢/ ١٩٤ ، ١٩٧ .

(٣) انظر : دائرة المعارف الإسلامية مادة البصرة ١/ ٦٧٠ .

(٤) فتوح البلدان ٤٢٩ .

(٥) معجم البلدان ٢/ ١٩٩ .

(٦) دائرة معارف البستانى ٥/ ٤٥٤ .

هذا العدد الضخم من العرب - جندًا وغير جند - ومن غير العرب من أبناء الشعوب غير العربية ، لابد أن يحس بالمشكلة اللغوية إحساسًا عميقًا ، يدفعه إلى خلق لغة مشتركة لتكون بمثابة ؛ وسيلة للتفاهم بين ذوى اللهجات المتعددة واللغات المختلفة ، ولابد أن تصبح هذه اللغة المشتركة مبسطة القواعد إلى أبعد الحدود ؛ ليتيسر استخدامها فى مجال الحياة اليومية . ومن ثم لابد أن تتجرد من مراعاة الظواهر الأصلية فى اللغة العربية . وأبرز هذه الظواهر - بطبيعة الحال - الظواهر التركيبية ، وأوضح الظواهر التركيبية دلالة - وأصعبها قواعد فى الوقت نفسه - ظاهرة التصرف الإعرابى .

وفى مقابل هذا الدافع إلى خلق لغة مشتركة غير خالصة العروبة[1] - لحل المشكلة اللغوية - لابد من أن يبرز حل آخر . وهو محاولة جعل العربية هذه اللغة المشتركة ، ولا سبيل إلى ذلك بغير وضع قواعد لها ، لتصبح هذه اللغة أساس وحدة الفكر ، ودعامة لوحدة العقيدة معًا.

معنى هذا كله أن الظروف كانت مواتية - فى أخريات عهد عثمان بن عفان - للتصدى لهذه العقبة الأساسية التى تواجه الفكر الإسلامى

(١) من الظواهر التى تثبت خروج اللغة المشتركة المستخدمة فى البصرة عن أساليب اللغة العربية « اصطلاح أهل البصرة أن يزيدوا فى اسم الرجل الذى تنسب إليه القرية ألفا ونونا نحو قولهم : طلحتان : نهر ينسب إلى طلحة بن أبى رافع ، خيرتان : منسوب إلى خيرة بنت ضمرة القشيرية ، مهلبان : منسوب إلى المهلب بن أبى صقرة » - وفى معجم البلدان عشرات من النماذج التى ينسب فيها بزيادة ألف ونون ، لا باستخدام ياء النسب ، وزيادة الألف والنون للنسبة أسلوب فارسى .

انظر : معجم البلدان ٢/ ٢٠٠ - ٢٠١ .

وانظر أيضًا : فتوح البلدان ٤٤٣ - ٤٤٥ ، ٤٥٠ .

جميعًا . ونحسب أن التحدى اللغوى الذى واجه المسلمين قد دفعهم دفعًا إلى أن يواجهوه فى مجالين متصلين ومتكاملين ؛ أما **أولهما** فيمثل العلاج السريع للمشكلة ، ونعنى به ضبط القرآن ضبطًا دقيقًا حتي لا يخطئ فيه قارئوه ، وأما ثانيهما فهو حل المشكلة حلا جذريًا على المدى البعيد ، وهو دراسة اللغة العربية وفهم ظواهرها ، وصب هذه الظواهر فى كليات تشير إليها وتدل عليها ، لتعرف بها وتتعلم عن طريقها .

والتصدى لهذا التحدى اللغوى يتطلب وعيًا عميقًا للقرآن واللغة معًا ، ويستدعى أن يكون من يتصدى لحل هذه المشكلة حافظا جيد الحفظ ، ولغويًا واسع الدراية باللغة .

ومن المؤكد أن أبا الأسود هو الذى قام بعلاج الجانب العاجل من المشكلة اللغوية ، فقام بضبط المصحف ، والحقائق التاريخية تؤكد أنه كان أول من نقط المصحف ، أى تناوله بالضبط عن طريق النقط ، وليس فيما روى تاريخيًا خلاف فى دور أبى الأسود الرائد فى هذا المجال[١] ، وهو عمل يكشف عن أصالة فى الفهم وقدرة على الابتكار، وبراءة من التبعية والتقليد .

وإذا كان أبو الأسود هو الذى قام بالعلاج السريع للمشكلة اللغوية وهو ضبط النص القرآنى ، فهل هو أيضًا الذى قام بريادة الدراسات النحوية ، فوضع بذلك الأسس الأولى للحل الجذرى للمشكلة ؟

---

(١) نلحظ أنه لا خلاف فى نقط أبى الأسود للمصحف ، والخلاف بين الروايات التى ذكرت ذلك محصور فى العهد الذى تم فيه هذا الضبط ، ومن أسند إلى أبى الأسود القيام به.
انظر : نزهة الألبا ١٠ - ١١ ، مراتب اللغويين ١٠ ، الفهرست ٦٠ .

نحسب أنه ينبغي أن نحدد معنى (الواضع الأول للنحو) ليكون تمهيدًا طبيعيًا لمعرفة أبعاد هذا الدور التاريخى . وفى تصورنا أن الواضع الأول إنما يعنى أول من ارتاد الطريق إلى الدراسات النحوية ، ولا يشترط أن يكون قد وضع قواعد نحوية محددة ، وذلك يعنى بالضرورة أن ريادة الدراسات النحوية يمكن أن تكون بملاحظة الظواهر اللغوية وحدها ، دون محاولة للتقعيد لهذه الظواهر .

فإذا نظرنا إلى الواضع الأول - بهذا المعنى - فسنجد أن شخصيات ثلاثة هى التي تنسب إليها هذه الأولية ، بصورة أساسية ، إذا نحينا شخصية رابعة ، وهى شخصية الإمام على ، ليس لوضوح الهدف السياسى من نسبة هذه الأولية إليه فحسب بل لأن طبيعة الظروف السياسية وعمق التحولات الاجتماعية التى جابهت عليًا كرم الله وجهه كانت من العجلة بحيث فرضت عليه مواجهتها ، وشغلت فكره - دون شك - عن الالتفات إلى غيرها .

وهذه الشخصيات التي تنسب إليها الروايات التاريخية أولية النحو هى : أبو الأسود الدؤلى ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز.

ونلحظ - أولاً - أن أول رواية نسب فيها إلى هذه الشخصيات الثلاثة وضع النحو كانت رواية السيرافى [(١)] المتوفى سنة (٣٦٨هـ) . أى بعد قرابة قرون ثلاثة ، لم يذكر فيها أحد عن نصر بن عاصم أو عبد الرحمن بن هرمز شيئًا .

ثم نلحظ - ثانيًا - أن الرواية التى استند إليها السيرافى فى نسبة احتمال وضع النحو إلى نصر بن عاصم قد حملها السيرافى أكثر مما

(١) أخبار النحويين البصريين ١٠ .

تحتمل ، فهى لا تعدو أن تكون - على صدقها - رأيًا فرديًا منسوبًا إلى خالد بن مهران المعـروف بخالد الحذاء ، وفى الرواية أيضًا تردد يحمل على الشك فيها جملة ، إذ يتناول صحة اسم راويها [(١)] .

ثم نلحظ - ثالثًا - على رواية السيرافى التى استند إليها - أيضًا - فى التشكيك فى نسبة أولية النحو إلى أبى الأسود ، ونسبته إلى عبد الرحمن بن هرمز أنها - بدورها - رأى فردى منسوب إلى أبى النضر [(٢)]، وليست الآراء الفردية مما يعول عليها كثيرًا فى صحة الحقائق التاريخية ، وبخاصة حين تتعارض مع روايات أكثر قوة ؛ توفر على دعمها العقل والنقل معًا .

وإذا فهذه الروايات التى استند إليها السيرافى تحمل فى نفسها بذور الشك فيها وهى - بذلك - ترجح كفة أبى الأسود في ارتياده لهذا العلم من علوم اللغة فإذا حللنا الإمكانيات الثقافية والنفسية ، لهذه الشخصيات الثلاثة ، تأكد أن أبا الأسود هو رائد الدراسات النحوية .

فنصر بن عاصم أحد القراء ، وكذلك عبد الرحمن بن هرمز ، وإن كان ابن هرمز يضيف إلى القراءة علمًا بأنساب قريش ومعنى هذا أن كلا منهما ذو ثقافة محدودة لا يتصور فيها ممارسة العمل الفكرى إلا متابعة لا ابتكارًا ؛ بحكم نوع الثقافة التى تحملها العقلية ، ومن ثم تصوغ أبعادها وتؤثر فى مجالات اهتماماتها .

---

(١) السابق ١٥ - ١٦ .

(٢) المصدر نفسه ١٦ .

وأما أبـو الأسود [1] فهو إنسان ملم إلى حد كبـير بثقافة عصره ؛ فهو يحفظ القرآن ، ويروى الحديث ، ويحيط باللغة ، ويقول الشعر .

---

(١) فى اسمه ونسبه خـلاف كثير ، فقيل اسمه ظالم بن عمرو ، وهى رواية كـثير من المؤرخين، وقيل بل عمرو بن ظالم ، ذكره أبو الطيب فى رواية له عن عمر بن شبة ، وأبوه هو : عمرو ابن سفيان ، كما ذكر ابن سلام والجاحظ وليس عمرو بن جندل كما روى ابن قتيبة . وذكر ابن سلام فى نسـبه أن جده (ابن عـمرو بن جندل بن يعـمر بن نفاثة ابن حلس بـن ثعلبة بن عدى بن الدئل) أمـا أبو الفرج فيـذكر فى نسبـه - مخالفًـا لابن سلام - أنه (ابن جندل بن يعمر بن حلس بن نفاثة بن عدى بن الدئل بن بكر بن عبد مناه بن كنانة) .

وهو منسوب إلـى الدئل بن بكر - بكسر الهـمزة كمـا ذكر الأصمـعى فيـما يرويه أبو الطيب - وإنما فتحوها للنسبة كما نسبوا إلى تغلب وإلى يثرب ، لئلا تتوالى الكسرات ، والدئل أبو قبيلة من كنانة ، سمى باسم دابة يقال لها الدئل بين ابن عرس والثعلب .

ويرى السيرافى جواز تخفيف الهمزة ، فيقـال : الدولى ، بقلبها واوا محضة ، كما يقال فى جؤن ، وقـد يقال : الديلى بقلب الهـمزة ياء حين انكسـرت فإذا انقبلت ياء كـسرت الدال لتسلم الياء كما يقال : قيل وبيع .

ويخطئ أبو الطيب هذه النسبة الأخيرة ، لأنها تنسب أبا الأسود إلى غير قبيلته ، وذلك لأن الدئل ثلاثة ، الدئل فى كنانة - وهم رهط أبى الأسود - والدول فـى حنيفة ، والديل فى عبـد القيس . وأبو الطيب متأثر بابن سـلام ، الذى يروى عن يونس ، وهذه التفـرقة تفهم من كلام ابن السكيت أيضـاً .

قـيل : ولد فى الجـاهليـة ، وذكر أبو عـبيـدة أنه أدرك أول الإسلام ، وشـهـد بدراً مع المسلمين ، وقد استعمله عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب .

وقد اختلف فى وفاته أيضًا . قيل توفى سنة تسع وسـتين عن خمس وستين سنة ،وقيل سنة سبع وسـتين عن خـمس وثمانين سنة ، وقد ذكـر ابن خلكان فى وفيـاته رأيًا شاذاً ، وهو أنه توفى فى خلافة عـمر بن عبد العزيز - بين سنتى تسع وتسعـين وإحدى ومائة - ولم يذكره غـيره . وأما مـا فى تاج العروس من أنه مـات سنة ١٦٩ فهو خـطأ مطبعى لا شك فيه.

انظر فى ترجمته : الطبقات الكبرى ٧/ ٩٩ ، طبقات فحول الشعراء ط المعارف ١٢ - ١٣ ، ط السعادة ٩ - ١٠ ، البيان و التبيين ١/ ١١٠ ، والشعـر والشعراء ٢٨٠ - ٢٨١ ، المعارف ٩٢ ، مراتب النحويين ٧ ، الأغانى ١٢/ ٢٩٧ ، أخبار النحويين البصريين ١٠، =

أما حفظه للقرآن فيتضح من أن عمر وكل إليه توضيح نسيج القراءة المثلى كمـا ذكرنا من قبل ، ثم يتأكـد من أنه هو الذى أسند إليه ، فى عهد زياد أو ابنه عـبيد الله [1] ، ضبط النص القـرآنى ، ولا يتصور أن يوكل ذلك لغير خبير باللغة وبالقرآن معـًا .

وأما اتصالـه بالحديث فمعـروف ، وإن لم يذكر كثيـر ممن أرخوا له ، وهو يروى عن عـمـر وعلى وأبى ذر وابن عـبـاس وأبى ابن كـعب وابن مسعود ومعاذ وأبى موسى والزبـير بن العوام وعمران بن حصين ، ويروى عنه أمية ويحيى بن يعمر وعبد الله ابن يزيد وابنه أبو حرب وعبد الله بن بريدة وعمر بن عبد الله مولى عفـيرة وسعيد بن عبد الرحمن بن رقيش [2] .

= شـرح كتـاب سيـبويه للسـيرافى ١/ ٣٠٨ ، طبـقات الـنحويين واللغـويين ١٢ ، معـجم الشعراء ١٥١ ، أمالي السيد المـرتضى ١/ ٢١٢ - ٢١٤ ، جمهرة أنساب العرب ١٧٥ ، جـمع الجـواهـر ٢٠٦ ، نزهة الألبا ٦ ، مـعـجم الأدباء ١٢/ ٣٤ ، الكـامل لابن الأثيـر ٤/ ١١٩ ، ٢٠٨ ، أنبـاه الرواة ١/ ١٣ ، وفـيـات الأعـيـان ٢/ ٢١٦ ، تلخـيص أخـبـار النحـويين لابن مكتـوم ٤ ، سـرح العيـون ١٥٨ ، مـرآة الجنان ١/ ٤٤ ، ٢٠٣ - ٢٠٥ ، البـداية والنهـاية ٨/ ٣١٢ ، غايـة النهاية فى طبـقـات القـراء ١/ ٣٤٥ ، طبقـات النحـاة واللغويين لابن قاضـى شهبة ٢/ ٢٨٤ ، الإصابة ٢/ ٢٣٣ ، تهـذيب التهذيب ١٢/ ١٠ ، النجوم الـزاهرة ١/ ١٨٤ ، بغية الوعـاة ٢٧٤ ، المزهر ٢/ ٣٩٧ ، تاريخ الـخلفاء ١٨١ ، الأخبـار المروية فى سـبب وضع العربية ٤٦ أ - ٤٧ ب ، الوسـائل إلى مسـامرة الأوائل ٣٥، شذرات الذهب ١/ ٧٦ ، خزانة الأدب ١/ ٣٦ .

وانظر فى نسبته أيضًا إصـلاح المنطق ١٨٦ ، ١٩٠ ، ٢٤٤ ، الإنساب للسمعانى ٢٣٣ أ مادة دأل فى اللسان ١٥/ ٢٣٣ ، والقاموس ٣/ ٣٧٣ ، تاج العروس ٨/ ٣١٦ - ٢١٧ .

(١) نزهة الألبا ٦ وما بعدها .

(٢) انظر . الأغـانى ١٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ . طبـقـات الـنحـاة واللغـويين (مـصـور) ، لوحـة ٢/ ٢٨٣ . تهذيب التهذيب جـ ١٢/ ١٠.

وإلمـام أبى الأسـود باللـغـة مشـهـور بين العلمـاء ، وإحـســاس أبى الأسود بقـدرته عليهـا وتمكنه منها يتـضح من حوادث كثيرة تروى عنه؛ منها ما يرويه الأصمعى قـال : كان غلام يطيف بأبى الأسود يتعلم منه النحو ، فقال له يومًا : ما فعل أبوك يا بنى ! قال : أخذته حمى ، فضختـه فضخًا ، وطبختـه طبخًا ، وفنختـه فنخًا ، فتركته فرخًا ، فقال : فما فـعلت امرأة أبيك التي كانت تشاره ، وتـجاره ، وتزاره ، وتهاره . وتماره ! .

قال : خيرًا ، طلقها وتزوج غيرها ، فحظيت ، ورضيت وبظيت.

قال : ما بظيت يا ابن أخى! قال : حرف من العربية لم يبلغك .

قال : لا خير لك فيما لم يبلغنى منها (١) ويفسره ابن علان بقوله « عرفه بلطف أن ما جاء به مختلق » (٢) .

ترى أى اعتداد بالثقافة اللغوية تحمله هذه الكلمات !

وأبو الأسود شاعـر جيد . وهذا جانب يكمل ثقافـته اللغوية ويدل عليها ، وهو يجعل من شعره صورة لحياته ، فلا يقول فى غير ما يتصل به من أحـــداث (٣) ، وهذه ناحيـة تضىء جوانب من فـكر أبى الأسود وسلوكه معًا ، وشعره يتسم بسمـتين تجعلان له طابعًا خاصًا ، وهما : صدق الإحساس وبساطة التركـيب ، وهاتان السمتان تصدران عن موقف

(١) انظر : مراتب النحويين ٩ .

(٢) داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح ٢٥ له .

(٣) انظر نموذج لشعره فى ديوان أبى الأسود ١١١، ١١٢، ١١٤، - ١١٩ . والواقع أن ديوانه كله فى أغراض حياته المباشرة ؛ فهو يتكلم عن لقحته و امرأته وخطيبته وغير ذلك من صور حياته . ولا نكاد نعثر له على قصيدة مدح سوى بعض مقطوعات فى على ، وهى صادرة عن حب له واعتزاز به إلا عن طمع فيه .

نفسى وفنى معًا ، وهو الإخلاص والصراحة ، وقد كان هذا كله سمة حياته بأسرها .

فإذا أضيف إلى هذه القدرة الثقافية ، وهذه الطاقات النفسية ، ما عرف عن أبى الأسود من أنه « كان من أكمل الرجال رأيًا وأسدهم عقلاً»[1] حتى أن الخلفاء الراشدين الثلاثة : عمر وعثمان وعلى [2] يستعينون به ، برزت أمامنا شخصية متكاملة الأبعاد فى السلوك والفكر جميعًا ، ولعل من الطبيعى أن يكون ذلك كله مدخلاً ضروريًا لممارسة الاستقلال فكرًا وسلوكًا ، لا يحول بينه وبين ما يبتغى خوف من الناس ولا يغله عما يريد خشية من التقاليد ، فهو لا يخضع فى تحليله للعلاقات لقيمة سائدة مهما كان انتشارها [3] ، وإنما يحدد نمط سلوكه مع الناس بضمير أخلاقى صارم ، ويجعل رائده فى ذلك كلمة حق تقال، مهما كانت النتائج ، وهذه الكلمة لا تستمد قدرتها من شجاعة مجردة فحسب ، وإنما من قيم دينية تشع قدرة على مواجهة الصعاب .

وهذا كله يسلمنا إلى أن نقرر أن أبا الأسود ليس أصلح شخصية يمكن أن ينسب إليها وضع النحو فحسب ، بل هو - بالفعل - الواضع الأول للنحو العربى ، وأول من ارتاد - بموقفه الشجاع - الطريق إلى الدراسات اللغوية بأسرها .

أولاً : لأن الحوادث التاريخية تؤكد أنه قد نقط المصحف ، وهذا يعنى أنه هو الذى تصدى لعلاج الجانب العاجل من المشكلة اللغوية التى صادفت المسلمين عقب الفتوح .

(١) انظر : وفيات الأعيان ٢/٢٠٦ .

(٢) الأغانى ١٢/ ٢٩٧.

(٣) الأغانى ١٢/ ٣٠٣.

ونفط المصحف - في جوهره - ليس إلا ضبطًا للنص القرآني .

فهو تناول لهذه الظاهرة اللغوية - ظاهرة التصرف الإعرابي - من خلال هذا النص الديني المقدس ، والهدف من ذلك هو ضبط هذا النص ، ولكن سرعان ما تحول هذا التناول إلى تحليل موضوعي للظاهرة ، وأصبح النص القرآني - مع قداسته - نصًا لغويًا يستعان به في تحليل الظواهر اللغوية والتقعيد لها ؛ أو بمعنى أكثر دقة ووضوحًا ، حدث شيء من الانقلاب في دوافع التناول للقرآن ، فإذا كان الهدف - أول الأمر - كان محصورًا في الرغبة في ضبط النص ، فإن الهدف قد تحول - مع الاطمئنان على حفظ النص وسلامته - إلى دراسة له بقصد تحليل ظواهر اللغة ، والاستشهاد به عليها .

وثانيًا : لأن الروايات التاريخية تؤكد أنه خلف ما يسمى بمختصر أبي الأسود أو تعليقته (١) .

وفي تصورنا أن هذا المختصر كان نتيجة أمرين متلازمين :

أول هذين الأمرين هو نقط أبي الأسود للمصحف ، فقد لفت نظره دون شك هذا الاختلاف في الحركات في أواخر الكلمات ، وليس من المستبعد أن يحاول أبو الأسود إيجاد تصنيف من نوع ما لهذه الحركات المختلفة ، بل لقد صنفها بالفعل إلى مضمومات ومفتوحات ومكسورات ، منونة وغير منونة (٢) ، وينبغي في هذا المجال أن نفرق بين الظاهرة وبين الاصطلاحات التي تستخدم للدلالة عليها ؛ إذ قد

---

(١) انظر : الفهرست ٦١ ، أخبار النحويين البصريين ١٤ ، أنباه الرواة ١/ ٦١، نزهة الألباء ١١ ؛ الشعر والشعراء ٢٨٠ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (مصور) ٣/ ٢٨٤، سمط اللآلئ ٦٤٣.

(٢) انظر : نزهة الألباء ١١ .

تتعدد الاصطلاحات للدلالة على ظاهرة واحدة . وأبو الأسود لم يستخدم المصطلحات النحوية التي وضعت - دون شك - بعد عهده ، وهى مصطلحات الرفع والنصب والجر والجزم . ولكنه قد استطاع أن يدرك - بذكاء وفطنة - الظواهر اللغوية التى تشير إليها هذه المصطلحات وهي هذه الحركات المعينة التى تختلف باختلاف مواقع الكلمة في التركيب .

ومعنى هذا أن هذا المختصر إنما يتضمن (كلامًا عامًا) فى ظواهر اللغة التى لحظها أبو الأسود ، بعد أن قام بضبط المصحف ، هو - إذن - أشبه بتعليقات عامة على ما قام به من عمل ، ونص ابن الأنبارى صريح فى أن هذا المختصر لم يضعه أبو الأسود إلا بعد أن ضبط المصحف[1] .

وثانى الأمرين اللذين نتجت عنهما هذه الوثيقة هو الاحتكاك مع تلاميذ أبى الأسود ، فمن المعقول أن يكون أبو الأسود قد ألقى على تلاميذه ما أدركه من خلال تجربته فى ضبط المصحف ، وليس معقولاً أن يشرح أبو الأسود ما قام به من عمل ، لأن ضبط المصحف عملية آلية لا تتطلب شرحًا ، وإنما يتصور أن يلقى أبو الأسود بضع ملحوظات عما صادفه فى هذا العمل ، ويتصور أيضًا أن تكون هذه الملحوظات محور مناقشات بينه وبين تلاميذه ، وأن ينتج ذلك بالضرورة بعض الآراء التي تتصل بظواهر اللغة ، فى محاولة لتلمس قواعدها العامة ، لا أن تتصل هذه الآراء بظواهر الكتابة والنقط .

(١) انظر : نزهة الألباء ١١ .

وليست هذه النتائج مرتكزة على فرض مطلق ، بل هى تعتمد - بصورة أساسية - على النصوص التى وردت عن هذه الوثيقة [1] ، مع تفسير ما بينها من خلاف ، فى ضوء الظروف الموضوعية لنشأة علم يتصل بظواهر اللغة التركيبية .

وإذن فهذه الوثيقة التى تردد بعض المؤرخين فى تسميتها كتابًا أو مختصراً أو تعليقة ، إنما يتناول ما لحظه أبو الأسود من ظواهر لغوية استلفتت نظره فى أثناء قيامه بضبط المصحف ،وأبرز هذه الظواهر تلك الظاهرة التى كان الاضطراب فيها السبب الأساسى فى ضبط المصحف جملة ، ونعنى بها ظاهرة تغير الحركات فى أواخر الكلمات ، واتصال هذا التغير - إلى حد ما - بالمعنى ،وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بظاهرة الإعراب .

ودليلنا على هذا أمران :

أولهما : ما ثبت من النصوص المروية من أن كتابة هذا المختصر أو الكتاب إنما كان بعد ضبط المصحف [2] ، وإذن فهو نتيجة من نتائج هذا الضبط .

ثانيهما : ما ذكره ابن النديم - وهو ممن يعتد بهم إلى حد كبير ، لما يتميز به من تحرى الدقة والضبط وأصالة فى تحقيق النصوص - وقد قرر ابن النديم أنه رأى بعينه هذه التعليقة « وهى أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها هذه فيها كلام فى الفاعل والمفعول من أبى الأسود رحمه الله بخط يحيى بن يعمر » [3] ويحيى بن يعمر واحد من تلاميذ

---

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ١٤ ، إنباه الرواة ١/ ١٦ ، الشعر والشعراء ٢٨٠ ، نزهة الألبا ١١ ، طبقات النحاة واللغويين (مصور) لوحة ٢/ ٢٨٤ .

(٢) ابن الأنبارى : نزهة ١١ .

(٣) الفهرس ٦١ .

أبى الأسود الذين أخـذوامنه أفكاره الرائدة ، ثم زادوا عليهـا - على ما بمعناهما اللغوى آغلب الظن ، والمـتصور ان هذه الإشارات إلى الفاعل والمفعول اللغـويين واتصال حركاتهما بالمعنى هـى التى أنهجت السبيل أمام جيل تال لوضع الاصطلاحات ، وتحديد الأقسام والأحكام . وإذن فإنه ليس بصحيح مـا زعمه الرافعى [٢] من أن هذه التعليـقة تمثل بداية التـدوين فى الأدب ، لا فى النحـو ، فذلك مـا لا دليل عليـه، لا من النصوص المروية ، ولا من الظروف ذاتهـا .

ونص ابن النديم السابق يلقى ضوءًا قـويًا على صورة النحو الأولى على الظواهر التى عالجـها ، والقضـايا التى أثيرت فيه ، ومـا عسى أن يكون قد وضع لها من قواعد .

ذلك أن كثيرًا من المـؤرخين قد نسبوا إلى عصر أبى الأسـود كثيرًا من التعريفات والتقسيمات والأبواب فى النحو : سواء كان هو صاحبها، أو أخذها من على بن أبى طالب ؛ فهو يقسم الكلام إلى أسماء وأفعال وحروف ، ويضع لكل منها تعريفـًا ، ويقسم الأسماء إلى ثلاثة : ظاهر ومضمـر ومبهم ، ويضع لكل منها تعريفـًا ، ويضرب له أمثلة ، ويضع أبوابًا فى النحـو عديدة منها : باب الـفاعل والمفـعول ، والتـعجب ، والمـضـاف ، وأدوات الرفع والنصـب والجـر والجـزم ، والـنعت

(١) انظر دراسات فى حضارة الإسلام ٢٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) انظر : تاريخ آداب العرب ٢٩١ .

والاستفهام[1] ، بل فى كلام بعض المؤرخين ما يفهم منه أنه قد وضع أبواب النحو كله [2].

ومعنى هذه النصوص الكثيرة أن النحو ، فى نشأته الباكرة على يد أبى الأسود ، قد بلغ حدًا من التطور فاق كل تطور حققه من بعد طوال أكثر من قرن ، وهذا يسلم بالضرورة إلى الاصطدام بظاهرتين متناقضتين : الأولى أن النحو قد نشأ متطورًا حتى أنه ليناقش فى مرحلة نشأته ظواهر بالغة الدقة ، وقضايا غاية في التفصيل فى حين أنه - وهذه هى الظاهرة الثانية - قد جمد بعد ذلك بحيث لم يستطع أن يضيف جديدًا من أبواب النحو ، ولا أن يدرك مزيدًا من ظواهر اللغة .

ونحن نرفض هذا كله :

أولاً : لأنه ضد منطق التطور الطبيعى ، فليس معقولاً أن ينبثق فجأة علم يتصل باللغة . متكامل المنهج محدد الظواهر والأبعاد ، دون سابق معاناة فى تحديد ظواهره ، وبلورة أبعاد قضاياه ، وذلك لأن اللغة ظاهرة اجتماعية ، وتحليل الظواهر الاجتماعية يتطلب مرحلة طويلة من المعاناة فى تناول الظواهر ، والتردد فى تشكيلها طبقًا لتعدد علاقاتها وتنوعها ، إذ « من البديهات فى تاريخ الاختراعات أن المنهج الجديد يندر أن ينشأ فجأة من لا شيء ويسبق الاختراع الفنى عادة بتطورات فى النظرية العلمية » [3].

---

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ١٤ ، مراتب النحويين ٦ ، الأغانى ١٢/ ٢٩٨ ، نزهة الألبا ٤ - ٥ ، وفيات الأعيان ٢/ ٢١٨ ، معجم الأدباء ١٤/ ٤٩ - ٥٠ ، أنباه الرواة ١/ ١٦ ، مرآة الجنان ١/ ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢) انظر : ابن الأنبارى ، نزهة ٥ - ٦ .

(٣) انظر : اللغة فى المجتمع ٢٨٥ .

وثانيـًا : لأن التناول التفصيلى للقـضايا النحوية يتطلب الاتصاف بسمتين رئيسيتين :

أولاهمـا : القدرة على التجريد .

وثانيتهما : القدرة على التقعيد .

والقدرة على التجـريد تستلزم التزام منهج فكرى يعتـمد على كلية النظرة ، حتى يـستطيع أن يصدر أحكامًـا شاملة تتناول المـادة بأسرها، دون أن يضلله عن ذلك الركـام الهـائل من جزئيـات المادة ، وصـورها المشتقة المبعثرة ، كما تستلزم فى الوقت نفسه إحاطة دقيقة بالجزئيات، بحـيث يرتكز تحليله لما بيـنها من عـلاقات على إدراك حـقيقى لـها ، وهكذا تتـسم النظرة الكلية بالشـمول وتصـدر - فى نفس الوقت - عن إدراك تفصيلى ، فهل كانت هذه القدرة متوافرة فى عصر أبى الأسود ؟

إن من الواضـح أن المـادة الـلغويـة التى كـانت مـحـور دراسـة أبى الأسود محصورة فى النص القـرآنى ، والنص القرآنى - على أهميته الكبيرة -جزء من المادة اللغوية المستـخدمة فى عصر أبى الأسود نفسه، ثم إن دراسـة أبى الأسود له لم تكن قـائمة على أسـاس تحليل ظواهره التركـيبية ، لافـتقاره بالضرورة إلى منـهج محدد لهذا التـحليل ، وإنما اعتـمدت على مجمـوعة من الملاحظات العـامة التى لا يمكن أن تسلم إلى نتائج علمية محددة .

والقدرة على التـقعـيد تتطلب مقـدرة على صيـاغة الظواهر ، فى تشابكها وتعـددها وتنوع علاقاتها ؛ فى قواعد تحيط بـها وتدل عليها ، دون أن تتسم هذه القواعـد بالاتساع فتضلل فى فهم الظاهرة بمـا تضيفه إليـها من ظواهر أخـرى دون أن تتصف بـالقصـور عن الإحاطة بأبعـاد

الظاهرة والإلمام بـكل تفاصيلهـا ، وهذا كله يستـدعى نوعًا من الإدراك لهذه القوانين نوعًا من التناقض مع طبيـعة التفكير العلمى ذاته، وإذا كان النحو العربى حتى عصوره المتأخـرة قد أضاف فهم النصوص وتفسيرها إلى النصوص ذاتها ؛ فاعتبر ما يقدم من هذا الفهم بما يقدمه من كلمات للشرح ، وهذا التفسير بما يتضمنه من عبارات للتوضيح جزءًا من النص يجب أن يوضع فى الاعتبار حـين التقعيد [1] ، ممـا أدى إلى اضطراب النحاة فى فـهم الظواهر المخـتلفة للغـة ، ومن ثم أسلم إلى كثـير من التناقض فى التقعيد لها ، ألا يصبح - بعد هذا كله - تصور القدرة على الصـياغـة التقـعيـدية للظواهر اللغـوية فى عصـر أبى الأسود نوعًـا من السذاجة، لا تؤيدها قضايا العلم نفسه .

وثالثـًا : لأن الروايات التى يستند إليها جمهور المؤرخين فى نسبة تلك التفاصـيل إلى عصر أبى الأسود - وإن كثرت - مشـكوك فيها إلى حد كبير .

ذلك أنه ليس فى نصوص القرن الثالث أية إشارة إلى هذه التفاصيل وأقـدم إشارة إليـهـا وردت فى بعض روايات أبى الفـرج المتـوفى سنة (٣٥٦هـ) . وهو - فضلاً عن تعصـبه غير المحدود للشـيعة - ذكر فى روايته ما يؤيد الشك فيها ، إذ عقب عليها بقوله :

« هذا حـفظته ... وأنا حـديث السن ، فكتبـته من حـفظى ، واللفظ يزيد وينقص » [2]

---

(١) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ، المقدمة ص أ .

(٢) انظر : مقاتل الطالبيين ٦٨ ، ٧٠ .

ثم إن أهم النصوص التى نسبت إلى عصر أبى الأسود وضع التعريفات والتقسيمات والأبواب النحوية وردت فى روايات ذكرها ابن الأنبارى وياقوت والقفطى ، وأولهم ينتمى إلى القرن السادس ، والأخيران من مؤرخى القرن السابع، فهؤلاء العلماء الثلاثة متأخرون فترة طويلة عن المرحلة التى يؤرخون لها ، وهو ما ينبغى أن يدفعنا إلى التحفظ الأخذ بمروياتهم عنها . وبخاصة وأن بين روايات المؤرخ الواحد منهم من الاختلاف ما يؤيد هذا التحفظ ويدفع إليه ، أما ابن الأنبارى فقد سبق أن ذكرنا صوراً من تناقضه، وأما ياقوت فإنه يذكر حينًا عن أبى الأسود أن « الأكثر على أنه أول من وضع العربية ونقط المصحف» [1] ونلحظ أنه استخدم هنا كلمة العربية ، وهو التعبير الذى استخدمه ابن سلام من قبل ليدل على ريادة أبى الأسود للدراسات النحوية دون أن ينسب إليه وضع أبواب محددة من أبواب النحو ، أو تناول قضية معينة من قضاياه [2] ثم يذكر ياقوت حينًا آخر عن على بن أبى طالب أنه « كان ﷺ أول من وضع النحو وسن العربية »[3]. وليس الاختلاف بين الروايتين راجعًا إلى تردد الأولية بين على وأبى الأسود، فتفسير ذلك هين ، وإنما الخلاف الأساسى بينهما يعود إلى استخدام ياقوت فى هذه الرواية الأخيرة لفظ (النحو) ليدل به على المعنى الاصطلاحى ، وتناقض روايات القفطى كثيرة أيضًا ، حتى إننا لا نكاد نجد روايتين بينهما تتفقان ، وأبرز ما بينها من تناقض يعود إلى الاضطراب فى استخدام لفظ العربية ولفظ النحو [4] .

---

(١) معجم الأدباء ١٢/ ٣٤ .

(٢) طبقات فحول الشعراء (ط المعارف) ٨٢ .

(٣) معجم الأدباء ١٤/ ٤٢ .

(٤) انظر : أنباه الرواة ١/ ٤ - ٩ ، ١٥ - ١٦ .

ورابعــًا : لأن النقد الداخلى لهذه الروايات يزيف نسبتها إلى عصر أبى الأسـود وسنكتـفى بأن نحــلل هنا رواية واحـدة تنسـب إلى عـصر أبى الأسود شيئــًا من التقسيم والتعريف .

تذكـر الرواية على لسان أبى الأسـود أن عليًا ألقى إلـيه صـحيـفة فيها[1] : « بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كله اسم وفعل وحرف ، والاسم ما أنبـأ عن المســمى ، والفعل مــا أنبأ عن حـركة المـسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ، يقول أبو الأسود : « ثم قال لى: تتـبعه وزد فيــه ما وقع لك ، واعلم يا أبا الأسود أن الأســماء ثلاثة ، ظاهر ، ومضمر ، وشىء ليس بظاهر ولا مضمر .

قال : فجمــعت منه أشياء وعرضتهــا عليه ، وكان من ذلك حرف النصب ، فكان منها إن وأن وليت ولعل وكأن ، ولم أذكـر لكن ، فقال لى : لم تركتــها ؟ فـقلت : لم أحسبــها منهــا . فقال : بــل هى منها فزدها» .

هذه الرواية تتضمــن قضايا نحوية ثلاثة ، فهى تتـناول أولاً تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحــرف ، ثم تعرف كل قسم منها ، ثم تـتحدث ثانيًا عن أقســام الأسماء ثم تثلث بذكر حــروف نصب الأسماء ، وبشىء من التأمل يتضح أن كل واحدة من هذه المسائل الثلاثة تتطلب قدرة على التجريد والتقعيد معًا وهو ما لم يكن فى عصر على وأبى الأسود ، وقد استغــرق الوصول إلى مثل هذه النتــائج التفصيليــة أجيالاً كثـيرة ، حتى عصر سيبويه، بل إن سيبــويه نفسه الذى يفصل بينه وبين على قرابة قرن

(١) انظر : مـعـجم الأدباء ١٤/ ٤٩ - ٥٠ ، نزهة الألبـاء ٤ - ٦ وهذا النص هو مـا سـبق أن شكك فيه أبو الفرج فى الأغانى ١٢/ ٢٩٨.

ونصف قرن لم يستطع أن يصل إلى هذه الدقة من التـفاصيل التى نسبت إلى على وعصره. ويكفى أن نقـارن هنا بين تقسيم الكلام فى هذا النص وبين تقسيم سيبويه ؛ لنتأكد من أن هذا النص لايمكن أن ينتسب إلا إلى عصر متأخر عن سيبويه .

يقول سيبويه فى (علم مـا الكلم من العربية) « فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ؛ فالاسم رجل وفرس وحائط ، وأما الفـعل فأمثلة أخذت من لفـظ أحداث الأسماء ، وبنيت لمـا مضى ولما يكون ولم يقع ومـا هو كائن لم ينقطع ؛ فأما بناء مـا مضى فذهب وسمع ومـكث وحمد ، وأمـا بناء ما لم يـقع فإنه قولـك آمراً : اذهب واقفل واضرب ، ومخبـراً : يقتل ويذهب ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت ، فهـذه الأمثلة التى أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة . . . والأحداث نحو : الضرب والقتل والحمد، وأما ما جاء لمعنى وليس باسـم ولا فعل فنحو : ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحو هذا » (١).

وأول ما يـلحظ فى المقـارنة أن فى النص المنسوب إلى علـى دقة ليست فى نص سيـبويه ، فنص على يضع تعريفًا لأقـسام الكلام يشمل مفردات هذه الأقســام جميعًا . أما التعريف الذى ذكـره سيبويه ، والذى يعد فى الواقع حصيلة الفكر النحوى حتى عـصره ، فليس دقيقًا تمامًا ، لأن الاسم ليس « رجل وفرس وحـائط » فحسب ، ولأن تعريفـه للفعل إذا كان يصـدق على ما ذكـر فإنه لا يتناول ليس وعـسى ونعم وبئس ، لأنها لم تؤخذ من مصادر ، على حين يعدها سـيبويه نفسه أفعالاً (٢)،

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢.

(٢) السابق .

ويتناول - على العكس من ذلك - نحو : الذاهب والسامع ، والمقتول غداً المضروب الآن والمحمود الله على كل حال أليست هذه كلها «أمثلة: أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع » . وكذلك الحروف فإن سيبويه لم يقدم لها تعريفًا ، على حين قدمه النص المنسوب إلى عصر على .

وأهم ما يلحظ فى هذه المقارنة أن فى التعريف الذى ذكره سيبويه اعتداداً بالمثال ، دون تقديم الصورة الذهنية الكلية التي تندرج تحتها الأمثلة على حين أن التعريف الذى ينسب إلى على تعريف منطقى ، يتسم بصفتى الجمع والمنع معًا ، ويقدم فى إطاره صورة ذهنية للمعرف، ومن الواضح أن التعريف بالمثال يمثل مرحلة أولى نحو التعريف بالحد، لأن التعريف بالمثال أو بالرسم لا يعدو ذكر أمثلة من أنواع المعرف ، ثم ترك السامع أو القارئ يتلمس شبها بين هذه الأمثلة وبين غيرها من نوعها ليطلق عليها اصطلاحًا ، والخطوة التالية هى تأمل هذه الأمثلة لإدراك الصورة الذهنية المشتركة بينها ، وتلمس حقيقة العلاقات التي تجمع أبعادها ، وذلك يتطلب - كما ذكرنا من قبل - نظرة كلية معتمدة على منهج علمى محدد ، يستطيع أن يكشف ما بين أنواع المعروف من فوارق جوهرية أو شكلية حتى لا يخلط بين المعرف وغيره ، وحتى يقدم التعريف صورة دقيقة لأجزائه وإذا كان ذلك لم يحدث فى عصر سيبويه ، ألا يكون من السذاجة تصور شيء من ذلك لم قبله بقرن ونصف قرن ؟!

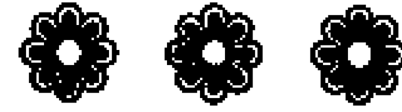
وثمة شيء أخير يلفت النظر فيما ورد من تعريف منصوب إلى عصر على ، فإن التعريفات التى نسبت إليه للاسم والفعل والحرف تتشابه والتقسيم الأفلاطونى للموجودات ثم للألفاظ ، حتى إنها لتتطابق

دلالتهـا على هذه الموجودات أقسـاما ثلاثة : اسمـاء وهى ما تدل على الذوات وأفعال وهى ما تدل على الأحـداث وعلاقات وهى ما تدل على العـلاقـة بين الذوات والأحـداث ، والصلة واضـحة بين هذه الأقـسـام وتعريفاتها وبين ما ينسب إلى عصر على من تقسيم وتعريف ؛ ولعل فى وضـوح هذه الصلـة مـا يكشف السـر فى عـدم وجـود هـذا النمط من التـعريفـات عند سيـبويه ؛ إذ توفى قـبل أن تذيع الأفكار اليونانيـة عن الوجود والقوانين الأرسطية للتفكير .

مـعنى هذا أن رفـضنا لمـا تقـرره الروايات من نسـبـة كثـيـر من التقسيـمات والتعريفات والأبواب إلى عصر علـى ليس قائمًا على أساس الإسراف فى ذكر جزئيات وتفاصـيل فحسب ، وإنما لأن هذه الجزئيات والتفاصيل مـا كانت لتصبح فى مجال الدرس المـوضوعى بغير أسلوب منهجى ، فهـو رفض لما تصدر عنه الجزئيات وتمـثله من منهج ما كان ليكتـمل بغيـر مـشاركـة أجيـال عـديـدة ، وتفـاعـل ثقافـات واسـعـة وخبرات شتى .

وإذا كنا نرفض أن تكون هذه الدراسات بـكل تفاصيلها قـد نشأت فى عهد علـى ، فليس معنى ذلك أننا نتناقض مع ما سبق أن اعـترفنا به من ريادة أبى الأسـود للدراسـات النحـوية ، إذ إن دوره يتلخص فى أنه استطاع أن يدرك ظاهرة من أبـرز الظواهر فى اللغة العربيـة ، من خلال تصديه للمشكلة العاجلة من مشاكل التحدى اللغوى ، ونعنى بها مشكلة ضبط النص القرآنى ، ثم مـا استطاع أن يقدمه من تعليقـات كانت ثمرة

لقائه بتلاميذه ، ولعلها قد بدأت من مناقشة الصلة بين حركة الآخر وبين كون اللفظ فاعلاً أو مفعولاً - بمعناهما اللغوى - وربما يؤيد ذلك تلك الحوادث الكثيرة التي تنسب بدء التفكير فى النحو إلى اضطراب فى هذه الحركة على لسان ابنة أبى الأسود حينًا (١) وأبناء زياد حينًا آخر (٢) . وسعد الفارس حينًا ثالثًا (٣) وغير هؤلاء فى أحيان أخرى (٤) وربما يؤيده أيضًا أن بعض من يتصف بالدقة كأبى الطيب اللغوى - (٣٥١هـ) - حين ذكر الرواية التى تنسب إلى على دورًا فى النحو ذكر أن عليًا قال لأبى الأسود : « اجعل للناس حروفًا - وأشار إلى الرفع والنصب والجر- » (٥) . فهو لم ينسب إلى على غير هذه الكلمات الثلاث : (اجعل للناس حروفًا) وأما ما ذكره من إشارة على إلى الرفع والنصب والجر فليس من كلام على وإنما هى تفسير لما أشار إليه على ، كما فهمه الراوى الذى عبر بهذه الأسماء الاصطلاحية عن مسمياتها ؛ وهي تغير الحركات فى أواخر الكلمات .



(١) أخبار النحويين البصريين ١٤ ، ونزهة الألبا ١٢ - ١٣ ، والفاضل ٥ .
(٢) الأخبار المروية فى سبب وضع العربية ورقة ١٤٦ ، ومراتب النحويين ٨ .
(٣) أخبار النحويين البصريين ١٣ . (٤) أنباه الرواة ١/ ١٥ .
(٥) مراتب اللغويين ٦ .



الباب الثانى

تطوُّر التفكير النحوى

الفصل الأول

مرحَلة الانتقـــال

أخذ عن أبـى الأسود جمـاعة من التـلاميـذ ، تنوعت اهتمـامات أفرادها وتعددت اتجاهاتهم ، ومن ثم يكاد كل منهم يمثل اتجاهًا يستقل به لا يشركه فيه من زملائه إلا قليل ، ولذلك يتفاوتون فى مدى أخذهم عن أبى الأسود ، حتى إن بعض المؤرخـين يضطربون فى تقرير أخذهم عنه جـملة ، ويأخذ هذا الاضطراب صـورًا شتى ، فـهو تارة يبـدو فى تحديد هؤلاء التـلاميـذ ، فبينمـا هـم عنـد ابن قـاضى شـهبـة ثلاثـة : أبو حرب بن أبى الأسود ، ويحيى بن يعـمر ، وعبد الله بن يزيد [1] . نجدهـم أربعـة أو أكثـر عنـد السيـرافى : يحيـى بن يعـمـر ، وعنبسـة ابن معـدان – وهو عنبسـة الفيل – ومـيون الأقرن – ويقـال ميـمون بن الأقرن– فهؤلاء ثلاثة ، يضـاف إليـهم نصـر بن عاصـم إذ يقال إنه أخذ عن أبى الأسود أيضًا . . وغيرهم [2]. ثم نجـدهم خمسـة عند ابن الأنبارى؛ إذ يضيف إلى هؤلاء الأربعة الذين ذكرهم السيرافى خـامسًا هو : عبد الرحمن ابن هرمـز [3] . ويجعلهم القفطى فى الأنباه « حـسب ما حصر الرواة . . عنبسة بن معدان . . ومـيـمون المعروف بالأقرن ، وعطاء بن أبى الأسود ، وأبو نوفل بن أبى عقرب ، ويحيى بن يعمر ، وقتادة بن دعامة السدوسى ،

---

(١) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة مصور جـ٢ لوحة ٢٨٤ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ١٧ .

(٣) نزهة الألبا ١٤ – ١٥ .

وعبد الرحمن ابن هرمز ، ونصر بن عاصم » [١] . فهم عنده ثمانية ، كلهم « أخذوا عن أبى الأسود ، وتتفاوت مقاديرهم فى العلم بهذا النوع من العربية » [٢].

وتارة أخرى يأخذ الاختلاف فى هؤلاء التلاميذ صورة مغايرة إذ لا يعود التضارب إلى أقوال المؤرخين وإنما ينبثق من مقارنة الأقوال التى يرويها المؤرخ الواحد، ثم لا يقف عند تحديد هؤلاء التلاميذ بعامة وإنما يتجاوز ذلك فيتناول دور كل واحد منهم بوجه خاص ؛ ولعل ما ذكره السيرافى عن أبى عبيدة قال : « واختلف الناس إلى أبى الأسود يتعلمون منه العربية ، فكان أبرع أصحابه عنبسة بن معدان المهرى واختلف الناس إلى عنبسة ، فكان البارع من أصحابه ميمون الأقرن فكان صاحب الناس » [٣] . ثم يروى السيرافى رواية ثانية - نقلاً عن عبد الله بن محمد التوزى - وبعد أن يوثقه يقرر أنه سمع أبا عبيدة يقول « أول من وضع العربية أبو الأسود الديلمى ، ثم ميمون الأقرن ثم عنبسة الفيل ، ثم عبد الله بن أبى إسحاق ، ففى هذه الحكاية ميمون قبل عنبسة ،و فى الحكاية التى قبلها عنبسة قبل ميمون » [٤].

وتعود هذه الاختلافات الكثيرة إلى سببين رئيسيين هما اللذان أوقعا المؤرخين فى هذا التضارب .

وأول هذين السببين أن المؤرخين ، بل الرواة ، يربطون بين ما عرف عن هؤلاء العلماء من نشاط فكرى وبين لون النشاط الفكرى الذى

---

(١) أنباة الرواة ٢/ ٣٨٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) أخبار النحويين البصريين ١٩ .

(٤) المصدر السابق .

اشتهر به أبو الأسود ، وكأن الأخذ عن واحد يتطلب تشابهًا يكاد يصل إلى درجة التطابق بين الأستاذ والتلاميذ ، ولذلك أغفل بعض المؤرخين ذكر قتادة بن دعامة السدوسي وعبد الرحمن بن هرمز ضمن تلاميذه، كما أغفل كثير منهم ذكر أبى نوفل بن أبي عقرب وأبى حرب بن أبى الأسود بينهم [١] . لأن قتادة المتوفى سنة ١١٧ [٢] كان راوية ، عالمًا بأنساب العرب وأيامها [٣] كما كان ذا علم بالقرآن والحديث والفقه[٤]، حتى ليقرر بعض المؤرخين أنه « لم يأتنا عن أحد من رواة الفقه من علم العرب أصح من شيء أتانا عن قتادة » [٥] وهو ما يشركه فيه إلى حد كبير ابن أبى عقرب فيما يروي شعبة [٦] . وأما ابن هرمز فلأنه كان ذا علم بالأنساب كبير [٧] ، وهذا التنوع فى الإلمام بعلوم شتى ، غير العربية ، هو الذى غلب دون شك على علمهم بالعربية ، فطغت هذه الصفات على العربية ، ومن ثم جعلت المؤرخين يغفلون أخذ هؤلاء التلاميذ عن أبى الأسود ، نسيانًا له ، أو تهاونًا بأمره، وأما أبو حرب ابن أبى الأسود فقد شغل بشيء غير النشاط الذهنى ، إذ ولاه الحجاج (جوخا) ومن ثم شغلته الإدارة والسياسة والإسهام فى النشاط

(١) انظر : مراتب النحويين ١١ ، أخبار النحويين البصريين ١٧ .

(٢) المعارف ١٥٩ ، والنجوم الزاهرة ١/ ٢٧٦ ؛ الكامل ٤/ ٢٢٤ ، البداية والنهاية ٩/ ٣١٤ ، مرآة الجنان ١/ ٢٥١ ، أنباه الرواة ٢/ ٣٥ .

(٣) أنباة الرواة ٣/ ٣٥ .

(٤) معجم الأدباء ١٧/ ٩ نكت الهميان ١٣٠ ، ٢٣١ .

(٥) انظر : شذرات الذهب ١/ ١٥٣ - ١٥٤ .

(٦) طبقات النحاة واللغويين (مصور) لوحة ٢/ ٢٨٣ .

(٧) انظر : نزهة الألبا ١٨ .

الفكرى ، على الرغم من أنه ممن تتلمذ - فى بعض الجوانب العلمية - على أبيه [1] .

وأما السبب الثانى - ويتصل أوثق الاتصال بالسبب الأول - فهو أن هؤلاء التلاميذ الذين أخذوا عن أبى الأسود ما عرف عنه من نشاط فكرى فى مجالين متصلين و هما : القرآن واللغة ، لم يضيفوا جميعًا جديدًا إلى ما أخذوه بل انشغل بعضهم بالإدارة كما انشغل بعض آخر بعلوم غير (العربية) ، وأما البعض الثالث فهو الذى استطاع أن يتابع ما بدأه أبو الأسود ، وأن يضيف إليه وينميه ، ولذلك كان الاختلاف حول تلمذة الفريقين الأولين أكثر من الاختلاف حول تلمذة هذا الفريق الأخير، ولذلك أيضًا كان الخلاف فى الفريقين الأولين حول أخذهما عن أبى الأسود أصلا ، وأما الفريق الثالث فليس ثمة خلاف حول الأخذ عن أبى الأسود وتلمذته له ، وإنما الخلاف فيه محصور فى مدى هذا الأخذ وأبعاد هذه التلمذة .

ويتمثل هذا الفريق الأخير فى خمسة من العلماء هم : نصر بن عاصم وعنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، ويحيى بن يعمر ، وعطاء بن أبى الأسود .

ولعل نصرًا أكثر هذا الجيل شبهًا بأبى الأسود ، فهو يهتم بالقرآن والعربية معًا ، أما القرآن فهو يتمم ما بدأه أبو الأسود من ضبطه ، وذلك أن الناس ظلوا يقرءون فى « مصاحف عثمان . . . نيفًا وأربعين سنة ، إلى أيام عبد الملك ابن مروان ، ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق، ففزع الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف

(١) انظر : أنباة الرواة ١ / ٢١ .

المشتبهة علامات ، فيقال إن نصر بن عاصم قام بذلك ، فوضع النقط أفرادًا وأزواجًا ، وخالف بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق الحروف ، وبعضها تحت الحروف » [1] - وأما العربية فهو يأخذ تلك التعليقات العامة التي خلفها أبو الأسود ويتأملها ، ويزيد فيها «ويفتق فيها القياس»[2] ثم يحاول أن يسجل ما أضافه إلى ما خلفه أبو الأسود ، ولكنه يجد أن التسجيل لا يمكن أن يحيط بما فى كلام العرب من ظواهر، فيتوقف [3].

ولعل عطاء بن أبى الأسود ويحيى بن يعمر يمثلان رغبة هذا الجيل فى التقعيد لظواهر اللغة ، إذ قد اتفقا بعد موت أبى الأسود على بسط النحو ، وتعيين أبوابه ، وبعج مقاييسه [4] ، ولما استوفيا جزءًا متوافرًا من أبواب النحو نسب بعض الرواة إليهما أنهما أول من وضع هذا النوع [5].

وأما ميمون الأقرن وعنبسة بن معدان المهرى - المشهور بعنبسة الفيل - فإنهما يمثلان الاتجاه إلى التطبيق أكثر من الإلتجاء إلى التقعيد وكانت محاولة عنبسة تطبيق ما يعرف من قواعد على شعر الفرزدق ، بالإضافة إلى تفضيله جريرًا عليه ، باعثًا قويًا فى هجاء الفرزدق له بقوله[6] :

لقد كان فى معدان والفيل زاجر لعنبسة الراوى على القصائدا

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٣ .

(٢) إنباء الرواة ٣/ ٣٤٣ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ١٥ .

(٤) انباء الرواة ٢/ ٣٨٠ .

(٥) إنباء الرواة ٢/ ٣٨١.

(٦) معجم الأدباء ١٦/ ١٣٣ - ١٣٤، الموشح ١٠٠ - ١٠١ .

ولعل هذا الاتجاه إلى تطبيق القواعد على نصوص الشعراء أهم ما أخذه عن عنبسة عبد الله بن أبى إسحاق [1].

وعلى الرغم من تنوع اهتمامات هؤلاء التلاميذ فإنهم جميعًا يمثلون مرحلة غاية فى الأهمية فى التصدى لحل المشكلة اللغوية وما نتج عنها من تناول الظواهر اللغوية بالتقعيد ، فقد استطاع نصر بن عاصم - بالنسبة للقرآن - أن يستكمل ما بدأه أبو الأسود فى هذ المجال من ضبط، كما استطاعوا جميعًا - فى مجال الدراسة المباشرة للظواهر اللغوية بغية استخلاص قواعدها - أن يصلوا إلى نتائج محددة ،وأن يضيفوا إليها إضافة هامة ، وهى استخدام المصطلحات بمعناها الفنى لا لدلالتها اللغوية ؛ وذلك يتضح من مناقشة جرت بين يحيى بن يعمر العدوانى والحجاج بن يوسف الثقفى ، فقد سأل الحجاج يحيى : أتجدنى ألحن ؟ فقال يحيى : الأمير أفصح من ذلك ، فقال : عزمت عليك ، أتجدنى ألحن ؟ فقال يحيى : نعم ، فقال له : فى أى شىء ؟ فقال : فى كتاب الله تعالى . فقال : ذلك أشنع ، ففى أى شىء من كتاب الله تعالى ؟ قال : قرأت ﴿ **قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم** ﴾ فرفعت أحب وهو منصوب » [2].

وهكذا استخدم يحيى بن يعمر اصطلاحى : مرفوع ومنصوب ، للدلالة على حركتى آخر كلمة (أحب) ، على حين أن أبا الأسود لما أراد أن يعبر عن هاتين الحركتين قال : « إذا فتحت شفتى . . وإذا

(١) انظر : الموشح ٩٩ .

(٢) انظر : نزهة الألباء ١٩ - ٢٠ ، طبقات فحول الشعراء السعادة (ط المعارف) ١٠ .

ضممتهما »[1] ، فلم يستطع إلا أن يصف حركة الشفتين دون أن يضع لهما اصطلاحًا .

وهكذا ورث الجيل التالى الدراسات فى العربية أكثر تحديدًا بما أضافه الجيل السابق من تلاميذ أبى الأسود ، ولقد كان هذا التحديد سبيلاً إلى نمو الدراسات فى مجالات ثلاثة متصلة ؛ أولهما محاولة تقعيد ظواهر اللغة ، وثانيها - وهو أهمها فى واقع الأمر - محاولة تلمس أصول تنبنى عليها هذه القواعد ،وثالثها المحاولة الجادة لتسجيل ما أدركوه من ظواهر العربية ، وما قرروه فى النحو وأصوله من بحوث.

وفى أول هذه المجالات - وهو مجال التقعيد - نجد تأثيرًا مباشر لعالمين من أبرز علماء هذه المرحلة ، وهما: عبد الله بن أبى إسحاق وأبو عمرو بن العلاء ،ولعل أهم ما استطاع أبو عمرو أن يقدمه هو اهتمامه الكبير بالقراءات إذ كان هذا الاهتمام بالقراءات سببًا رئيسيًا من أسباب انفصال الدراسات النحوية عن الدراسات القرآنية ، على الرغم من تداخل مادتهما فى أحيان كثيرة ، إذ أن الدراسات القرآنية - كما رأينا حتى الآن - كانت جزءًا لا يتجزأ من اهتمام علماء العربية ، وقد ساعد على وثوق الصلة بين هذين المجالين من الدراسات أن مادة العربية قد انحصرت - إلى حد كبير - فى تصور أبى الأسود ثم جيل تلاه ، فى القرآن ، حتى كان أبو عمرو ابن العلاء ، فاهتم بالقرآن وقراءاته أكثر من اهتمامه باللغة وقواعدها ، فكان ذلك فاصلاً بين دراسات القرآن وبحوث اللغة ، فالقارئ يهتم بتصحيح قراءته نقلاً لا لغة، وهو يتوقف عند المنقول وإن أجازت القواعد غيره ، ولذلك

---

(١) نزهة الألباء ١٩ - ٢٠ .

يصرح أبو عمرو بأنه « لولا أن ليس لى إلا أن أقرأ بما قرئ لقرأت كذا وكذا وكذا »[(١)] . أما النحاة فإنهم على العكس من ذلك يختارون من القراءات ما كان على قياس العربية[(٢)] ، ولذلك كان من الطبيعى عند أبى عمرو أن يهتم بلغات العرب وغريبها[(٣)] ، وأن يعنى من الشعر بما ينتسب إلى العصر الجاهلى ، باعتبار أن ذلك كله هو المفتاح لفهم نص القرآن ، ومن ثم للتعليل للقراءة المروية ، وهكذا وجدنا الأصمعى يصرح بقوله : «جلست إلى أبى عمرو عشر حجج ، فلم أسمعه يحتج ببيت إسلامى»[(٤)] وهذا الموقف يختلف اختلافًا عميقًا عن اتجاه النحويين ، فاهتمامهم - ابتداء من عبد الله بن أبى إسحاق - منصب على اللغة ، وجهودهم منصرفة إليها ، لتفهم ظواهرها ووضع قواعدها، وهم فى سبيل ذلك يهتمون بالقرآن من حيث كونه مادة لغوية ، ولكنهم فى تناولهم له يحكمون على قراءاته بقواعدهم ، أو بما ثبت صحته عندهم من هذه القواعد ، ومن ثم كان اهتمام ابن أبى إسحاق بما يطرد وينقاس سواء كان فى نص قرآنى أو فى غيره ، فهو ينصح تلميذه يونس بقوله : « عليك بباب من النحو يطرد وينقاس »[(٥)] ، وهكذا حدث انقلاب فى العلاقة بين دراسات القرآن وبحوث اللغة على يد هذا الجيل ، إذ لم يعد الهدف المباشر من هذين النوعين من الدراسات واحدًا ، بل صارت اللغة - فى ذاتها - هدفًا ، وأضحت

---

(١) طبقات القراء ١.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ١٥٤ .

(٣) طبقات فحول الشعراء (ط المعارف) ١٤ .

(٤) وفيات الأعيان ٣/ ١٣٦ .

(٥) طبقات فحول الشعراء (ط المعارف) ١٥ ، إنباه الرواة ٢/ ١٠٨ .

دراسة تراكيبها بغية الوصول إلى قواعدها هدفًا للنحاة ، كما أصبحت دراسة مفرداتها وأصواتها غاية غيرهم من اللغويين ، ثم كشفت دراسة التراكيب والمفردات والأصوات جميعًا عن مجال جديد نشط فيه من بعد البحث عن قيمة الجمالية ، وصار بدوره مجال علم من العلوم اللغوية التي تداخلت دراساتها البلاغية والنقدية معًا .

معنى هذا كله أن البحث النحوى - ابتداء من هذا الجيل - سينشط دون أن تتداخل معه أو تعوقه ظواهر لا تتصل اتصالاً مباشرًا بما يهدف إليه البحث النحوى من غايات ، وهى دراسة التراكيب اللغوية ووضع القواعد الكلية لها ، ولذلك أمكن أن تنشأ ، فى هذه المرحلة ، المحاولة الأصلية العظيمة الأثر فى البحث النحوى ، ونعنى بها تلمس أصول النحو ، أى الأسس العامة التى تنبنى عليها قواعده .

وكان أكثر علماء هذا الجيل تأثيرًا فى هذا المجال عبد الله بن أبى إسحاق إذ « كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل »(١) وينبغى أن نكون حذيرين حين نقرأ مثل هذه الاصطلاحات ، لأنها لم تكن قد اتخذت مضمونها الفنى بعد ، وإنما كانت ذات دلالات أقرب إلى المحتوى اللغوى ، ولذلك حين نقرأ عن اهتمام عبد الله بن أبى إسحاق بالقياس والتعليل يجب أن نقف قليلاً ريثما نحدد مضمون هذ القياس ومدلول هذا التعليل ، ولا ينبغى أن تكون هذه الوقفة أمام نصوص المؤرخين وروايات الرواة، بل يجب أن تكون إزاء الأحداث التى تتناول بالتفصيل موقف ابن أبى إسحاق ، ومن ثم تحدد مدلول ما وراءها من اصطلاحات .

---

(١) طبقات ابن سلام (ط المعارف) ١٤ ، إنباه الرواة ٢/ ١٠٥ .

ذلك أن المؤرخين والرواة يقررون أن ابن أبى إسحاق « كان أشد تجريداً للقياس من أبى عمرو »[1] كما ذكر ابن سلام وابن الأنبارى ، وقد «فرع النحو وقاسه» كما ذكر أبو الطيب[2] . كما يؤكدون أيضًا اهتمامه بالتعليل ، ذكر ذلك ابن سلام وابن الأنبارى والأزهرى جميعًا[3] . فإذا انتقلنا إلى ما روى من أخبار وجدنا هذه الكلمات لا تدل على ما استخدمت من بعد فى الدلالة عليه ، فإن القياس مثلاً لا يدل على العملية الشكلية التى يتم فيها إلحاق نص بآخر لما بينهما من شبه ، وحسبنا أن نضرب هنا مثلاً واحداً يكشف عن تصور ابن أبى إسحاق للقاعدة النحوية ،وللأساس الذى تقوم عليه .

قال الفرزدق فى قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك[4] :

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصب كنديف القطن منثور
على عمائمنا تلقى وأرحلنا ... على زواحف تزجى مخاريرر

(١) طبقات ابن سلام ١٤، ونزهة الألباء ٢٣ .

(٢) مراتب النحويين ١٢ .

(٣) طبقات فحول الشعراء ١٤ ، نزهة الألبا ٢٣ ، تهذيب اللغة للأزهرى (بمكتبة المجمع اللغوى رقم ٦٢٦ لغة) .

(٤) انظر : الموشح ٩٩ ، وطبقات فحول الشعراء ١٦ ، والرواية المذكورة هى المشهورة ، ولكن رواية ديوان الفرزدق للبيتين مختلفة ، إذ تجعل عجز البيت الثانى هكذا : على زواحف نزجيها محاسير ، وهذا العجز هو ما انتهى إليه تعديل البيت ، بعد حملة ابن أبى إسحاق على الفرزدق .

وانظر أيضًا : ديوان الفرزدق ٢٦٢ - ٢٦٣ ، خزانة الأدب ١/ ١١٥ - ١١٦ التنبيهات على أغلاط الرواة (مخطوط) ٣٢ - ٣٣ .

فاعترض عليه عبد الله بن أبى إسحاق قائلاً : « أسأت ؛ إنما هى ريرُ ، وكذلك قياس النحو فى هذا الموضوع »[1] - فابن أبى إسحاق يستخدم هنا لفظ القياس ، ولكنه لا يعني به إلحاق نص بنص آخر ، وإنما يقصد به ضرورة الخضوع لما يطرد من قواعد النحو ؛ وإذا فالمقيس عند ابن إسحاق هو ما ننشئه من نصوص لغوية ؛ والمقيس عليه ليس كلام العرب ، بل ما اطرد من هذا الكلام وانقاس حتى أصبح قاعدة . وفى هذا الموقف من أبى إسحاق ذكاء فى تصور فرق بين كلام العرب وبين قواعد النحو ، إذ فى كلام العرب ألوان من الاختلاف والتباين ، بل والتضارب ، تؤكد انتسابه إلى أكثر من مستوى لغوى واحد ؛ فهناك مستوى اللغة وهناك مستوى اللهجات ، وهى - بدورها - ذات طرق مختلفات تحتم تعدد مستواها وتنوعه ، ومن ثم فإن القياس على هذا الكلام وجعله أساسًا عمل خاطئ ، لأنه ليس قياسًا على ما يطرد وينقاس ، ولذلك وجب - عند ابن أبى إسحاق - القياس على ما يطرد وينقاس ، وهو القاعدة النحوية ، التي استخلصت من المستوى الموحد ، الذى يضرب عن اللهجات صفحًا[2] .

وهذا منهج سليم لو أن القواعد النحوية قد بنيت على أساس استقرائى يتم فيه تحليل مستوى واحد ، ولكن من العلماء المعاصرين لابن أبى إسحاق من خلط بين مستويات الكلام ، وأسلمه الخلط إلى أن يبرر ما فى النصوص من أخطاء تركيبية قياسًا على ظواهر لهجية ، وقد دفع هؤلاء العلماء إلى هذا الموقف حينًا تلك العصبية الحادة المتطرفة بين العرب والموالى ، وحينًا آخر مجاملة ذوى النفوذ . فإذا كان ابن أبى

(١) طبقات فحول الشعراء ١٦ . (٢) طبقات فحول الشعراء ١٥ .

إسحاق - وهو مولى آل الخضرمى [1] وهم حلفاء بنى عبد شمس بن عبد مناف - ينكر أخطاء الفرزدق والنابغة ، فمن النحاة الخالصى النسب إلى العرب من يعرف النحو ويستخدمه ليدافع عنهما ، ويجعل لما يقولانه وجهًا ، ويحكم لذلك بأنه « جائز حسن » [2] .

وقد فتح هذا الموقف الباب لوقوع الدراسات النحوية - فى هذه الفترة الباكرة - فى خطأين :

أولهما : الخلط بين مستويات الكلام .

وثانيهما : استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قواعد النحو من نصوص . وثمة مثلان يكشفان عن هذا كله ، ويدلان عليه .

أولهما : أن عبد الله بن أبى إسحاق حين خطأ الفرزدق فى قوله[3]:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتا أو مجلف

وسأله منكرًا : على أى شيء رفعت مجلفا ؟ وأجابه الفرزدق : على ما يسوؤك وينوؤك ، علينا أن نقول ، وعليكم أن تتأولوا ، سارع

---

(1) الموشح ٩٩ ، طبقات القراء ١/ ٤١٠ ، طبقات فحول الشعراء ١٧ .

(2) الموشح ٩٩ .

(3) فى البيت رواية أخرى - هى المذكورة فى الديوان - وهى بتغيير الكلمة الأخيرة فيه من مجلف إلى مجرف ، كما حكى على بن حمزة البصرى اختلاف الرواة فى (مسحت) بين الرفع والنصب وهذا البيت من قصيدة مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف   وأنكرت من حوراء ما كنت تعرف

وهى إحدى النقائض

انظر : نقائض أبى عبيدة ٢/ ٢٤١ ، ديوان الفرزدق ٥٥١ ، ٥٥٦ التنبيهات على أغلاط الرواة ٣٠.

أبو عمــرو وابن العلاء بنجـدة الفرزدق ولم يرض بخـذلانه أمام ابن أبى إسحاق ، ومن ثم لجأ إلى تأويل بيته بقوله : « هو جائز على المعني ، على أنه لم يبق ســواه » [1] . أى كأن الفــرزدق يقول : « لم يدع عض الزمان إلا مسحــتا ، أو مجلف بقى » كما فسره مــن بعد على بن حمزة البصرى [2] .

وثانيهـما : أن بلال بن أبى بردة حين لاحى ابن أبى إســحاق فى إحدى الكلــمات القرآنيــة ، وتراضيــا بأن يحكما بينهــما أبو عــمرو بن العلاء، أجاز أبو عمرو قول بلال ، بل فضله على قول ابن أبى إسحاق، ثم علل موقــفه بعــد ذلك لعبــد الله بن أبى إسحاق بقــوله : « والله لو أخطأ الملوك لصوبنا أخطاءهم ، فكيف إذا أصــابوا ، إن منازعة الملوك تضغنهم » [3]» .

وقد نمى عيسى بن عمر هذه الاتجاهات الناضجة عند عبد الله بن أبى إســـحــاق [4] ولكنه خلطهــا بكثير مــما تأثر به من أبى عــمرو بن العلاء[5] فهو يهتم بمراعاة القواعد المطردة ، حتى أنه يختار فى القراءة مــا وافق قيــاس العربيــة [6] » ولكنه في الوقت نفــســه يهتم بالغــريب ولهجــات العرب حتى أنه ليــحــاول القيــاس عليها . فــإذا وجد تضــاربًا بينهــا فــزع إلى النصــب ، معــتمــدًا على التــأويــل وهكذا كــان يقرأ : (الزانية والزانى) و (السارق والسارقة) ، (هؤلاء بناتى هن أطهر لكم) و (يا جبال أوبى معه والطير) كما كان ينشد :

(١) الموشح . (٢) التنبيهات على أغلاط الرواة ٣١ .

(٣) مجالس أبى مسلم ١٣٢ - ١٣٣ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ٢٥ ، طبقات ابن سلام ١٤ ، معجم الأدباء ١٦ / ١٤٧ .

(٥) مراتب النحويين ٢١ .

(٦) وفيات الأعيان ٣/ ١٥٤ .

يا عـــديا لقلبك المهتـــاج [1] .

وهكذا وقع عيسى بن عمر فى الخطأين اللذين وقـع فيهما من قبل أبو عمرو ابن العلاء ، وأولهما الخلط بين مستويات اللغة وجعل «قياس النحـو» إلى كلام العـرب كله ، لا إلى مـسـتوى واحـد هو الذى يطرد وينقاس منه، وثانيـهما تأويل مـا لا يتفق مع ما أمكن الوصـول إليه من القواعد النحوية من نصوص لغوية ليتسق مع هذا القواعد .

ولكن عيسى بن عمـر - على الرغم من هذا الخلط - يمثل مكانًا بارزًا فى هذه المـرحلة ، ويعـود ذلك إلى تسـجيله إلـى ما وصل إليـه البحث النحوى حتى عصره من نتـائج ، فى مجموعة من الكتب ، ذكر بعض المؤرخـين نقلاً عن سيـبويه أنها بلغت نيـفًا وسبعـين مصنفًا [2] اشتهر من بينها كتابان **أولهـما** : كتاب الإكمال أو المكمل ، **وثانيهـما** كتاب الجامع [3] ، وفيهما يقول الخليل بن أحمد [4] :

ذهب النحــو جــمـيــعًــا كله غـيـر ما ألـف عيسى بن عـمـر
ذاك إكـــمــــال وهـذا جـــامع وهمــا للناس شـمس وقـمـر

ويحلل راوى ابن خلكان والقـفطى - الذى لم يصـرح أى منهمـا باسمه - هذين البيتين بقـوله : « أشار بالإكمال إلى الغائب ، وبالجامع إلى الحاضر » [5] وهو يقرر ذلك ليستنتج أن الجامع كان موجودًا على عهد الخليل وسيـبويه ، ليصح له ما قرره من أن سيـبويه قد « أخذ هذا

---

(١) انظر : طبقات فحول الشعراء ١٨ .
(٢) انظر : وفيات الأعيان ٣/ ١٥٥ .
(٣) أخبار النحويين البصريين ٢٥ ، الفهرست ٦٢ .
(٤) وفيات الأعيان ٣/ ١٥٥ ، إنباه الرواة ٢/ ٣٤٧ .
(٥) وفيات الأعيان ٣/ ١٥٥ ، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٧ .

الكتاب وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره ، ولما كمل بالبحث والتحشية نسب إليه ، وهو كتاب سيبويه المشهور » (١) . ولعل القفطى وابن خلكان قصدا بذلك أن يقللا من أهميـة ما ثبت منذ عصر مبكر من أن أحدًا لم ير أيًا من هذين الكتـابين ، وعبارة السيـرافى صريحة فى أن هذين الكتابين « ما وقعا إلينا ، ولا رأيت أحدا يذكرْ أنه رآهما » (٢) .

ومن ثم قـصد ذلك الراوى المـجهـول إلى تحليل هذين البـيتـين واستيحاء دلالتهما اللفظية فى مـحاولة لإثبات وجود ثانيهما ، ولعل مما يدعم هذا الاستنتـاج أن الروايتين اللتين تحـدث فيهمـا ابن خلكان والقفطى (٣) عن هذين الكتابين تـبدآن بقولهمـا : ويقال : وقد قـيل ، دون أن يذكر لأى من هاتين الروايتين مصدرًا أو سندًا (٤) .

وقد أغرى هذا التـحليل الذى يعتمد على استيـحاء المعنى اللفظى لاسمى الكتابين بعض الباحثين بتـقرير أحكام عن قيمة هذين الكتابين ، حتى إن بعض المؤرخين أضافوا إلى البيتـين السابقين بيتًا ثالثًا ، ونسبوه أيضًا إلى الخليل ، وهو (٥) :

وهمـــا بابـان صـــارا حكمـــة ... وأراحـــا من قـــيـــاس ونـظر

وأغلب الظن أن هذا البيت الثالث مصنوع : فهو - أولاً - لا يذكر فى كثيـر من المصادر التى ذكـرت البيتين الســابقين ، ثم هو - ثانيًا - يستخـدم ألفاظًا محددة ، أقـرب إلى الاصطلاحات ، ثم هو - ثالثًا -

---

(١) المصدران السابقان . (٢) أخبار النحويين البصريين ٢٥ .
(٣) الفهرست ٦٣ .
(٤) وفيات الأعيان ٣/ ١٥٥ ، ٣٤٧ .
(٥) انظر : طبقات النحويين واللغويين ٣٧ .

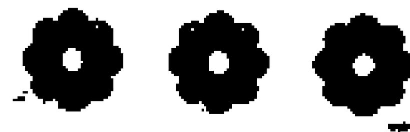
يجعل قيمة الكتابين محددة تحديدًا واضحًا ، فقد أراحا من النظر وما يتبعه من كد الذهن ، ووفرا على القارئ جهدًا يبذله وطاقة ينفقها فى القياس على كلام العرب بما جمعاه بين دفتيهما من آراء . وهذا التحديد الدقيق يختلف عن ذلك الإحساس الذى صدر عنه تشبيه الخليل فى بيته للكتابين بأنهما شمس وقمر . إذ النفسية التى يصدر عنها هذا التشبيه لا تتفق مع العقلية التى يصدر عنها هذا البيت ؛ فتلك النفسية تصدر عن نظرة عاطفية تعتمد على إحساس جياش ، وتعبر فى إطار من التشبيه لترتكز على تأثير عاطفى مباشر ، أما هذا البيت فإنه يعتمد على النظر العقلى ، الذى يقرب - أو يكاد - من موضوعية التناول والحكم ، وما تفرضه هذه الموضوعية من تجرد - إلى حد ما - من المؤثرات الخارجية ، ولذلك يبدو من قبيل الجمع بين المتناقضات أن تنسب هذه الأبيات الثلاثة إلى شخص واحد ، وأن تصدر عنه فى لحظة واحدة .

وما دامت هذه الكتب قد فقدت منذ أمد طويل ، فلا سبيل إلى معرفة أى من هذين الكتابين إلا من خلال ما قد يكون صدر عليهما من أحكام ، ولكن ما ورد فى هذا المجال قليل يبلغ حد الندرة ؛ فأبو الطيب - وهو من أقدم المؤرخين وأقربهم إلى هذه الفترة - يذكر أن أحد هذين الكتابين كان مختصراً ، وأن الآخر كان مبسوطًا (١) ، ولعله يعتمد بدوره على استيحائه اسمى الكتابين ، ولذلك فإن حكمه لا يضيف كثيراً ، بيد أنه ينقل عن المبرد نصًا له أهميته ؛ إذ هو النص الوحيد الذى نقل عن شخص رأى كتابًا لعيسى بن عمر ، فيقول : أخبرنا محمد بن يحيى قال ، أخبرنا محمد بن يزيد قال ، قرأت أوراقًا من أحد كتابى عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول (٢) .

(١) مراتب النحويين ٢٣ .

(٢) مراتب النحويين ٢٣ .

فإذا أضفنا إلى هذا ما ذكره على بن محمد بن سليمان عن أبيه أنه قال : « لعيسى بن عمر : أخبرني عن هذا الذى وضعت ، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا ، قلت : فمن تكلم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تكلم به ، أتراه مخطئًا ؟ قال : لا »[1] ، ومن هذين الخبرين نصل إلى نتيجة ظنية ، وهى أن واحدًا من كتب عيسى بن عمر كان يسجل ما توصل إليه البحث النحوى من أصول ، وهو ما تؤيده بعض روايات ابن خلكان[2] . ولكن هذه الأصول - بحكم المرحلة ذاتها التى ألفت فيها - كانت مختلطة بكثير من الجزئيات والتفاصيل ، ثم مترددة بين القياس على كلام العرب ، والقياس على قواعد النحو التي تستخلص مما يطرد فى هذا الكلام وينقاس .



ثم خطا البحث النحوى خطوة جديدة على يد أبى معاوية شيبان ابن عبد الرحمن التميمى النحوى (١٦٤هـ أو ١٧٠ هـ) ، ومن تتلمذ عليه أو أخذ عمن تتلمذ عليه . ثم على يد الخليل بن أحمد (١٧٠ أو ١٧٥ هـ) ومعاصريه ، مثل يونس ابن حبيب (١٨٢هـ أو ١٨٣هـ) ، وأبى الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر ، ومن أخذ عنهم من تلاميذهم .

أما شيبان فكان واحدًا من علماء البصرة ، الذين يشتغلون بالقراءة والحديث والنحو ، وكان ثقة فى كل شيء كما ذكر يحيى بن معين[3] ثم انتقل من البصرة إلى الكوفة ، ولكنه لم ينعزل عن البحث النحوى

(١) أخبار النحويين البصريين ٢٦ ، طبقات النحويين واللغويين ٤١ .

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ١٥٥ .

(٣) نزهة الألبا ٤٠ .

كما فعل يحيى بن يعمر من قبل ، حين نفى من البصرة إلى خراسان ، بل على العكس من ذلك فتح أمام تلاميذه الكوفيين هذا الميدان الجديد الذى لم يشاركوا فيه من قبل . ولعل الفرق بين ما حدث من ابن يعمر وما استطاع أن يفعله شيبان يعود إلى اختلاف فى البيئة التى انتقل إليها كل منهما ، ثم إلى اختلاف فى طبيعة تكوينهما ؛ أما اختلاف البيئة فلأن الكوفة مصر إسلامى عربى معًا ، وهى بذلك نظيرة البصرة ؛ إذ اهتمامات أهلها شبيهة تقريبًا باهتمامات البصريين ، لأن التكوين الاجتماعى لهاتين المدينتين واحد (١) ، واللغة السائدة فيهما هى العربية فى مستواها الفصيح فى مجالات العلم والسياسة ، وفى مستوياتها العامية فى ميادين الحياة اليومية ، أما خراسان فإقليم فارسى ، والأغلبية الكاثرة فيه من الشعب المفتوح ، أى من أصل فارسى ، وإذا كانت العربية لغة السياسة فليست بطبيعة الحال لغة الحياة اليومية ، ومن ثم فهى منعزلة فى إطار محدود تفرضه السلطة السياسية ، أما خارج نطاق هذه الدائرة المحدودة فقد ظلت الفارسية تفرض على الناس سلطانها .

وبين الرجلين أيضًا كثير من الاختلاف ، فيحيى بن يعمر يعرف بأنه ممن يتسامحون فى كثير من الأمور ، حتى إن يزيد بن المهلب لا يرضاه ويعزله عن ولاية القضاء (٢) ، وهذا التسامح يشف عن لون من الضعف النفسى الذى لا يستطيع أن يصمد طويلاً أمام التحديات ، فإن بدت منه فى لحظات صور من الشجاعة فهى مجرد لمحات ، أما شيبان فعلى الرغم من ندرة ما يعرف عنه فإنه من الذين أخلصوا فى جهادهم أنفسهم فى سبيل العلم ؛ ندرك ذلك من موقف المتحفظين من العلماء

(١) انظر : مدرسة الكوفة ٥ - ٩ ، ١٢ - ١٥ .

(٢) نزهة الألباء ١٩ .

منه ، وآرائهم فيه ، فالإمام أحمد بن حنبل يرضاه ، ويقول : «شيبان أرفع عندى . شيبان صاحب كتاب صحيح ، وقد روى شيبان عن الناس فحديثه صحيح »[١] . ويحيى بن معين يقول : « ثقة فى كل شيء»[٢] وابن عمار يقول عنه « بصرى ثقة »[٣] والذهبى يقول « ثقة ، مشهور » ويقول : « هو ثبت فى كل المشايخ »[٤] وإذا كان هؤلاء العلماء قد ارتضوه ووثقوه ، على الرغم مما يلتزمون به من تحرز وتشدد ، فإن ذلك يؤكد إلى جوار قيمته العلمية قيمته الأخلاقية أيضًا ، وارتفاع سلوكه عن الشبهات .

وقد أخذ عن شيبان فى الكوفة جماعة من التلاميذ ، أشهرهم معاذ ابن مسلم الهراء ، الذى أخذ عنه ابن أخيه أبو جعفر محمد بن الحسين ابن أبى سارة الرؤلى ، وأبو الحسن على بن حمزة الكسائى .

ودور معاذ الهراء فى النحو محور خلاف كبير ، فعلى حين يذكر بعض المؤرخين أنه « لا كتاب له يعرف »[٥] يقرر إسحاق بن الجصاص أنه كان « يصنف كتب النحو فى أيام بنى أمية »[٦] ، وهى دعوى عريضة لا شاهد عليها ، وابن الجصاص نفسه لم يرو شيئًا عن كتبه ، بل إنه لم يذكر حتى أسماءها ، مما يضعف روايته ويشكك فى صحتها؛ وبخاصة وأن الكثير من محققى المؤرخين يقررون أن أول من وضع من

(١) انظر : شذرات الذهب ١/ ٢٥٩ .
(٢) السابق ، وانظر : تهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٣ - ٣٧٤ .
(٣) المصدران السابقان .
(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٨٥ .
(٥) نزهة الألبا ٦٥ ، الفهرست ٩٧ .
(٦) أنباه الرواة ١/ ٢٩٠ .

الكوفيين كتابًا في النحو هو تلميذ معاذ : أبو جعفر محمد بن الحسن أبي سارة الرؤلي الذى ألف « كتاب الفيصل - رواه جماعة - وكتاب التصغير، وكتاب معاني القرآن - الذى رآه ابن النديم - وكتاب الوقف والابتداء الكبير ، وكتاب الوقف والابتداء الصغير » [1] .

وإذا كان معاذ ممن لم يسهموا في التأليف النحوى ، فقد أسهم فى جوانب أخرى من البحث النحوى ، إذ كان يفضل نشر معلوماته عن طريقين آخرين ، أولهما تلقين تلاميذه ، وثانيهما المشاركة فى مناظرات علمية تكون المناقشة فيها نابعة عن موردين يتضافران على إظهار مدى التألق الفكرى ، أمام جمهور يشهد ويتابع ، وهذان الموردان هما حفظ المادة اللغوية ، ثم القدرة العقلية على استخدام هذه المادة وتفريعها ، هذه القدرة التى حفزته إلى درس الصيغ والمفردات ، ووضع بذلك في الصف الأول من علماء الصرف فى نشأته الباكرة .

ومما ينقل عن معاذ منظارة جرت بينه وبين بعض النحويين ، حضرها أبو مسلم [2] - وكان ممن يهتم بالنحو أيضًا - فسمع معاذًا يسأل الرجل : كيف تقول من (نؤزهم أزا) يا فاعل افعل ؟ وصلها بيا فاعل أفعل من (إذا المؤودة سئلت) . فأجاب الرجل معاذًا [3] ، فسمع أبو مسلم كلامًا لم يعرفه ، فقام عنهم ،وأنشأ أبياتًا يهجو فيها هذا الاتجاه الجديد فى دراسات اللغة بقوله :

---

(١) الفهرست ٩٦ ، ونقله ياقوت فى المعجم ١٨/ ١٢٥.

(٢) انظر : إنباه الرواة ٣/ ٢٩٢ - ٢٩٣ ، طبقات النحويين واللغويين ١٣٦ - ١٣٧ .

(٣) المصدران السابقان ، وانظر : مجالس أبي مسلم - مخطوط - ورقة ١٠٦ ، مجالس العلماء للزجاجى ١٩٠ - ١٩١ .

قد كان أخذهم فى النحو يعجبنى حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلامًا ليس يعجبنى كأنه زجل الغربان والبوم
تركت نحوهم والله يعصمنى من التقحم فى تلك الجراثيم

فأجابه معاذ بقوله :

عالجتها أمرد حتى إذا شبت ولم تعرف أبا جادها
سميت من يعرفها جاهلاً يصدرها من بعد إيرادها
سهل منها كل مستصعب طود عليه فوق أطوادها

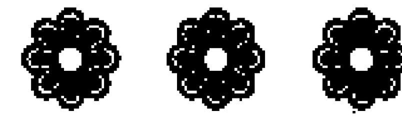
وهذه المناظرة توضح - أولاً - اهتمام معاذ بدراسة الصيغ ، أو بتعبير آخر تكشف عن ولع معاذ بالتصريف ، بحيث يمكن أن يعد رائد الدراسات الصرفية ، وقد آثر هذا الولع على الاهتمام بقضايا النحو ، ولهذا لم يعد من أعلام النحويين ، وفى هذا ما يؤكد موقفنا الذى رفضنا فيه ما قرره ابن الجصاص من تأليفه فى النحو .

وهذه المناظرة تكشف - ثانيًا - عن استقرار فى القواعد الصرفية، بحيث أمكن القياس عليها والتفريع منها فى مثل تلك الكلمات المعقدة ، فإن استخلاص المطلوب فى هذه الكلمات يتطلب معرفة بالحروف الأصلية والحروف الزائدة ، كما يستلزم معرفة بالميزان ، ويستدعى إحاطة بقضايا القلب والإبدال والإعلال والهمز . . إلى آخر هذه الظواهر الصرفية ، وهذا كله لا ينشأ فجأة ، فلابد أن يكون معاذ قد تخصص فى عمره الطويل - الذى بلغ المائة - فى دراسة المفردات وتقلباتها ، حتى استقرت عنده بعض قوانينها ، ثم لابد أن ينتقل هذا الاهتمام إلى المحيطين به و المشاركين له فى النشاط العلمي ، ومن ثم

فإن من المعقول أن يكون الكوفيون قد أولوا هذا النوع من الدراسات اللغوية اهتمامًا خاصًا ، ليكون بمثابة تعويض لما لحقهم من قصور فى النحو بالنسبة إلى نظرائهم البصريين .

وثمة أمر ثالث تكشف عنه تلك المناظرة وهو أن الاعتماد على الفرض فى المجال اللغوى - وهو هنا افتراض صيغ معينة من مواد لم ترد معها تلك الصيغ - قد قوبل بكثير من الإنكار من علماء يشاركون فى البحث النحوى أيضًا ، وكأن هذا الفريق من العلماء يرى الاقتصار على تناول ما هو موجود بالفعل فى اللغة ، دون افتراض ما لا وجود له، ولكن هذا الموقف لم يمنع المخالفين لهم من تحويل القضية بأسرها، فهم يتهمون أصحاب هذه الدعوى بالقصور عن استيعاب قواعدهم وجهلهم بها .

وهكذا تحدد هذه المناظرة ملامح تحول في الدراسات اللغوية بوجه عام (١).



(١) انظر : طبقات النحويين واللغويين ١٣٦ ، أنباه الرواة ٣/ ٢٢٩ ، مجالس أبى مسلم - مخطوط - ورقة ١٠٦ ، مجالس العلماء ١٩١ .

استقرار الأفكار

تسلم الخليل بن أحمد وجيله النحو وهو يتسم بسمات ثلاثة :

أولاً : الخلط بين المستويات اللغوية ، وقياس القواعد إلى ما يسمع من كلام العرب لا إلى ما يطرد وينقاس من هذا الكلام .

ثانياً : استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قياس النحو من نصوص ، ويفتح التأويل السبيل أمام النحاة لكى يجعلوا قواعدهم من المرونة بحيث تسوغ معها الأخطاء التركيبية فيما يسمعون من نصوص ، حرصًا على إرضاء الخلفاء والأمراء وذوى السلطة حينًا ، أو ولاء لشعور قومى حينًا آخر .

ثالثاً : افتراض واقع لغوي لا يمتد عن واقع اللغة ذاتها ، وإنما يمتد عن هذه القواعد المرنة المستنبطة من المستويات اللغوية المختلفة، وقد ابتدأ هذا الافتراض فى مجال المفردات والصيغ بما يمكن أن يسمى اشتقاقًا ، ثم تجاوز هذا المجال إلى ميدان أوسع وأرحب وأعمق خطرًا على القواعد النحوية ، وهو التراكيب ذاتها .

ترى . . ماذا استطاع الخليل بن أحمد أن يقدم بعد ذلك للنحو العربى ؟

ربما كان دور الخليل فى النحو أحد الموضوعات القليلة التي اتفق عليها الدارسون ، من عرب ومستشرقين ، حتى إن ابن العماد الحنبلي قد ذكر « أن الإجماع منعقد على أنه لم يكن أحد أعلم بالنحو من الخليل » [١] ويجزم بروكلمان بأن الخليل هو « المؤسس الحقيقى لعلم النحو العربى ، الذى وضعه سيبويه في كتابه بعد أن تلقاه عنه ، وتعلمه عليه ، كما أنه يصرح بالرواية عنه فى أكثر أبواب الكتاب » [٢] .

والواقع أن هذا النمط من الأحكام العامة المطلقة غير مقبول ، لأنه لا يرتكز على أسس موضوعية ولا يعتمد على تحليل علمى ، أما المؤرخون المسلمون فلأنهم معجبون بالرجل إلى أبعد غايات الإعجاب، يبهرهم ذكاؤه ويهزهم سلوكه ، ولكن الإعجاب موقف عاطفى لا يصمد مع التحليل ، ومن ثم فإنه لا يجب أن يأسرنا هذا الإعجاب فننزلق إلى إصدار مثل هذه الأحكام ، وأما المستشرقون فلأنهم وإن تخلصوا من الإعجاب العاطفى ، لم يبرءوا من القصور العلمى ، وإذ يبنون كلاهم على تحليل كتاب سيبويه،وما ينتجه هذا التحليل من رواية سيبويه عن الخليل فى أكثر أبواب الكتاب ، وهذا صحيح ، فإن سيبويه قد روى عن الخليل فى كتابه كثيراً ، حتي إن عدة المرات التي نقل فيها عنه بلغت اثنتين وعشرين وخمسمائة [٣] وهو عدد ضخم بالقياس إلى جملة الروايات التى نسبها فى كتابه إلى أصحابها سوى الخليل ، والتي بلغت ستًا وثلاثين وثلاثمائة ، موزعة على الترتيب بين يونس بن حبيب ، وأبى الخطاب الأخفش ، وأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ،

---

(١) شذرات الذهب ١/ ٣٧٧.

(٢) تاريخ الأدب العربى ٢/ ١٣١ .

(٣) سيبويه إمام النحاة ٩٨ .

وأبى زيد الأنصارى ، وهارون بن موسى ، وعبد الله بن أبى إسحاق ، والكوفيين وهذيل [1] .

ولكن هذه الكثرة في نقل سيبويه عن الخليل لا تسلم بالضرورة إلى الزعم بأن الخليل هو المؤسس الحقيقى لعلم النحو العربى ، لأن كتاب سيبويه ليس أول كتاب ألف فى النحو العربى ، وإن كان أقدم ما نقل إلينا من الكتب ، وإذا فرواية سيبويه عن الخليل لا تعنى غير تأثره البالغ به ، ولكن لا ينبغى أن ندع الحكم على سيبويه يجرنا إلى إصدار حكم عام على الخليل ، لأن إصدار مثل هذا الحكم يتطلب دراسة شاملة لآثار الخليل النحوية فيما خلف من مؤلفات ، وفيما نسب إليه فى مؤلفات تلاميذه أيضًا .

*** كتب الخليل :**

تنقسم الكتب التي ينسب إلى الخليل تأليفها إلى أربعة أقسام ، توضح اهتمامات الخليل كما تصورها المؤرخون :

القسم الأول منها كتب ألفها فى الموسيقى ؛ وهى كتاب النغم ، وكتاب الإيقاع ، وقد ذكرهما ابن النديم [2] ، وعنه أخذ من ترجموا له، وهذان الكتابان فى الموسيقى العامة ، كما يشهد لذلك ما ذكره الزبيدى من أنه « لما صنع إسحاق ابن إبراهيم كتابه فى النغم واللحون عرضه على إبراهيم بن المهدى فقال : أحسنت يا أبا محمد وكثيرًا ما تحسن ، فقال إسحاق : بل أحسن الخليل لأنه جعل السبيل إلى الإحسان » [3] .

(١) المصدر السابق .

(٢) الفهرست ٦٥ ، وذكر كتاب النغم ابن خلكان فى وفيات الأعيان ٢/ ١٧، القفطى فى إنباه الرواة ١/ ٣٤٦ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٤٦ .

والقسم الثانى - ويتصل بالقسم الأول فى دلالته على ثقافة الخليل الموسيقية ، واستفادته منها فى تأسيس قواعد الشعر العربى - وهو كتابه فى العروض .

القسم الثالث كتبه اللغوية ، وعلى رأسها كتاب (العين) الذى تضطرب الروايات فى وضعه من قديم ، ولعل أصح ما يقال عنه أن الخليل قد وضع خطته . ووضع نموذجًا لتطبيق هذه الخطة ، ثم توفى الخليل فأكمله بعض تلاميذه (١) . وإذا صح هذا الذى نرجحه فإن نسبة كتاب (فائت العين) إلى الخليل - كما فعل ابن النديم ، وتابعه فيه السيوطى - تكون خاطئة (٢) .

ثم كتاب الشواهد (٣) ، ولعله كتاب معانى الحروف الذى ذكره بروكلمان (٤) ثم كتاب النقط والشكل (٥) .

والقسم الرابع كتبه النحوية . وقد ذكر له ابن خلكان كتابًا فى العوامل ٦) ، ونسب له ياقوت كتابًا سماه : الجمل (٧) .

وإلى جوار هذه الأقسام تنسب إلى الخليل مجموعة من الكتب التي يبدو من أسمائها أنها تتصل بالثقافة العامة ، دون أن ترتبط بمادة محددة، ومن ذلك كتاب فى النوادر ، ذكره ابن منظور (٨) ، وكتاب فى

---

(١) انظر : مراتب النحويين ٣٠ - ٣١ ، وفيات الأعيان ٢/ ١٧ ، بغية الوعاة ٢٤٤ ، انباه الرواة ١/ ٣٤٣ ، المزهر ١/ ٧٦ ، البداية والنهاية ١٠/ ١٦١ .

(٢) الفهرست ٦٥ ، بغية الوعاة ٢٤٥ .

(٣) الفهرست ٦٥ ، وفيات الأعيان ٢/ ١٧ ، انباه الرواة ١/ ٣٤٦ ، بغية الوعاة ٢٤٥.

(٤) تاريخ الأدب العربى - ترجمة النجار - ٢/ ١٣٢ .

(٥) الفهرست ٦٥ . (٦) وفيات الأعيان ٢/ ١٧ .

(٧) معجم الأدباء ٣/ ١١ .

(٨) لسان العرب ٩/ ٢٤.

الإمامة ، ذكر ابن المحسن أنه قد أتمه أبو الفتح بن جعفر المراغى المتوفى سنة ٣٧١ هـ [١] .

والذى يعنينا هنا هو كتبه النحوية ، إذ هى التى تستطيع أن تقدم صورة دقيقة لفكر الخليل .

ونلحظ - أولاً - أن كتاب العوامل الذى انفرد ابن خلكان بنسبته إلى الخليل ، قد نص القفطى - صراحة - على أنه « منحول عليه»[٢] .

كما نلحظ - ثانيًا - أن كتاب الجمل الذى نسبه ياقوت إلى الخليل ذكر ابن مسعدة أنه من تصانيف ابن شقير [٣] .

ويؤكد ما ذكره ابن مسعدة مّا يسلم إليه نقد الكتاب من ضرورة نسبته إلى عصر متأخر عن الخليل وتلاميذه .

فالكتاب [٤] يبدأ بمقدمة يقول فيها المؤلف :

« هذا كتاب فيه جملة الإعراب ، إذ كان جميع النحو فى الرفع والنصف والجر والجزم ، وقد ألفنا هذا الكتاب وذكرنا فيه جمل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم ، وجمل الألفات واللامات والهاءات والتاءات والواوات وما يجرى من لام ألفات ، وبينا كل معنى فى بابه باحتجاج من القرآن وشواهد من الشعر ، فمن عرف هذه الوجوه بعد

---

(١) الذريعة ٢/ ٣١٢ ، ٥٢٥ ، وعنه نقل بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى ٢/ ١٣٤ .

(٢) انباه الرواة ١/ ٣٤٦.

(٣) معجم الأدباء ٣/ ١١ .

(٤) توجد نسخة خطية من هذا الكتاب بدار الكتب المصرية بعنوان : كتاب وجوه النصب تحت رقم ٣٦٦ نحو قولة ، وتقع في سبع وستين ورقة وفى الصحيفة خمسة عشر سطرا، ومتوسط عدد كلمات السطر تسع كلمات .

نظره فيما صنفناه من مختصر النحو قبل هذا يستغني عن كثير من كتب النحو »[1] .

وهذه المقدمة الموجزة تحمل دلائل نسبة الكتاب إلى غير الخليل .

فهي - أولا - تتضمن تحديداً لموضوع الكتاب ، ومضمونه ، ومنهجه :

فموضوع الكتاب هو النحو ، أو على حسب تعبير مؤلفه (جملة الإعراب) .

ومضمون الكتاب دراسة لوجوه الإعراب المختلفة من نصب ورفع وجر وجزم [2] ، ثم دراسة بعض الصيغ والحروف ، وهي : الألفات[3] واللامات [4] ، والتاءات [5] ، والواوات [6] ، ولام ألفات [7] ، والفاءات [8] ، والنونات [9]، والباءات [10] ، والياءات [11] ، ثم يختم الكتاب بفصل عن الفرق بين أم وأو [12].

ومنهج المؤلف يعتمد - كما ذكر في مقدمته - على ذكر القضية، ثم الاستدلال عليها بشواهد من القرآن والشعر ، وهو ما خضع له بالفعل في تأليفه ، إذ جرد القضايا من الخلافات والآراء ، وركز على الاحتجاج والاستدلال .

---

(١) ورقة أ ب .

(٢) تقع دراسته للنصب من أ ب إلى ٢١ ب وللرفع من ٢١ ب إلى ٣٤ ب وللجر من ٣٤ ب إلى ٣٨ ب وللجزم من ٣٨ ب إلى ٤٦ ب .

(٣) ورقة ٤٦ ب - ٥٢ أ.

(٤) ورقة ٥٢ أ - ٥٥ ب .

(٥) ورقة ٥٥ ب - ٥٧ أ.

(٦) ورقة ٥٧ أ - ٥٩ ب .

(٧) ورقة ٥٩ ب - ٦١ ب .

(٨) ورقة ٦١ ب - ٦٣ ب .

(٩) ورقة ٦٣ ب .

(١٠) ورقة ٦٤ ب .

(١١) ورقة ٦٥ أ.

(١٢) ورقة ٦٥ ب .

وهذا التحـديد الدقيق لا نجده فى عـصر تلاميـذ الخليل ، الذين تخلو كتبهم من المقدمات جملة .

وثانيا تنص المقـدمة على أن مؤلف الكتاب قد ألف قبله مـختصراً فى النحو ، ولم ينسب أحد إلى الخليل تأليف هذا المختصر .

وثالثًا تذكر المقدمة أن منّ فوائد الكتابين أن قـارئهما يستغنى بهما عن كثير من كتب النحو ، وهذا يعنى كثرة المَؤلفات النحوية ، ثم رغبة المؤلف فى تبسيط هذه المؤلفات وتـيسيرها ، وهو ما يؤيده بالفعل هذا الكتـاب ، إذ خلا من الخـلافات والاسـتطرادات ، واقتـصر على ذكـر المسـائل والاستـدلال عليهـا ، وهذا كله يخالف مـا يعرف عن عـصر الخليل إذ لم تكثر فيه المؤلفات ، إذا استثنينا ما يذكر عن صاحب كتاب الفـيصل من مـؤلفات لم يرها أحـد ومـا يذكر عن هذا الكتـاب نفسـه (الفيـصل) من تأثير لم يـؤيده أحد [1] ، وشىء آخر يـؤكد نسبـة هذا الكتاب إلى غيـر الخليل ، وهو أن الرغبة فى تيسير القـواعد النحوية لم تلح على العلماء فى عصر الخليل بقدر ما ألحت عليـهم الرغبة العميقة فى استكشاف الظواهر وصياغة القواعد .

وفوق هذه الأدلة التي تـتـضمنها مـقدمة هذا الكتاب ، ثمـة دليلان آخران ينفيان عن الخليل التأليف النحوى ، وأول هذين الدليلين منسوب إلى سيبـويه ، ألصق تلاميـذ الخليل به ، وأعرفهم بنشـاطه ، فقد روى أبو بكر بن السرى أن سـيبويه سـئل : هل رأيت مع الخليل كتـبًا يملى عليك منها ؟ قال : لم أجد معه كتبًا إلا عشرين رطلا فيها بخط دقيق : (ما سمعته من لغات العرب). وما سمعت من النحو فإملأ من قلبه [2] .

---

(١) انظر : مجالس العلماء ٢٦٦ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٤.

والدليل الثانى يؤيد أن السماع - لا التأليف - كان وسيلة النقل عن الخليل ، إذ لما مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب الضبى إن سيبويه ألف كتابًا من ألف ورقة فى علم الخليل ، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟! جيئونى بكتابه ، فلما نظر فى كتابه ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكاه عنى (١) .

ويدعم هذه الأدلة كلها صمت تلاميذ الخليل عن ذكر كتبه النحوية، فلم ينسب إليه واحد من هؤلاء التلاميذ كتابًا ، وتدل رواياتهم عنه أنه كان يعنى بشرح أفكاره فى النحو خاصة عن طريق التلقين والتعليم ، وليس بواسطة التصنيف والتأليف ، إذ يستخدم هؤلاء التلاميذ فى ذكر أفكار الخليل كلمات مثل : وقال الخليل ، وسألته ، وزعم (٢) دون أن يضيف أحدهم إلى الخليل كتابًا ، مما يوحى بأن ذلك كان سماعًا ، وهو ما يؤيده تصريح سيبويه السابق ، ثم ما ذكره فى أحيان كثيرة فى كتابه من استخدامه لمشتقات من مادة (سأل) عند ذكر أفكار الخليل مما يقطع بوجود اتصال مباشر به دون وساطة من كتاب .

وإذا كنا نميل إلى أن الخليل لم يؤلف فى النحو كتبًا ، فليس معني ذلك أننا ننفى دور الخليل جملة فى النحو ، إذ إن الخليل فى الواقع كان الشخصية التي استطاعت أن تبلور اتجاهات البحث النحوى وأن تخط له مناهجه ، وهو وإن كان قد ورث شتات هذه الاتجاهات وأسس تلك المناهج ، فإنه استطاع أن يؤلف بين هذا الشتات وأن ينمى هذه

(١) طبقات النحويين واللغويين ٤٩ .

(٢) انظر مثلا : كتاب سيبويه ١/ ٢٤١ ، ٢٥٨ ، ٢/ ٤٢، ٤٧ ، الإيضاح فى علل النحو ٦٥ ، المنصف ١/ ٢٥، ١٥١، ٢٣٦، ٢/ ١٢٦، ٣/ ٩ ، الإنصاف ٣٧٤.

الأسس ، وأن يجعل من الأصول المحدودة القاصرة خطوطًا واضحة استطاعت أن تلبى حاجة المادة المتطورة إلى المنهج العلمى الذى يتطور بها فى نفس الوقت الذى يعيد فيه تشكيلها .

١- فإذا كان الفرض طابع بعض المسائل قبل الخليل ، فهو طابع كثير من المسائل التى أثرت عنه ، ونقلها تلاميذه ؛ ومن ذلك ما يقول سيبويه « سألت الخليل عن (ذين) اسم رجل ، فقال : هو بمنزلة رجلين ولا أغيره ، لأنه لا يختل الاسم أن يكون هكذا . وسألته عن رجل سمى بـ (أولى) من قوله تعالى : ﴿نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ أو بـ (ذوى) فقال : أقول هذا ذوون وهذا ألون ، لأنى لم أضف ، وإنما ذهبت النون فى الإضافة » [1] .

ويقول أيضًا : « وسألته عن (هيهاة) اسم رجل ، وهيهات . فقال : أما من قال هيهات فهى عندى بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون فى السكوت هيهاة . ومن قال : هيهات فهى عندى كبيضات ، ونظير الفتحة فى الهاء الكسرة فى التاء ، فإذا لم يكن هيهات ولا هيهاة علمًا لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ؛ لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن » [2].

ويقول المازنى : « ومما ينبغى أن يكون على مذهب الخليل ، والنحويون أجمعون على خلافه (مفعل) من : يئست فهو موئس إذا خففت ، فكل النحويين يقولون : (يئس) يلقون حركة الهمزة عليها فيرجعونها ياء حين تحركت ، ومثل ذلك: (مفعَل) من : وألت (ميئل)، فإذا خففوا قالوا: مول، فيردونها إلى أصلها، ويقيسون هذا أجمع .

(١) كتاب سيبويه ٢/ ٤٢ .

(٢) الكتاب ٢/ ٤٧.

وينبغى أن يكون على مذهب الخليل لا تلقى عليها الحركة وتكون الهمزة بعدها بين بين ، ألا تراه قال فى (فُوعِلَ) من (فَوْعَل) ، كما قال فيها من (فاعل) وأجرى يُووم من (اليوم) مجرى المدة ،وجعل ياء يوقن إذا أبدلت ، بمنزلة ما أبدل من الألف ، وجعل الأصل فى هذا والملحق والزائد يجرى مجرى واحدًا ، وهذا خلاف الناس » [١] .

وهذه النصوص الثلاثة - وكثير غيرها [٢] - فضلاً عن تأكيدها أن الفرض كان طابع كثير من المسائل النحوية والصرفية المنقولة عن الخليل، فإنها تشير إلى حقيقة هامة أخرى ، وهى أن التقعيد والتعليل لم يعد مقصورًا على الموجود بالفعل من النصوص والظواهر اللغوية ، بل تجاوزه إلى ما يفترض وجوده أيضًا ، فلم يعد النحو مثلاً يكتفى بإعراب (ذين) أو (أولو) أو (ذوى) أو (هيهات) وإنما يحاول - كذلك - أن يقعد لهذه الكلمات إذا فرغت من دلالتها ، وسميت بها غير مدلولاتها .

٢- والواقع أن التعليل أيضًا كان موجودًا فى النحو قبل الخليل ، وقد ذكرنا له أمثلة من قبل ، ولكن الخليل استطاع أن يضعه فى مكانه الرفيع فى أصول البحث النحوى ، بفلسفته له وتبريره لضرورته وحثه على ملاحظته ، ثم أمكنه بعد ذلك أن يمد نطاقه ، وأن يوسع من دائرته، فشمل الموجود والمفروض معًا .

وفلسفة التعليل عند الخليل تنبع من احترام للغة يصل إلى درجة التقديس ، ومن ثم فهو لا يتصور ظاهرة من ظواهرها تصدر عن غير

---

(١) المنصف ٢/ ٣٨.

(٢) انظر : المنصف ٣/ ٩٩ وما بعدها .

الحكمة ، ولذلك فإن مهمته - كنحوى حكيم - لا ينبغى أن تقتصر على الوقوف عند الظواهر بغية تقعيدها ، بل تمتد إلى ما فى الظواهر وما بينها من حكمة هدفت إليها ، وهو يفسر موقفه هذا فى إجابة له عن سؤال عن مصدر هذه العلل ؛ أهى منقولة عن العرب أم مخترعة مبتكرة؟ فيقول : « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن لم تكن هناك علة له فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف الرجل فى الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو فى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها » [1] .

وإذا كان التعليل قبل الخليل يقف عند حدود الملحوظ بالفعل فى المسائل الموجودة والظواهر الواقعة ، فإن تعليل الخليل يتجاوز هذا القدر المحدود إلى ما يفترض وجوده أيضًا ، ثم إنه يشمل المادة اللغوية بأسرها ، سواء انتسبت إلى مستوي اللغة أو انتمت إلى اللهجات .

---

(١) الإيضاح فى علل النحو (٦٥ - ٦٦) .

مثال تعليله لظواهر لهجية ما ينقله سيبويه من أنه سأله عن قول بعض العرب : مذ عام أول – بالنصب – فقال الخيل : « جعلوه ظرفًا في هذا الموضع ، فكأنه قال : مذ عام قبل عامك » [(١)] . فالخليل يعلل ظاهرة النصب في هذين الموضعين ، على الرغم من انتمائهما إلى نصوص لهجية ، بدليل ذكر سيبويه أنهما : « قول بعض العرب»[(٢)] وقوله : « وهو قليل » [(٣)] .

ومثال تعليل الخليل للمطرد الشائع في اللغة ، تعليله لعدم المطابقة في التثنية والجمع في بعض صيغ التعجب ، نحو ، ما أحسن وجوههما ، بقوله : « لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ،ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفردًا وبين ما يكون شيئًا من شيء ، وقد جعلوا أيضًا المنفردين جمعًا ، قال الله جل ثناؤه: ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ وقد يثنون ما يكون بعضًا لشيء » [(٤)] .

وهذا النص يكشف عن شيء آخر غير تعليل المطرد من الظواهر ، وهو اعتماد الخليل على التأويل ، فهو يؤول المثنى بالجمع ، ويعطى المثنى لذلك حكم الجمع .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ٢/ ٤٦.

(٢) انظر : كتاب سيبويه ٢/ ٤٦.

(٣) انظر : كتاب سيبويه ٢/ ٤٦.

(٤) الكتاب ١/ ٢٤١.

٣- وقد كان التأويل أيضًا ظاهرة من ظواهر البحث النحوي قبل الخليل ، وقد سبق أن ذكرنا أن أبا عمرو بن العلاء قد أول بيت الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف

ليسلم مما أخذه عليه ابن أبي إسحاق [1] ، ولكن تأويل الخليل ليس مقصورًا على أمثلة مفردة ، ولا يقف عند المخالف للقواعد النحوية المحددة أو المطردة ، بل يمتد منهجه في التأويل على جبهة واسعة ، تبدأ من الصيغ وتنتهي بالتراكيب ، وتشمل فيما بين ذلك القواعد والنصوص أيضًا .

أما تأويله للنصوص فإنه يتم عنده بالقول بمحذوف فيها أو زيادة ، على تعدد صور الحذف والزيادة ، مثال القول بالحذف ما نقله سيبويه في باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة [2] :

« وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق . . زعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين ، فوجه أنك حين قلت هذا عبد الله ، أضمرت هذا أو هو ، كأنك قلت : هذا منطلق ، أو هو منطلق » .

والوجه الآخر أن تجعلهما جميعًا خبرًا لهذا ، كقولك : هذا حلو حامض [3] .

ويقول في الباب نفسه : « وأما قول الأخطل : -

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم

---

(١) انظر ٣ من هذا البحث .

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٥٨ - ٢٦٠ .

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٢٥٨ .

فزعم الخليل أن هذا ليس على إضمار أنا . . . ولكنه فيما زعم الخليل : فأبيتُ بمنزلة الذى يقال له لا حرج ولا محروم »[1] - فالخليل فى هذين الموضعين يتصور وجود محذوف فى النص ، ليتسق النص مع ما تحدد لديه من قواعد ، وهنا نلمح بذور الاتجاه النحوى إلى تأويل النصوص ، ذلك الاتجاه الذى أصبح من بعد من أهم معالم المنهج النحوي ، بحيث لم يعد البحث فى النحو مقصوراً على دراسة التراكيب اللغوية لاستنباط ما يحكمها من قواعد ، وإنما أصبح عمل النحاة متجهًا فى كثير من الأحيان إلى تطبيق ما يضعون من قواعد على ما بين أيديهم من نصوص ، فإذا تجافت تلك النصوص عنها فتحوا مجالا لرفضها ، أو لتأويلها إذا لم يكن بد من قبولها .

وتأويل القواعد النحوية يتم عن طريق آخر غير الطريق الذى يسلكه تأويل النصوص ، لأن تأويل القواعد لا يضطر إليه النحاة إلا إذا وجدوا تعارضًا بين القواعد ذاتها ، ولا يتم الخلاص من هذا التعارض إلا بحمل النصوص التى يبدو فيها هذا التعارض واضحًا على نصوص غيرها، ولكن النحاة لا يستطيعون القول بهذا الحمل إلا بابتكار قواعد تؤيده ، وهكذا يضطر النحاة إلى الإسراف فى التأويل إلى أبعد الحدود.

ويوجد كثير من هذا فيما بين أيدينا من مرويات عن الخليل ، ومن ذلك أن سيبويه سأل الخيل « عن من عل هلا جزمت اللام ؟ فقال : لأنهم قالوا من عل فجعلوه بمنزلة المتمكن فأشبه عندهم من محال ، فلما أرادوا أن يجعل بمنزلة قبل وبعد حركوه كما حركوا أول ، فقالوا : أبدأ بهذا أول ، وكلما قالوا : يا حكم أقبل - فى النداء - لأنها لما

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٥٩ .

كانت أسمــاء متمكنة كرهوا أن يجـعلوها بمنزلة غير المتـمكنة ، فلهذه الأسماء من المتمكن ما ليس لغيرها ، فلم يجعلوها فى الإسكان بمنزلة غيرها وكرهوا أن يخلوا بها . . . » [1] .

ولكى يتضح هذا السؤال الذى وجهــه سيبويه ، وتنكشف تأويلات الخليل فى إجابته عليه ، ينبغى أن نضع فى الاعتــبار أن سيبويه قد وجه هذا السؤال للخيل بعد أن أحس تعــارضًا بين (من عل) وبين ما تقرره قواعده من أن الظروف المبهمة غير المتمكنة « وأشباهها لما كانت مبهمة غير مـتمكنة شبهت بالأصوات وبمــا ليس باسم ولا ظروف ، فإذا التقى فى شىء منها حرفان ساكنان حـركوا الآخر منها ،وإن كان الحرف الذى قبل الآخر متحركًا أسكنوه ، كما قالوا : هل وبل وأجل ونعم ، وقالوا: جير ، فـحركوه لئلا يسكن حرفان ، فـأما ما كان غاية نحــو قبل وبعد وحيث فإنهم يحركونه بالضمة [2] » .

و (عل) لا تخضع لكل هذه القواعد ، فكان أمام الخليل سبيلان فإمــا أن يؤول لفظ عل ، وإمــا أن يؤول القواعــد التى أسلمت إلى هذا التعارض ، ويلحظ أن الخليل قد لــجأ هنا إلى تأويل القاعدة ، ومن ثم جعل النص يتبع قاعدة جديدة هى إلحاق غير المتمكن بالمتمكن وجعله بمنزلته وإعطائه حكمه، وهكذا اضطر الخليل إلى ابتكار قاعدة جديدة لا ينقسم فيها الكلام العربى إلى متمكن وغير متمكن فحسب ، بل يضيف إليهــما فى هذا الموضع قــسمًا ثالثًا ، وهو غــير المتــمكن الذى بمنزلة المتمكن ، بل وقسمًا رابعـًا إذا اضطرته الظروف أيضًا [3] .

(١) كتاب سيبويه ٢/ ٤٥.

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ٤٤ .

(٣) انظر : كتاب سيبويه ٢/ ١٤ - ١٥ .

وإذا فالخليل يمكن أن يعد المعبر الذى انتقل به النحو العربى إلى مرحلة لها سماتها وخصائصها ، وهذه المرحلة ليست مغايرة تمامًا للمراحل السابقة على الخليل ، كما أنها ليست امتدادا تلقائيًا لهذه المراحل ، وإن استمدت الكثير من فكر الخليل وعقله ، ومما استطاع أن يفتق من أصول وأن يشعب من قواعد وأن يعمق فيه من اتجاهات ، وهذا كله يؤدى بنا إلى الاعتراف بدوره الخطير فى النحو ، ولكن لا ينتهى ولا يجب أن ينتهى إلى إنكار كل دور لسابقيه فيه ، فقد استفاد من الأصول التى وضعوها والاتجاهات التى ابتكروها فى مجالى التقعيد والتأصيل ، وبلورها ، وحدد أبعادها ، ووضعها فى مكانها من المنهج النحوى .

على أن أهم ما تركه الخليل - بعد ذلك - فى النحو هو أسلوبه الخاص فى نقل معلوماته وشرح أفكاره ، هذا الأسلوب الذى يعتمد على المناقشة ، والذى عمق من أثر الخليل بما أنتجه من جيل كامل من الدارسين الذين تأثروا بطريقته فى التناول ومنهجه فى التفكير النحوى خاصة .

وتأثير الخليل ليس قصرًا على تلاميذه البصريين وحدهم كما يتصور كثير من النحويين ،وكما يزعم بعض المؤرخين [1] ، وربما عاد هذا الوهم في إدراك هؤلاء وأولئك إلى تلك القضية الشائعة التى لا ترتكز على أساس علمى ، وهى قضية الاعتراف بتعدد المدارس

---

(١) انظر مثلا السيرافى : أخبار النحويين البصريين ٣٠ - ٣١ ، ابن الأنبارى : نزهة الألباء ٥٤ - ٥٩ ، الزبيدى : طبقات النحويين واللغويين ٤٣ - ٤٧ ففى المصادر المذكورة - كما فى كثير غيرها - يعالج الخليل على أنه من أعلام مدرسة البصرة .

النحوية، وما يسلم إليه هذا الاعتراف من الإقرار بوجود فروق منهجية بينها ،وما يتبع ذلك من قصر تأثير الخليل على البصريين فلا يتجاوزهم إلى غيرهم من النحاة ، إذ ما دام الخليل هو أستاذ سيبويه البصرى ، وما دام سيبويه أبرز من تأثروا بالخليل فلابد من أن يكون الخليل رأس المدرسة البصرية وحدها ، وهذا كله ناتج عن خطأ فى تحديد مضمون الفروق بين الاتجاهات النحوية فيما يمكن أن يصطلح عليه - بدقة - بالتجمعات المدنية في البحث النحوى ، إذ وجود تجمعات نحوية فى البصرة والكوفة ثم فى بغداد ومصر والأندلس لا يسلم بالضرورة إلى القول بتعدد مناهج هذه التجمعات وتباينها ، بل إن اختلاف الآراء بين أصحاب هذه الاتجاهات لا ينبغى أن يؤدى إلى الاعتراف بتنوع مناهجها وتغايرها ، إذ من الممكن أن يكون هذا الاختلاف ناشئًا عن تنوع أساليب التطبيق لنظرية واحدة ، كما يمكن أن تعود تلك الفروق بين العلماء إلى نوع من التقارب الفكرى ، أو إلى اختلاف في المادة المحصلة ، دون أن يكون للمنهج كبير تأثير فيما بين النحاة من اتفاق وما ينشب بينهم من خلاف .

وفى تصورنا أن تأثير الخليل يتجاوز البصريين وحدهم إلى النحاة جميعًا لأنه تأثير فى المنهج ، ومن الممكن لذلك أن يحدث اختلاف بين الخليل وتلاميذه فى كثير من الجزئيات ، بل أن يصل هذا الاختلاف إلى صورة التناقض ، دون أن يشكل ذلك انفصامًا فى المنهج النحوى، الذى سار عليه الخليل ، ثم اتبعه من بعده تلاميذه وغير تلاميذه من النحويين .

وحسبنا أن نضرب هنا مثلاً واحدًا يصور تغير أسلوب الكسائى شيخ الكوفيين بعد أن اتصل بالبصريين ، أو بتعبير أدق بعد أن ثقف

نفسه بالمنهج النحوى الذى أخذه عن الخليل مباشرة [1] ، ثم عن سيبويه [2] ؛ فقد حكى « الأصمعى عن عيسى بن عمر والكسائى أنه جمعهما الحسن بن قحطبة أول ما دخل بغداد ، قال الكسائى : فسألته عن همك ما أهمك ؟ فذهب يقول : يجوز كذا ، ويجوز كذا ، قال : فقلت له: عافاك الله ، إنما أريد كلام العرب ولم تجئ بكلام العرب»[3] ، فالكسائى هنا رجل يهتم بالمروى من اللغة لا يرضيه تغييره مهما حاول أحد تخريجه لتصحيحه ، ولكن الكسائى لا يلبث أن يتغير إذا يجتمع مع الأصمعى عند الرشيد ، فينشد الكسائى لأفنون التغلبى :

لو أننى كنت من عاد ومن إرم ... غذى سخل ولقمان ومن وجدن

لما فدوا بأخيهم من مهولة ... أخا السكون ولا جازوا على السنن

أنى جزوا عامرا سوءى بفعلهم ... أم كيف يجزوننى السوءى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به ... ريمان أنف إذا ما ضن باللبن

فاعترض الأصمعى على رواية الكسائى بالرفع، وخاصبه مصححًا: ريمان أنف . فأقبل عليه الكسائى قائلا : اسكت ، ما أنت وهذا ؟! يجوز ريمانُ وريمانَ وريمانِ ، بالرفع والنصب والخفض ، أما الرفع فعلى الرد على (ما)؛ ما لأنها فى موضع رفع بينفع، فيصير التقدير : أم كيف ينفع ريمانه أنف ، والنصب بتعطى ، والخفض على الرد على

---

(1) انظر : نزهة الألباء ٨٢ ، أنباه الرواة ٢/ ٢٥٨ ، تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٥ . معجم الأدباء ١٣/ ١٦٩ .

(2) انظر : أنباه الرواة ٢/ ٢٧٥ طبقات الزبيدى ٧٤ .

(3) مجالس أبى مسلم ٨٤ - ٨٥ .

الهـاء التى فى به »[1] ويفسر ذلك المبـرد بقوله : « الهاء مكنى ، ولا يرد الظاهر عـلى المكنى ، وجـاز رده ههنا لـتـقـدم ذكـره اللبن ؛ لأن العلوق قد تقدمت، وقد علم أن لهـا لبنًا فصار المكنى لذلك كالظاهر ، وبه كنـاية عن اللـبن»[2] . فالكـسائى هنا ليس الكسـائى هنالك ، إنه يرفض هنا أن يعنى بصحة الرواية ما دام يجد لنطقـه فى قواعد العربية ما يصححـه ، حـتى إذا حاول الأصـمعى الراوية أن ينبـهه إلى خطـئه فى الرواية رفض مـستندًا إلى تأويله فـانعكس بذلك موقـفه الذى سـبق مع عيسى بن عمر .

علينا إذًا أن نبـدأ فى دراسة مناهج البـحث النحوي دون أن نتـخذ سلفًا موقفًا يسلم بالتغير المـنهجي بين كل مجموعة نحوية وأخرى ، بل يجب أن نبدأ من دراسة الظواهر اللغوية التي عـالجها النحاة ، ثم تحليل قواعـدهم التى وضعوها ، وأصولهم التـى اتبعوها ، وبهذا نكون قـد وقفنا على مناهج البحث في النحـو العربى ، وهو المقدمة الضـرورية لتقويم هذه المناهج ، بما يفرضه هذا التقويم من ذكر مـا لها من قيمة ، وتعديل ما بها من أخطاء . ولكن علينا قبل ذلك أن نحدد ظواهر هذه المرحلة التى انتهت بنا إلى بلورة معالم المنهج ، وحددت إلى حد بعيد خصائصه .

أولا : استطاع البحث النحـوى فى هذه المرحلة أن يلحظ إلى جوار ظاهرة الإعـراب ظاهرتين أخـريين ، الأولـى ظاهرة التـرتيب بين أجـزاء

(١) انظر : خـزانة الأدب ٤/ ٤٥٦ – ٤٥٨ ، الأشـبـاه والـنظائر ٣/ ٢٢٤ – ٢٢٥ ، طبـقـات الزبيدى ١٤٠ ، معجم الأدباء ١٣ / ١٨٣ ، مجالس العلماء ٤٢ ، أمالى الزجاجى ٥٠ – ٥١ والأبيات مـوجودة بتـغيـر فى الرواية يسيـر فى المصـادر المذكورة ، وتعلـيل جواز الوجوه الثلاثة فى الإعراب منسوب فى مجالس أبى مسلم للمبرد لا للكسائى .

(٢) مجالس أبى مسلم ٨٥ ، مجالس العلماء ٤٣ .

التركيب اللغوى ، كما يتضح مَن الإشارات التاريخية المختلفة[1]، والثانية ظاهرة التطابق بين أجزاء الكلام ، وإدراك وجـود أنواع من المطابقات بين الصيغ إذا فقدها التركيب اللغوى فـقد ما يهدف إليه الإفهام والدلالة ، فى مجالى نقل الأفكار أو تأكيـد العلاقات الاجتماعية والتـعبير عنها ، وإدراك النحاة لهذه الظاهرة واضح من أسمـاء الكتب التى ألفها النحويون فى هذه الفترة ، ومن بينها كتب فى الجمع والإفراد [2] .

ثانيـــًا : لم يقف النحاة فى هذه المرحلة عند التـقعيد للظواهر اللغوية ، وإنما امتدت جهودهم لتـفسير هذه الظواهر أو بعضها ، وكان ذلك نقطة البـداية لاتصـال البحث النحـوى وتوفـره على خلق نظريات تقعيدية وتفسيرية معًا ، فمثلاً فى ظاهرة الإعراب انتقل البحث من مجال التقنـين الذى يهدف أساسًـا إلى تحديد صـور التصـرف الإعرابى ، إلى دراسة الصلة بين الحـركة الإعرابيـة والمعنى ، بحيث تصـور النحاة أنه لابد من وجود عـلاقة ما تربط بين الحركـة المعينة وبين مـدلول الكلمة المتحركة بهذه الحركة ، ليس وظيفيًا فحسب ، بل دلاليـًا أيضًا .

ثـالـثـــًا : ظل النحـاة يخلطون فى مسـتويات المادة اللغـوية بين الفصـحى واللهجـات ، ويحملون من كل منهـا مصدرًا مـقبـول المادة للتقنين لنحو اللغة ، وهكذا كانت النصوص المنسوبة إلى اللهجات تغير من قواعد هذا النحـو ، ومما يدل على استقـرار هذا الموقف من النحاة

(١) انظر : البيان والتبيين ١/ ١٦١ ، ١٦٦ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ١٤٥ .

ما حدث بين عيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء [1] ، ثم ما حدث فى المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائى [2] . فالمناظرة الأولى تثبت نتيجتين هامتين : **أولاهما** أن القواعد التى انتهى إليها أبو عمرو قد أقامها على مستويات لغوية مختلفة ولم يبنها على مستوى واحد منها ، والثانية أن هذا الخلط فى استقاء المادة اللغوية ، ليس موقفًا فرديًا ، بل يعكس موقف النحاة فى هذا المجال - إذا استثنينا موقف عبد الله بن أبى إسحاق - وقد تقرر ذلك فيما بعد فى علم أصول النحو وعدت «اللغات على اختلافها حجة» [3] كما يقول ابن جنى فى خصائصه ، وأصبح « كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه » كما يؤكد أبو حيان [4] . ومما يدل على أن هذا الموقف من أبى عمرو ليس موقفًا فرديًا - فوق ما ذكرنا - اقتناع عيسى بن عمر به هذا الاقتناع الذى دل عليه تقديمه خاتمه هدية له وقوله له : « بهذا والله فقت الناس » أو « سدت الناس » [5] .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤ - ٢٥ ، طبقات النحويين واللغويين ٣٨ - ٣٩ ، أمالى القالى ٣/ ٣٩، المعرب للجواليقى ٢١٠ ، مجالس العلماء ١ - ٤ ، أمالى الزجاجى ٢٤١ - ٢٤٣ ، شرح نهج البلاغة ٤/ ٤٢٤ - ٤٢٦.

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ٣/ ١٥ - ١٦ ، مجالس العلماء ٨ - ١٠ ، معجم الأدباء ١٣/ ١٨٥ - ١٨٨ ، ١٦/ ١١٩ - ١٢٠ ، أمالى الزجاجى ٢٣٩ - ٢٤١. انباه الرواة ٢/ ٢٥٦، الإنصاف ٤١٢ - ٤١٣ ، إعلان التوبيخ ٣٤ ، أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٢٩ .

(٣) الخصائص ٢/ ١٠ . (٤) المزهر ١/ ٢٥٨ .

(٥) الأشباه والنظائر ٣/ ٢٥ ، مجالس العلماء ٤ ، أمالى الزجاجى ٢٤٣ ، المغرب ٩ ، ٢١٠، شرح نهج البلاغة ١/ ٤٢٦ وما بعدها ، المزهر ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨ ، أمالى القالى ٣/ ٣٩ وما بعدها .

ويؤكد هاتين النتيجتين السابقتين ما حدث بين سيبويه والكسائى فى مناظرتهما [1] . إذ ارتضيا بعد أن اختلفا فى مسائل أن يحكما بعض الأعراب ، ونص الكسائى هنا له أهمية خاصة إذ قال ليحيى بن خالد «هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صقع ، هم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم » [2] فهذا تصريح صريح فى أن علماء النحو فى البصرة والكوفة قد قنعوا بالسماع من العرب على اختلاف لهجاتهم وتعدد مستوياتهم .

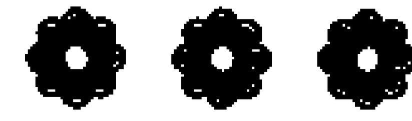
رابعًا : لم يعد البحث النحوى مقصوراً على البصرة وحدها، بل استطاع أن يتخذ له مراكز جديدة ، كان فى مقدمتها الكوفة ، ولقد نتج عن مشاركة الكوفة للبصرة نوع من التسابق العلمى أخصب الفكر النحوى ، وأمد دراساته بمزيد من القوى المثقفة التى تمكنت من أن تكسو ذلك الهيكل المجرد الذى ورثته حتى أصبح بناءً شامخًا رائعًا ، على أننا نسجل - بادئ ذى بدء - أن تعدد مراكز البحث النحوى لا يعنى بالضرورة تعدد المدارس بمعناها العلمى المنهجى ، ومما يؤيد ذلك : أولا ما نلحظه من أن انتقال المنهج النحوى من البصرة إلى الكوفة كان بوساطة شيبان بن عبد الرحمن التميمى ثم بوساطة الكسائى نفسه ، الذى لم يكتف بالالتقاء غير المباشر بالمنهج البصرى بل انتقل

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٣/ ١٥ - ١٦ ، إعلان التوبيخ ٣٤، أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٢٩، أنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ - الإنصاف ٤١٢ - ٤١٣ ، أمالى الزجاجى ٢٣٩ - ٢٤١ ، معجم الأدباء ١٣/ ١٨٥ - ١٨٨ ، ١٦/ ١١٩ - ١٢٠ .

(٢) المصادر السابقة .

إلى البصرة ليأخذ عن أعلامـها بصورة مباشرة [١] . ثم ما نلحـظه أيضًا من أن انتقال الأفكار النحوية إلى مصـر والأندلس قد أسهم فيه إلى حد كبير مـجموعة من تلاميذ الكسائى ، ومنهـم أبو الحسن الأعز الذى يعد فى الطبقـة الأولى من النحاة المصريين ، والذى اشـترك بدوره فى نقل الأفكار النحوية إلي الأندلس ، بـتعليمه بعض التـلاميذ الأندلسـيين في وقت مـبكر [٢] ، ومنهم كذلك جودى بن عثـمان النحوى الأندلسى ، الذى انتقل إلى المشرق ليأخذ عن أعلامه ، ثم كان أول من أدخل بعض كتب الكسائى إلى الأندلس ، وكان - فوق ذلك - من الرعيل الأول من النحاة الأندلسيين الذين وضعوا فى النحو مؤلفات [٣] .



---

(١) انظر : نزهة الألبـاء ٨٣ ، أنبـاه الرواة ٢/ ٢٥٨، تاريخ بغـداد ١١/ ٤٠٥، مـعـجم الأدباء ١٣/ ١٦٩ ، بغية الوعاة ٣٣٦ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٢٣٣ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٢٧٨ .

الباب الثالث

قضـايا ونصوص نحوية

القسم الأول

قضـــايا نحـوية

١ - نظرة فى نشأة النحو ومراحل تطـــوره .

٢- عن القـــرآن والنحـــو .

٣- فى مناهج البحث اللغوى للقرآن .

- ١ -

نشـأة النحـو وتطـوره

اتسم البحث فى نشـأة النحو العربى ودراسة مراحـله الباكرة ، فى فترات تـاريخية طويلة ، بصور من التـجاوز توشك أن تسمه بالبـعد عن التناول الموضوعى ، وعدم الالتزام بأصـول البحث العلمي ، وقد اتخذ هذا التجاوز أشكالاً شتى ، فيها الأخذ بما قد يشيع من الآراء والأفكار، أو تقريـر مقولات بعـض المرويات ، أو إقـرار بعض الافتـراضات دون عناية حقيقية بما لها من مقدمات .

ومن الثابت أن شـيوع الآراء وانتـشار الأفكار لا يستـلزم بالضرورة صحتها ، ولا يقتضى سلامتها ، بل لعل أكثر الآراء والأفكار مدعاة إلى التأمل تلك التى تتـسم بالشيوع والذيـوع والانتشار والاستـقرار ، إذ إن الشـيـوع والذيوع قـد لا يقـوم على أسـاس علمى ولا ينبـنى على سند موضوعى، بل فى كثير من الأحيـان يكون انتشار الرأى واستقرار الفكرة ليس له من أساس غـير وهم ابتُـدِعَ أو خيال اتُّبِـعَ ، الأمـر الذى يفرض على الباحثين فى كل مجالات حياتنا وجوانب معتقداتنا أن يتوقفوا طويلاً عند ما يشيع من الآراء ويذيع ، وما ينتشر من الأفكار ويستقر ، عساهم يعرفـون إلى أى مدى تتسم هذه وتلك بالصـحة ، وتتصف بالسـلامة ، وتنهض على أسس جديرة بالاعتبـار .

ومن المقرر أيضًا أن معطيات الروايات وما تقول به المرويات ليست أكثر من قرائن قد ترجِّح ، بيد أنها - بالقطع - لا تقطع ، ومن ثم يكون الأخذ بها - فى ذاتها - نوعًا من التجاوز فى رؤية الحقائق وتصنيفها ، فإن أقصى ما يمكن أن يقال بشأنها إنها من قبيل الآراء الشائعة والأفكار الذائعة ، ولقد سبق أن أشرنا - منذ قليل - إلى أن الشيوع والذيوع ، وما يدلان عليه من انتشار واستقرار ، ليس دليلاً حاسمًا بقدر ما هو ظاهرة تخضع للتحليل ، ومن ثم تحتمل الرفض كما تقبل القبول .

ومن المقطوع به - كذلك - أن (الفرض) وإن كان أسلوبا مقبولاً من أساليب البحث العلمى ، فإنه يجب أن يستند إلى ما يمكن وصفه بالاتساق بين النتائج والمقدمات ، بمعنى أنه يجب أن يكون الفرض - فى مجال الدراسات الإنسانية - نتاج رؤية للظواهر تتسم بالدقة وتتصف بالصحة معًا ، تتسم بالدقة فى قدرتها على جمع كافة الجزئيات ورصد جميع الاتجاهات ، وتتصف بالصحة من حيث فهم ما فيها من خصائص وتحديد ما بها من علاقات . ومن ثم فإن إقرار بعض الفروض - أو القول بمعطياتها - دون الوقوف عند مقومات مقدماتها يعد ضربًا من التجاوز الذى لا سبيل فى العمل العلمى إلى قبوله ، ولا مجال بحال لإقراره .

ونتائج التجاوز العلمى فى تناول هذه القضية كثيرة ، تتخذ أشكالاً شتى وصوراً متعددة ، ومن الممكن رؤيتها من خلال تحليل اتجاهات ثلاثة فى تراثنا اللغوى فى دراسة نشأة النحو العربى .

الاتجــاه الأول :

العـزوف عن دراسة هذه النشـأة ورفض تحليل الحـقائق المـتصلة بهـذا الموضـوع ، وعدّها من قبـيل الأساطير ، تحت تأثيـر توهم الخلط بين هذه القضـية المـحددة المادة والمنـهج ، وقضيـة أخرى تختـلف عنها بالضرورة مادة ومنهجـًا معـًا ، وهى نشأة اللغة الإنسانية وخصائصها فى مراحلهـا الأولى .

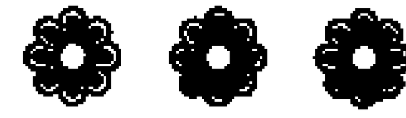
والاتجـاه الثانى :

قبول ما شاع واستقر فى تراثنا اللغوى من رد سبب نشأة النحو إلى بعض الأحداث الشخصية التى مر بها أبو الأسود الدؤلى .

وأما الاتجـاه الثالث :

فيتمثل فى اتباع بعض (الفروض) القائلة بجواز امتداد نشأة بعض الموضوعات والاتجاهات اللغوية في اللغة العربية - ومن بينها النحـو - عن جذور غير عربية ، هندية أو يونانيـة .

وسنقف عند كل صورة من هذه الصور بالدراسة ، عسى أن يكون ذلك مدخـلاً طبيـعيًا نقف من خـلاله على الظروف المـوضوعيـة التى أثمـرت النحـو العربى ، وشـكلت - منذ مـراحله الباكـرة - أبعـاده ، وصاغت بعض خصائصـه .



ونبـدأ بالاتجـاه الأول الذى ذهب إليـه بعض الدارسـين ، وعلى رأسهم بعض المستشرقين ، من رفض التصدى لدراسة الظروف التى نشأ فيها النحو العربى والكيفية التى نشأ بها ، والقطع - بدلاً من ذلك - بأن

ما ورد من نصوص فى هذا المجال (من قبيل الأساطير)[1] لا الحقائق ، والاكتفاء عوضًا عن الدراسة - بالقول بأن (تاريخ وضع النحو لا سبيل إلى تحقيقه ألبتة)[2] وأن (أوائل علم اللغة العربية - يعنى النحو - ستبقى دائمًا محوطة بالغموض والظلام)[3] .

ومن المؤكَّد أن السبب فى هذا الاتجاه ما لمسه أصحابه فى المأثورات المروية فى هذه القضية من اختلاف وتشعب وتضارب ، ومن ثم آثروا السلامة بتجاوز المشكلة بأثرها ، وهم - بهذا الموقف - يربطون عمليًا بين قضيتين مختلفتين أشد الاختلاف ، متباعدتين غاية البعد : **قضية نشأة النحو ، وقضية نشأة اللغة** . وهذا كله من قبيل الخطأ المركّب الذى لا مفر من وسمه بالقصور والتقصير جميعًا .

إن هذا الموقف خطأ إذ يتجاوز الوقائع التى يجب أن تكون محور الدراسة إلى (حالة) أقرب إلى أن تكون نفسية تنأى عن كل دراسة ، ثم هو خطأ فى تبرير هذا التجاوز برفع شعار : تلك قضية أسطورية لا علمية ، وذلك غير صحيح ، والعجز عن المواجهة والهرب من التصدى لا يمثل أى منهما حلاً مقبولاً فى أى قضية من قضايا الفرد والمجتمع ، وخلط المسائل لا يساعد فى حل مشكلاتها بل يساهم فى تعقيدها ، ومن المقرر فى البحث العلمى أن ثمة فصلاً لا سبيل إلى إلغائه بين نشأة النحو ، ونشأة اللغة ، فإن النحو - بمفهومه المحدد باعتباره دراسة تصويبية للنظام التركيبى للغة - عمل يتطلب بالضرورة قسطًا من النمو

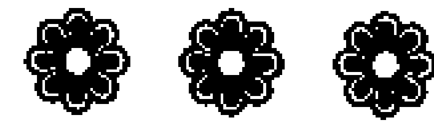
---

(١) تاريخ الأدب العربى ، لبروكلمان ٢/ ١٢٢ .

(٢) تاريخ آداب العرب ، للرافعى ١/ ٢٦٦ .

(٣) تاريخ الأدب العربى ، ٢/ ١٢٢ .

لمتطلبات العمل العلمى وقدرته على تهيئة الظروف للبحث فيه باعتباره صورة - ونتيجة - للنشاط الحضارى ، أما نشأة اللغة فأمر جد مختلف، فإنها ليست قضية علمية بقدر ما هى مشكلة فلسفية ، إن البحث فيها ليس بحثًا (من خلال مادة) وإنما هو نظر (فى موضوع)، ومن ثم فإنه لا سبيل فيها إلى جمع الجزئيات ، وتصنيفها ، واستقراء ظواهرها ، وتحديد علاقاتها ، وتصور ضوابطها ، وإنما أقصى ما يمكن أن يكون هناك هو تحديد الأفكار التى لا ترتبط بواقع ، بل تمتد من الذهن ، ورصد الاتجاهات ليس فى إطار الجزئيات المدروسة بل من خلال الذات الدارسة .



وسوف تلمس شيئًا من هذا التجاوز - وإن اختلفت صورته وتغيرت غايته - فى الاتجاه الثانى الذى اتجه إليه بعض الباحثين فى نشأة النحو العربى ، وهو الاتجاه الذى يفسر هذه النشأة بأنها نتاج بعض المواقف الشخصية التى تعرض لها أبو الأسود الدؤلى ، أخذًا بمعطيات ما ورد فى هذا المجال من روايات .

ولعل أكثر هذه الروايات شهرة وأوسعها انتشارًا ، تلك التى تحكى أن مناقشة دارت بين أبى الأسود وابنته ، حين قالت له يومًا : **ما أحسنُ السماء** - برفع أحسن ، وجر السماء - فظن أبوها أنها تستفسر عن موطن الحسن فيها ، فأجابها : أى بنية ، نجومُها ، ولكن ابنته

اعترضت عليه ، لقد كـانت تتعجب ولم تكن تسأل ، ومن ثم أدرك أبو الأسود أنها قد وقعت فى خطأ فى ضـبط تركيب الكلمات فى الجملة ؛ إذ كان ينبـغى أن تنصب لا أن ترفع وتجر ، فأرشـدها إلى ذلك قائلاً : إذًا فقولى : **ما أحسنَ السماءَ** . وهكذا اضطرت هذه التجربة أبا الأسود إلى أن يفكر فى وضع ضوابط لتعليم الناس لغتهم ، فكان النحــو .

وفى روايات أخرى أن محور الحـديث بين أبى الأسود وابنتـه كان يدور حول حرارة الجو فى يوم شديد القيظ ، إذ قالت له ابنته : **يا أبت ما أشـدُّ الحرِّ** - برفع أشد وجر الحر - فأجابها : الحصباءُ بالرمضاء ، فقـالت البنت : إنما تعـجبت من شـدته ، فأجابهـا أبوها مصـححـًا ، طالبـًا منها أن تقول ما أشدَّ الحر (١) .

ودون هذه الروايات شـهرة روايات أخـرى تدور حـول خطأ بعض الأعـراب فى قـراءة الآية الكريمـة : ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُـشْـرِكِـينَ وَرَسُـــولُهُ** ﴾ إذ قرأ بكسر لام (رسـول) بدلاً من ضمها : فسمـعه أحد

(١) هذه هى رواية المبرد فى كتابه : الفاضل ص٥ ، وهى موجودة مع بعض التغيير فى أخبار النحويين البصريين للسيرافى ، وفى الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى .

أما رواية السيرافى فتقول : ص ١٤ (ويقـال إن ابنته قالت له : يا أبت ، ما أشد الحر ، فقال لهـا : إذا كانت الصقعـاء من فوقك ، والرمضاء من تحـتك ، قالت : إنما أردت أن الحر شديد ، قال : فقولى إذن ما أشد الحر) .

وأما روايـة أبى الفرج الأصـفهـانى (١٢/ ٢٩٨) فتنص على : (أن أبا الأسـود الدؤلى دخل إلى ابنته بالبصـرة ، فقالت له : يا أبت ما أشد الحر ، (رفعت أشـد) فظنها تسأله ، تستفهم منه : أى زمان الحر أشد ؟ فقال لها : شهر ناجر ، (يريد شهر صفر) والجاهلية كانت تسمى شهور السنة بهذه التسمية ، فقالت : يا أبت ، إنى أخبرتك ولم أسألك.

وجلى أن الاختـلاف الذى يدور حول رد الأب لا يغيـر من طبيعـة الخطأ الذى وقعت فيه البنت ، وهو خطأ فى أسلوب التعجب .

الأعراب فقال : أو قد برئ الله من رسوله ؟ فأنا أبرأ منه ، فبلغ عمرَ رضي الله عنه مقالُ الأعرابي ، فدعاه فقال : يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ، ولا علم لي بالقرآن ، فسألت من يقرئني ؟ فأقرأني هذا سورة براءة : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ ﴾ ، فقلت : أو قد برئ الله تعالى من رسوله ، فأنا أبرأ منه ، فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابي ، وصحح له الآية ، ثم أمر عمر بعد ذلك أن لا يقرىء القرآن إلا عالِم باللغة ، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو [1].

وتحكي رواية أخرى أن الخطأ في هذه الآية الكريمة لم يكن على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وإنما كان على عهد زياد بن أبيّه ، وأنه كان نتاج محاولة منه للضغط على أبي الأسود حتى يقبل أن (يعمل أصولاً تضبط للناس لغتهم) [2] ، يقول ابن الأنباري : (وروى أيضاً أن زياد بن أبيّه بعث إلى أبي الأسود ، وقال له : يا أبا الأسود ، إن هذه الحمراء - يقصد الأعاجم - قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب ، فلو وضعت شيئاً يُصلِح به الناس كلامهم ، ويُعرَب به كتاب الله تعالى ، فأبى أبو الأسود ، وكره إجابة زياد إلى ما سأل ، فوجه زياد رجلاً وقال له : اقعد على طريق أبي الأسود ، فإذا مر بك فاقرأ شيئاً من القرآن وتعمد اللحن فيه ، فقعد الرجل على طريق أبي الأسود ، فلما مر به رفع صوته فقرأ : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ ﴾ بالجر ، فاستعظم أبو الأسود ذلك ، وقال : عز وجه الله أن يبرأ من

---

(١) نزهة الألبا ٨ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ١٢ .

رسـولـه ، ورجـع من حاله إلى زيـاد ، وقال : يا هذا قـد أجبتـك إلى ما سألت) [1] .

ويروى أبو الفرج الأصبهانى ما حدث بين زياد وأبى الأسود بصورة مختلفة ، إذ يجعل المـبادرة من أبى الأسود ، والرفض من زياد ، حتى يقع زياد فى تجربة تثبت له ضرورة تقنين اللغـة ووضع ضوابطها ، فهو يعكس إذًا مضمون الرواية السـابقة ، يقول أبو الفرج : (أول من وضع الغربية أبو الأسود الدؤلى ، جاء إلى زياد بـالبصرة فقال له : أصلح الله الأمير ، إنى أرى العـرب قد خالطت هذه الأعاجم وتغـيرت ألسنتهم ، أفتأذن لى أن أضع علمًا يقيمـون به كلامهم ؟ قال : لا ، قال : ثم جاء زيادًا رجل فـقـال : مات أبانا وخَلَّـف بنون ، فقـال زياد : مـات أبانا وخلف بنون ؟! رُدَوا إلىّ أبا الأسـود الدؤلى ، فَرُدَّ إليه ، فـقال : ضع للناس ما نهيتك عنه . فوضع لهم النحـو) [2].

ويذكر السيرافى والقفطى قصة أخرى تختلف عن الحوادث السابقة فى أن بطلها ليس عـربيـًا ، بل أعجـمى من أهل (نوبندجان) ، أو : (بوزنجان) هو الذى وقع فى الخطأ الـذى أثار عليه عاصفـة من الهزء به والسخـرية منه ، فرفض أبو الأسود أن يسـتجيب لمـشاعر السـخرية ، بالضحك من المخطئ ، ورأى أن يعالج أسـباب هذا الخطأ بضبط اللغة وتقنينها تيسـيرًا لتعليمهـا ، يقول السيرافى : (مر بأبى الأسـود سعد - وكان رجلاً فارسيًا من أهل بوزنجان ، كـان قدم البصرة مع جماعة من أهله ، فدنوا من قدامة بن مظعون الجـمحى ، فادعوا أنهم أسلموا على

---

(١) نزهة الألبا ٩ .

(٢) الأغانى ١٢/ ٣٩٩.

يديه ، وأنهم بذاك من مواليه - فمر سعد هذا بأبى الأسود وهو يقود فرسه ، قال : ما لك يا سعد لا تركب ؟ قال : إن فرسى ضالع ، فضحك به بعض من حضره ، قال أبو الأسود : هؤلاء الموالى قد رغبوا فى الإسلام ودخلوا فيه ، فصاروا لنا إخوة ، فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول (١) .

ويرتب جمهور المؤرخين لنشأة النحو العربى على هذه الروايات ، ونحوها ، نتيجة فى غاية الأهمية ، هى أنها كانت وراء ما اصطلحوا عليه بقولهم (وضع النحو) وتفسيرهم لهذا الوضع أن أبا الأسود بما مر به فى هذه الروايات من أحداث لم يجد مفرًا من التفكير فى (وضع) القواعد التى تنظم للناس لغتهم ، وتضبط لهم أساليبهم ، ومن ثم انصرف إلى (وضع) هذه القواعد بنفسه أو بتوجيه على كرم الله وجهه، إلى أن انتهى أخيرًا إلى تأليف بعض الأبواب والمصطلحات والتعريفات والتقسيمات أيضًا ، فهو يقسم الكلام إلى أقسامه الثلاثة المعروفة من أسماء وأفعال وحروف ، ويضع لكل منها تعريفًا ، ويقسم الأسماء إلى ثلاثة : ظاهر ومضمر ومبهم ، ويضع لكل منها تعريفًا ، ويقدم له أمثلة ، ويضع أبوابًا فى النحو عديدة منها : باب الفعل والمفعول ، والتعجب ، والمضاف ، وأدوات الرفع والنصب والجر والجزم ، والنعت ، والاستفهام ، بل من المؤرخين من يوشك أن يذهب إلى أنه قد وضع أبواب النحو كله (٢) .

---

(١) أخبار النحويين البصريين ١٢ - ١٤ ، ولم أجد أيا من هذين البلدين المذكورين : (نوبندجان) و (بوزنجان) فى معجم البلدان .

(٢) يقول السيرافى فى بعض رواياته : إن أبا الأسود قد وضع باب الفاعل والمفعول ، ويقرر أيضًا أنه قد وضع فى النحو كتابا (أخبار النحويين البصريين ١٤) . =

وهذا النحو من التصور لنشأة النحو العربى يشيع فى المأثورات اللغوية والتاريخية التى تعرضت لهذه القضية ، حتى أوشك أن يكون مسلمًا فيها الربط بين نشأة النحو العربى وهذه الأحداث الجزئية التى مرت بأبى الأسود الدؤلى ، وفى هذا تجاوز لمنطق التفكير العلمى وإهدار لأسس البحث فيه .

فإنه - أولاً - يجعل هذه الحوادث الفردية سببًا فى إدراك ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية وتناولها بالضبط والتقنين ، وكأن أحدًا لم يخطئ فى الحركات الإعرابية من قبل ، وكأن اللحن لم يلفت الأنظار منذ تاريخ قديم ، مع أن المأثورات اللغوية تؤكّد وقوع أنماط منه منذ العصر الجاهلى وعصر النبى [1] وتكشف عن الوعى بخطره على الأداء

= ويروى أبو الفرج الأصبهانى أن أبا الأسود قد أخذ عن على - ﷺ - أقسام الكلام الثلاثة ، وأن عليا قد رسم له أصول النحو كلها وأن النحويين قد نقلوا هذه الأصول وفرعوها (الأغانى ١٢ / ٣٩٨) .

وفى نزهة الألبا - لابن الأنبارى - رواية تقرر أن أبا الأسود لم يأخذ عنه - كذلك - تقسيم الأسماء إلى ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وهو المبهم ، ثم إن أبا الأسود - بجهد مستقل منه - قد وضع بابى العطف والنعت ، ثم بابى التعجب والاستفهام . (نزهة الألبا ٤ - ٥) .

وفى بعض مرويات القفطى ما يشير إلى أن من بين الأبواب التى وضعها أبو الأسود باب المضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم (إنباه الرواة ١ / ١٦) .

ويذكر أبو الطيب اللغوى أن أبا الأسود قد أخذ عن على - ﷺ - قواعد الرفع والنصب والجر (مراتب النحويين ٦) .

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ، فإن فيه ما يؤكد وقوع اللحن فى العصر الجاهلى ، وذلك شىء طبيعى لأن اللغة العربية شأنها شأن سائر اللغات مستوى أداء محدد ، وهذا المستوى يتطلب خبرة ودُربة ومرانًا ، ونقص الخبرة والدُربة يسلم بالضرورة إلى عدم التمكن من الأداء اللغوى ، ومن ثم وقوع الأخطاء (أى اللحن) فيه .
وانظر أيضًا : لمع الأدلة ٩٦ ، فإن فيه عدداً من النصوص التى تشير إلى وقوع اللحن فى عهد النبى أيضًا .
وثمة مرويات كثيرة عن وقوعه فى عهد خليفتيه : أبى بكر وعمر ﷺ .

اللغوى ، ولو أن اللحن فى اللغة العربيـة كان السبب فى (وضع) النحو لوجدنا فيـه محاولات تسبق أبا الأسود ، إما فى العـصر الجاهلى ، أو عصر النبى (ومن ثم فإن تصور أن بعـض الأحداث الجزئية الفردية التي وقعت لأبى الأسود أو لغيره من معاصريه كانت - وحدها - وراء وضع هذا العلم تصـور مسرف فى السـذاجة وفى الخطأ مـعـًا ، لأنه لا يربط نشأة العلم بالظروف الموضوعية التى خـتمت التفكير فيه ، ويجردها من الظروف ليحيلها إلى حماس فردى وغيرة شخصية)[١].

ثم إنه - ثـانيـًا - ضــد مـنطق التطـور الطبــيــعى فى الـعلوم الاجتمـاعية، وليس معقـولاً - ولا مقبولاً بحال - أن ينبـثق فجأة علم يتصل بالـلغة متكامل الأبعـاد ، محـدد المنهج ، دون سابق مـعاناة فى تحديد ظواهره ، وتشكيل قضاياه ، ورصـد اتجاهاته ، وبلورة سماته ، إذ إن اللغـة - كمـا هو مقـرر - ظاهرة اجتـمـاعيـة ، وتحليل الظواهر الاجـتـمـاعـيـة يتطلب مـرحلة طويلة من الـمعـاناة فـى تناول الظاهرة المدروسة، والتردد فى تشكيلها طبقـًا لتعدد علاقاتها وتنوعها ، و (من البديهيـات فى تاريخ الاختراعات أن المنهج الجديد يندر أن ينشـأ فجأة من لا شيء ، ويســبق الاخـتــراع الفنى عــادة بتطورات فى الـنظرية العلمية)[٢] . وفى حالتنا هذه ، لا تكون نشأة النحو على ما تصوره هذه الروايات أمرًا نـادرًا يدعو إلى الغرابة فـحسب ، بل إنه - وفق التـحليل الموضوعى - أمر مستحيل ، فلقد أثبـتت المقارنات العلمية الدقيقة بين مقولات هذه الروايات وبين ما ذكر فى مقابلها من كتاب سيبويه - الذى

---

(١) تاريخ النحو العربى ٤٢ .

(٢) اللغة فى المجتمع ٢/ ٢٨٥ .

يتأخر عنها قرابة قرن كامل على أقل تقدير - أن هذه الروايات من المستحيل أن تصدر عن عصر سابق على سيبويه ، وأنه لا مفر من نسبتها إلى عصور تالية له (١) .

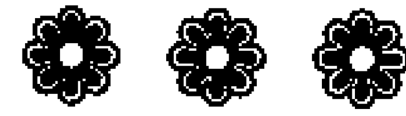
ثم إن هذا التصور - ثالثًا - يقطع بإمكان تجزئة المقدرة العقلية وتناقض أجزائها ومستوياتها من ناحية ، وإمكان الفصل بين هذه المقدرة وسائر الخبرات الإنسانية من أخرى ، هو يقطع بإمكان تجزئة المقدرة العقلية وتناقض أجزائها حين يقرر حدوث مثل هذا التفكير الذى يتناول هذا المستوى من النشاط اللغوى ، فيستخلص من آلاف الأحداث اللغوية الجزئية ضوابط تقننها فى قواعد كلية ، وبذلك يتسم بالقدرة المنهجية على التحليل والتركيب معًا ، فى الوقت الذى يعجز فيه عن رصد ظواهر كثيرة ، مجرد رصدها ، فى مجالات علمية شتى ، بما فى ذلك بعض مجالات البحث اللغوى نفسه ومستوياته ، وذلك تناقض لا سبيل إلى تصوره بل تقريره ، إذ القدرة العقلية لا تختلف خصائصها وإن تعددت الموضوعات والمواد التى تتناولها ،ولو دربت النتاج الفكرى فى أى عصر فإنك لن تجد فارقًا جوهريًا بين الخصائص العقلية التى شاركت فى بنائه ، وساهمت فى تكوينه . وهذا التصور يقطع أيضًا بإمكان الفصل بين المقدرة العقلية من ناحية وسائر الخبرات الإنسانية من ناحية ثانية ، حين يعزل هذه المقدرة عن بقية الخبرات ويتصورها طاقة مستقلة قائمة بذاتها لا علاقة لها بغيرها ، وكأن النشاط الإنسانى قابل للتجزئة ، وهذا كله خطأ ، (لأن الوجود الإنسانى كُلِّىٌّ بالضرورة ، والإنسان فيه لا ينفصل عن الظروف المحيطة به ، إذ تؤثر فيه ، ويؤثر

(١) انظر : تاريخ النحو العربى ٥ - ٩ .

فيها ، ومن ثم فإن من المستحيل دراسة قضية علمية - مهما بدت منعزلة عن الاحتكاك الاجتماعي - دون أن نضع في الاعتبار المستوى الفكري الذي أنتج هذه القضية ، ولا نستطيع الوقوف على هذا المستوى الفكري دون أن نلمس طاقات القدرات العقلية) (١) كما تتجلى في النشاط الفكري بأسره .

ثم إن هذا التصور أخيرًا - يأخذ بمقولات هذه الروايات دون محاولة حقيقية لتحليل أسانيدها ، ولو أن أصحاب هذا التصور توقفوا أمام هذه الأسانيد لوجودا فيها ما يفسر أسباب هذا الاختلاف وما صحبه من اضطراب - من ناحية - وما يشير إلى طبيعة الدور الذي قام به أبو الأسود من ناحية أخرى .

وهكذا يكون هذا التجوز قد أهدر - بصورة توشك أن تكون كاملة - أسس البحث العلمي ولم يلتزم بأصوله ، ومن ثم لم يضف - فيما نحسب - غير مزيد من الخلط في فهم هذه القضية ، والاضطراب في تحديد أبعادها .



ولقد امتد هذا التجوز لضوابط البحث العلمي وأصوله إلى محاولات بعض الدارسين المحدثين - من مستشرقين وغير مستشرقين - ممن راعهم هذا الاضطراب الشديد في الروايات ،وهذا الإسراف العظيم في معطيات المرويات ، وهذا الادعاء الخطير بوجود عديد من التفاصيل ليس من الممكن نشأتها بحال في تلك الفترة التي نسبت إليها ، ولا في ظل تلك الظروف التي قيل بنشأتها في رحابها ، فاضطروا إلى رفض

(١) المصدر السابق ٤٣ .

هذه الروايات بأسرها ورد مقولاتها ، لأن (طبيعة زمن على وأبى الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية ، والعلم الذى ورد إلينا من هذا العصر فى كل فرع علم يتناسب مع الفطرة ،وليس فيه تعريف ولا تقسيم ، وإنما هو تفسير آية ، أو جمع لأحاديث ، ليس فيها تبويب ولا ترتيب . فأما تعريف وتقسيم منطقى فليس فى شىء مما صح نقله إلينا من عصر على وأبى الأسود ، وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شىء إلى على بن أبى طالب) [1].

وهذا الموقف - من رفض نسبة هذا النتاج النحوى الذى قررته تلك الروايات إلى عصر أبى الأسود لتناقضه مع خصائص العصر نفسه : منهجًا ومادة معًا - أمر نقبله ، ولا نجد فيه تجاوزًا ولا خطأ ، ولكن التجاوز والخطأ يتسم ما بعد ذلك من محاولة تقديم دليل لما تقدمه هذه الروايات من تفسير لنشأة النحو العربى ، فإن هؤلاء الدارسين حين حاولوا تقديم هذا البديل ذهبوا إلى الأخذ بأحد افتراضين ، لا سبيل إلى إثباتهما ، بل لعل كثيرًا من الظواهر والحقائق تنهض بما يوشك أن يكون نفيًا لهما .

الافتراض الأول :

إن نشأة النحو العربى ليست وليدة البنية الثقافية للبيئة العربية وحدها ، وليست نتاجًا خالصًا للثقافة العربية فى ذاتها ، وإنما هى ثمرة شجرة تمتد جذورها فى ثقافات أخرى غير عربية .

ما هى الثقافات التى كان لها الفضل - عند أصحاب هذا الافتراض - فى نشأة النحو العربى ؟

---

(١) ضحى الإسلام ٢/ ٢٨٥ .

هنا نجد ثلاث إجابات تختلف اختلافًا بعيدًا :

الإجابة الأولى :

يذهب أصحابها إلى أن النحو العربى قد تأثر - فى نشأته - بالنحو السريانى ، ولعل أقوى الذاهبين إلى هذا الرأى الدكتور حسن عون ، مستندًا إلى أن (أبا الأسود قد اتخذ بيئة العراق موطنًا ، وكان بها واليًا إداريًا ، وفيها عالمًا لغويًا ، وزعيمًا دينيًا ، ونحن نعلم أن هذه البيئة كانت قبل الفتح العربى وبعده مغزوة باللغة السريانية وبالمعارف السريانية ، وكانت إلى جانب ذلك آهلة بالعلماء السريان وميدانًا لدراساتهم ومناقشاتهم وجدلهم ، لا فى الناحية الدينية أو الفلسفية فقط ، ولكن فى مختلف العلوم الإنسانية ، ومنها اللغة والنحو ، ونعلم أيضًا أن اللغة العربية قد تعرضت بعد اتساع الفتوح الإسلامية إلى نفس الأزمة التي تعرضت لها اللغة السريانية فى خلال القرنين الرابع والخامس بعد الميلاد : ظهور لغات أخرى فى ميدان الحديث والكتابة ، وانتشار اللحن بين الناطقين ، والخوف من أن يمتد اللحن إلى نصوص الكتاب المقدس ، هذه هى مظاهر الأزمة التى مرت بها اللغة السريانية فى القرنين الرابع والخامس الميلادى ومرت بها اللغة العربية بعد اتساع الفتوح ، ولقد كان من نتاج هذه الأزمة عند السريان أن فكروا فى وضع ضوابط شكل كتابهم المقدس ، ولم تكن هذه الضوابط سوى طريقة النقط التي استعملها أبو الأسود الدؤلى فى شكل القرآن)[1] . (وإذًا ، فالمقدمات متشابهة ، والظروف متشابهة ، والنتائج متشابهة ، وكلا العملين قد حدث فى بيئة واحدة ، أليس من العناد إذًا أن نقول : إن أبا

---

(١) اللغة والنحو ٢٤٩ - ٢٥٠ .

الأسود الدؤلى لم يستمد طريقة نقط الشكل من السريانيين الذين سبقوه بنفس العمل) [١].

وليس من قبيل العناد أن نقرر أن كل ما قيل لا يثبت أن أبا الأسود قد تأثر بالنحو السريانى ، ومن ثم يظل ما قيل مجرد فرض لا دعامة له ولا دليل عليه ، ذلك أن ثمة فارقًا أساسيًا بين نقط المصحف ونشأة النحو ، فضبط المصحف بالنقط كان نتاج الإحساس بوجود ظاهرة لغوية محددة هى تعاقب الحركات فى أواخر الكلمات ، وعلى فرض أن أبا الأسود قد تأثر بالسريان فى طريقة الضبط الآلية فلا مجال للقول بأن ثمة اتصالاً بين ذلك وبين الإحساس بوجود الظاهرة نفسها ، فإن وجود الظاهرة قديم ، والإحساس به معروف ، والخطأ فيها ثابت منذ مراحل ما قبل الإسلام ، وهكذا مهما قيل من إفادة أبى الأسود من السريان فى ضبط المصحف فلا سبيل إلى تجاوز هذا الموضوع المحدد إلى ادعاء تأثر النحو العربى بالنحو السريانى جملة [٢] .

الإجابة الثانية :

ويرى أصحابها أن النحو العربى قد تأثر - منذ مراحله الأولى - بمؤثرات إغريقية ، بل إن منهم (من قال إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب) [٣] ، ولا يكتفى هؤلاء بتقرير هذه الحقيقة وحدها بل يتجاوزون ذلك إلى تحديد عناصر بعينها من القضايا النحوية تأثرت بمؤثرات يونانية ، ومن ذلك تقسيم الكلمة : إلى أقسامها الثلاثة :

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر تحليل هذا الموضوع فى : تقويم الفكر النحوى ٧٠ - ٧٢ .

(٣) نقلاً عن الأستاذ (ليتمان) فى محاضراته ، انظر : ضحى الإسلام ٢/ ٣٩٢.

الاسم والفعل والحرف ، فإن (الحقائق الموضوعية تكشف عن امتداد هذا التقسيم إلى أصل ميتافيزيقى هو التقسيم الأفلاطونى للموجودات ، فإن أفلاطون - فى مجال بحثه لمشكلة الوجود والعدم - قسم الموجودات إلى (ذوات) و (أحداث) وجعل اصطلاح (الذات) أو (الذوات) يتضمن الأمور المادية أو المعنوية ، كالكرسى والحجرة ، والعدل والرحمة ، وجعل اصطلاح (الأحداث) ينصبّ على الأفعال التى تقع فى زمن خاص كالضرب الذى يقع فى زمن خاص ، تشير إليه كلمة : ضرب أو اضرب ، مثلاً ، ولابد من وجود علاقات بين الأحداث والذوات بعضها وبعض ، فمثلاً لابد من وجود علاقة بين الضرب والشخص الذى يضرب ، أو بين الولد والبيت الذى يوجد فيه ، ولا شك أن كلا من الضرب والولد موجود وجودًا واقعيًا، أما العلاقة فمجرد اعتبار ذهنى ... وقد قسم أفلاطون الألفاظ فى لغته الإغريقية على أساس دلالتها على هذه الموجودات ، فقال بأن الكلمة قسمان (اسم) وهو ما يدل على ذات ، و (فعل) وهو ما يدل على حدث ، وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات الحدث سماه أفلاطون (العلاقة). ومن هذا الوجه يتضح أن النحاة قد اعتمدوا الأساس الذى ينهض عليه تقسيم أفلاطون للموجودات - وهو للدلالة - وجعلوه أساس تقسيمهم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة ، كذلك أخذوا بالاتجاه الأفلاطونى فى تقسيم الكلمة فى اللغة الإغريقية من اعتبار الحروف مجرد علاقات أو روابط، فاكتفى معظمهم فى تعريف الحرف بأنه ما يدل على معنى ليس باسم ولا فعل ، أو ما لا يدل على معنى فى نفسه، أو ما دل على معنى فى غيره ، دون ملاحظة أن الحروف فى

العربية لها دلالتها المعجمية الخاصة التى لا سبيل إلى تجريدها منها ، والتى تفيدها مع السبك التركيبى ومن قبله أيضًا) [١].

وكما يرتد تقسيم النحاة للكلمة إلى أصل ميتافيزيقى إغريقى ، يمتد تقسيمهم للكلام أيضًا إلى الأصل نفسه ، وإن كان صاحبه فى هذه المرة أرسطو وليس أفلاطون ، ذلك أن أرسطو يقسم الألفاظ - من حيث الإفراد والتركيب - إلى مفرد ومركب (والمفرد) عنده ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وأما (المركب) فهو ما يدل على جزء معناه، وقد أضاف إلى ذلك الشراح الإسلاميون قسمًا ثالثًا هو (المؤلفً) وفرقوا بين كل من (المركَّب) و (المؤلَّف) بأن المركَّب هو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه ،وأن المؤلَّف هو ما يدل جزؤه على جزء معناه ، وهذا الفارق الدقيق هو الذى لحظه النحاة الذين يفرقون بين (الكلام) و (الجملة) و (التركيب) بحيث يصح أن نرد هذه التفرقة النحوية إلى أصلها الميتافيزيقى الأرسطى كما عرفه العالم الإسلامى [٢].

وادعاء تأثر النحو العربى فى نشأته بمؤثرات يونانية استنادًا إلى تماثل الأسس التى انبنى عليها تقسيم (الكلمة) و (الكلام) فى اللغة العربية مع ما يقابها في اللغة الإغريقية أو الفلسفة اليونانية ، تجاوز لا سبيل إلى إقراره ، فإن التشابه فى الحقائق العلمية لا يسلم إلى القول بالتأثر بالضرورة ، فإن دراسة التأثير والتأثير أكثر تعقيدًا وأعمق خطرًا من أن تعتمد على مجرد التشابه وحده ، فقد يصل علماء مختلفون إلى نتائج متماثلة ، دون أن تكون ثمة صلة بينهم ، كما قد يأخذ التأثر

---

(١) انظر : تقويم الفكر النحوى ٨٠ - ٨١ ومصادره .

(٢) المصدر نفسه ٨١ - ٨٢ .

شكلاً مغايراً إلى درجة التناقض مع المصدر المؤثر ، ومن هنا فإن القطع بالتأثير والتأثر بين اللغات المختلفة فى مجال الفكر لايقف عند حدود الأفكار المتشابهة ، ولا سبيل معه إلى اعتبار التشابه ، أو حتي التطابق ، دليلاً قاطعًا على التأثر ، كما لا مجال فيه لاعتبار الاختلاف ، أو حتى التناقض ، سببًا للحكم بالأصالة ونفى كل تأثير ، وإلا كان ذلك ضربًا من التجاوز لأصول البحث العلمى وإهداراً لمقوماته، وهكذا لا مفر - للوصول إلى اليقين فى هذا المجال - من المرور بمراحل ثلاث :

الأولى : تحديد الموضوع ، وبلورة أفكاره وعناصره ، والكشف عن خصائصه واتجاهاته ، سواء فى اللغة التى ينسب إليها التأثير أو تلك التى ينسب إليها التأثر .

الثانية : القطع بأسبقية الأفكار فى إحدى اللغتين وتأخرها فى الأخرى وبالطبع فإن أسبقية الأفكار يجب أن تكون فى اللغة التى ينسب إليها التأثير ، والتأخر ينبغى أن يكون فى اللغة التى ينسب إليها التأثر .

الثالثة : تحديد الطرق التى سلكتها الأفكار السابقة من لغتها حتى انتقلت - فى صورتها المباشرة أو غير المباشرة - إلى المتأثرين بها فى اللغات الأخرى .

إنه بدون المرور بهذه المراحل الثلاث مجتمعة تظل دعوى التأثير والتأثر مجرد فرض لا مجال لإقراره فى البحث العلمى .

ومن الجلى أن تقرير تأثر النحو العربى فى نشأته بمؤثرات يونانية استناداً إلى تماثل الأسس التى انبنى عليها تقسيم الكلمة والكلام فى العربية والإغريقية لا يستند إلى دعامات يقينية ، إذا اكتفى بتحديد شكل

التماثل وبيان أسس التشابه فحسب ، دون أن يتتبع الطرق التى سلكتها هذه الأفكار حتى وصلت إلى النحاة العرب من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإن تعريف (الكلمة) و (الكلام) وتحديد أقسام كل منهما لم يكن الموضوع الأول الذى شغل النحويين العرب حتى يقال إنهم قد التفتوا - منذ المراحل الأولى للدراسات النحوية - إلى تناول النحو بالدرس بفضل هذه المؤثرات غير العربية ، ولا يكاد يوجد فى تاريخ النحو - أو فى مادته - ما يشير إلى أن هذه الموضوعات كانت محور بحوثه الأولى، ومن ثم يطل ادعاء تأثر النحو العربى - فى نشأته - بمؤثرات يونانية ، مجرد فرض لم ينهض دليل واحد على صحته .

أما الإجابة الثالثة :

فترى أن النحو العربى قد تأثر - منذ نشأته - بما كان للهنود من نحو ، ويذكر البيرونى فى (تحقيق ما للهند من مقولة ، مقبولة فى العقل أو مرذولة) [1] أن أحد ملوكهم - واسمه (سملواهن) وبالفصيح (سابتاهن) - كان يومًا فى حوض يلاعب فيه نساءه ، فقال لإحداهن : مَاودَ كَنْدَهَى ، أى لا ترشى علىَّ الماء ، فظنت أنه يقول : مُودَ كَنْدَهى ، أى : احملى حلوى ، فذهبت ، فأقبلت بها ، فأنكر الملك فعلها ، وعنفت فى الجواب ، وخاشنت فاستوحش الملك لذلك، وامتنع عن الطعام كعادتهم ، واحتجب إلى أن جاء أحد علمائهم، وسلى عنه بأن وعده تعليم النحو وتصاريف الكلام ، وذهب هذا العالم إلى (مهاديو) مصليًا ، مسبحًا ، وصائمًا متضرعًا، إلى أنه ظهر له وأعطاه قوانين يسيرة ، كما وضعها فى العربية أبو الأسود

(١) تحقيق ما للهند من مقولة ١٠٥ .

الدؤلى) هكذا - إذاً - نشأ النحو الهندى فى تصور البيرونى ، وهكذا - أيضًا - نشأ النحو العربى عنده ، وجلى أن البيروني لم يقطع بتأثر النحو العربى فى نشأته بالنحو الهندى ولكن من الدارسين المحدثين من رأى أن من المحتمل أن تكون حكاية أبى الأسود قد وضعت فى العربية على نمط الحكاية الهندية ، ولعل مما يرجح هذا الظن أن الحكاية العربية مختلفة الأشكال ، متعددة الرواية ، فمن قائل إن على بن أبى طالب هو الذى أوعز إلى أبى الأسود بوضع النحو ، ومن قائل إنه عمر ابن الخطاب ، ومن قائل إنه زياد بن أبيه ثم من قائل إن سبب وضع النحو أن قارئًا قرأ : « أن الله برىء من المشركين ورسوله » ، ومن قائل إن ابنة أبى الأسود قالت : ما أحسنُ السماءِ ، تريد التعجب فقال لها : نجومُها ، يظنها تستفهم ، فقالت : يا أبت ، إنما أخبرك ولم أسألك ، فقال لها : إذن فقولى : ما أحسنَ السماءَ . . إلخ ما قالوا: مما يحمل على الشك فى القصة ، ثم هناك شبه بين ذهاب الهندى إلى مهاديو مصليًا مسبحًا وبين ذهاب أبى الأسود إلى على بن أبى طالب يسأله المعونة فى وضع النحو) (١).

وواضح أن بين القصتين نقاط تلاق بحيث يمكن اعتبارهما معًا صورتين لفكرة واحدة ، فهما تبدآن بخطأ تركيبى يغير الأساليب ويصيبها بالاضطراب الأمر الذى يخلق مشكلة لغوية عند أبطال القصتين : الملك الهندى من ناحية ، وأبى الأسود من ناحية ، وهذه المشكلة اللغوية لابد لها من حل ، فيلجأ الأبطال إلى زعامة دينية يستلهمونها ، فلا تجد الزعامة الدينية سبيلاً غير التفكير فى وضع قواعد تصون اللغة وتحميها

---

(١) ضحى الإسلام ١/ ٢٤٥ .

من الخطأ ، وبرغم نقاط التشابه العديدة هذه بين القصتين فإنه لا مجال للتسليم بتأثر النحو العربى - فى نشأته - بالنحو الهندى ، إذ أقصى ما يمكن التسليم به - مع فرض صحة هذه الروايات ، وافتراض انتقالها من الهندية إلى العربية - أن محاولة (تفسير) نشأة النحو العربى قد تأثرت بمؤثرات هندية ، وثمة فرق شاسع بين تأثر (محاولات تفسير نشأة النحو) و (تأثر) النحو نفسه ، إن تفسير النشأة عمل تاريخى ، وهو يخضع بالضرورة للمنهج الاستردادى ، أما النحو فعلم تصويبى ، ومنهجه بالضرورة وصفى تحليلى ، وفى الخلط بين المجالين فساد للإدراك الموضوعى وتجاوز لمقومات البحث العلمى .

وإذا كان التحليل الدقيق للقصتين لا يقرر تأثر النحو العربى فى مراحله الأولى بالنحو الهندى ، فإن من الدارسين المحدثين من ذهب إلى عكس ذلك مستنداً إلى ما ارتآه من التحليل الموضوعى لكتاب سيبويه - أقدم ما نقل إلينا من المؤلفات النحوية - مقارناً بما تصوره من خصائص للبحث النحوى اللغوى السنسكريتى (١) ، وجلى أن هذا الاتجاه - مع فرض صحته ، جد بعيد (٢) ، ولا دليل فيه على تأثير

(١) لعل أهم من ذهب إلى هذا الاتجاه الدكتور عبد الرحمن أيوب ، فى مذكراته عن الدراسات اللغوية العربية ، حيث قرر أن كتاب سيبويه ، على عكس كتب النحويين المتأخرين ، قد تميز بالخصائص الثلاث التى تميز البحوث اللغوية الهندية وهى :

١ - العناية بدراسة الأصوات .

٢ - عدم الاهتمام بالنظريات والتقسيمات العقلية .

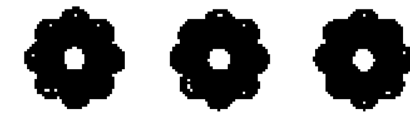
٣ - الاعتماد على أشكال الألفاظ فى تقسيمها إلى أنواع .

ورأى الدكتور أيوب أن تأثر سيبويه - فى كتابه - بالمؤثرات الهندية ، هو سبب اختلاف كتابه عن الكتب المتأخرة التى تأثرت - على العكس من ذلك - بمؤثرات إغريقية .

انظر : محاضرات فى علم اللغة ص٧ .

(٢) انظر : البحث اللغوى عند الهنود وأثره على اللغويين العرب ١٥٤ - ١٦٠ .

النحـو العربى - فى نشـأته - بالنحو الهندى ، فـإن بين نشأة النـحو وكتاب سيبويه أجيالاً عديدة ، وما يصح ادعاؤه بالنسبة للكتاب لا سبيل إلى التسليم به قبله بسنوات طوال تبلغ القرن أو تزيد .



الافتراض الثانى (١) :

أنه ليس لأبى الأسود الدؤلى ، ولا لجيـلين بعده ، أثر فى النحو، وأن ادعاءه وجود تأثير من نوع ما لأبى الأسود ، أو لمن بعده من تلاميذه ، أو لمن بعدهم من تلاميذهم ، أمر لا يمكن قبـوله بيسر ، إذ لا يستساغ القـول بأن العـرب فى تلك الفـتـرة المـبكرة تاريخـيـًا قـد تمكنوا من الاشتغـال بالعلوم ووضع القواعد (٢) ، ويمضى هؤلاء فيبنون على هذا الفرض نتيجة فى غاية الأهمـية ، هى أن أقدم نحوى يمكن أن يُعتَد به- ومن ثم يرد بصورة أو بأخـرى - القول بنشأة النحو إليـه - هو عبد الله ابن أبى إسحـاق الحضرمى المـتوفى سنة ١١٧ هـ (٣) ، ولتـأييـد هذا الفرض اتبع هؤلاء منهجـًا محددًا حاولـوا من خلاله وبوساطته تتبع كتب النحـو الباقـية بأيدينا لنعـلم أقدم عـالم نسب إليه رأى نحـوى فى هذه الكتب، وبالطبع كان أقـدم هذه الكتب كتاب سيبـويه ، وأقدم من نسب إليه سيبويه رأيـًا ابن أبى إسحاق .

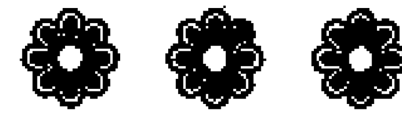
---

(١) انظر ص ١٥ من هذه الدراسة .

(٢) انظر بحـث الأسـتـاذ إبراهيم مصطفى فى مـجلـة كليـة الاداب ، المجـلـد ١٠ جزء ٢ ص ص١-٦ .

(٣) انظر فى ترجمـته : طبقات فـحول الشعراء ، والمـعارف ، مراتب النحويـين ١٢ ، أخبار النحويين البصريين ١٩ ، طبقات النحـويين واللغويين ، الفهرست ٦٢ ، نزهة الألبا ١٨ ، إنباه الرواة ٢/ ١٠٤ ، تهـذيب التهذيب ٥/ ١٤٨ ، النجوم الزاهرة ١/ ٣٣ ، بغيـة الوعاة ٢٨٢، خزانة الأدب ١/ ١١٥.

وهذا اتجاه غير صحيح ، إذ يعتمد على فرض لا يدعمه غير أسلوب من أساليب الاستقصاء غير الدقيق ، ومن المؤكد علميًا أن كتاب سيبويه ليس أقدم المؤلفات النحوية على الإطلاق وإن كان أقدم ما وصل إلينا من هذه المؤلفات ، ومن الثابت تاريخيًا أن ثمة كتبًا فى النحو منسوبة إلى أجيال سابقة على سيبويه ، بيد أنها لم تصل إلينا (١)، ثم إن من المفروغ منه أن مرحلة النشأة العلمية قد لا تكون لها إلا قيمة تاريخية فحسب ، بمعنى أن العلماء الذين يسهمون فى هذه النشأة قد يتجاوزهم التطور العلمى بسرعته المضاعفة ، ومن ثم لا نستطيع أن نجد لهم تأثيرًا منهجيًا حقيقيًا بعد أجيال قلائل من متابعة البحث فيما جد بفضلهم من علوم ، وهكذا تختفى أسماؤهم أو تكاد ، فلا تجد لها ذكرًا إلا حين تُبحَث فى تاريخ نشأة العلوم وخصائصها فى مراحلها الأولى .



وهكذا نخلص إلى أن النحو - شأنه شأن بقية علوم اللغة - لا يمكن أن ينشأ بناء على الرغبة الشخصية لفرد مهما كانت قدرته العقلية، ومهما بلغ حماسه وتوهجه وغيرته ، فإن العلم - وبخاصة فى مجال الدراسات الإنسانية ذات الطابع الاجتماعى - إنما ينشأ تعبيرًا عن حاجات اجتماعية فى محاولة لتلبية هذه الحاجات ، وأى رؤية مخالفة لذلك - فضلاً عن مخالفتها التى لا مفر منها للواقع الذى كان والذى

---

(١) إذا تجاوزنا تعليقة أبى الأسود - تلك التى يمكن أن تعد أقدم تدوين يتضمن ملاحظات عن عملية نقط المصحف التى قام بها - فإن ثمة عدداً من المؤلفات النحويةالتى ورد ذكرها قبل سيبويه ومن ذلك مؤلفات عيسى بن عمر التى ذكر بعض المؤرخين أنها بلغت نيفا وسبعين مصنفا (وفيات الأعيان ٣/ ١٥٥) ومؤلفات معاذ بن مسلم الهراء (إنباه الرواة ١/ ٣٩٠) فضلا عما نسب إلى الخليل بن أحمد من آثار .

لابد أن يكون - تضلل فى فهم الحقائق وتزيف صورتها بما تقدمه من لأن النحو - كما قلنا غير مرة - علم لغوى تلده الحاجة الاجتماعية ، ولا مجال لتصور نقل الحاجات الاجتماعية من بيئة إلى بيئة ، وهو علم يعالج الظواهر الاجتماعية ، أو بتعبير أدق تأثير بعض الظواهر الاجتماعية على اللغة ، والعلاج لا يوصف إلا عند وجود المرض ، ومستحيل أن تصف علاجًا فى العربية لمرض لا وجود له فيها ، وهكذا يجب أن ننتهى إلى أن تلك الصور من التجاوز - فضلاً عن كل ما قلناه فيها - لا تتسم فقط بالبعد عن رؤية ما كان ، بل إنها تتصف أيضًا بأنها أدخل فى مجال فرض ما لا سبيل له إلى أن يكون .

ما السبيل إذن إلى معرفة نشأة النحو العربى ؟

نحسب أن من الواجب - حتى يمكن تصور ما كان على نحو قريب بالفعل مما كان - أن نبدأ بمقدمتين تتكاملان :

الأولى :

أنه لا لغة بلا قواعد ، إذ اللغة - بالضرورة - مجموعات تتكامل من المستويات ، على نحو ما فصلنا القول فيه من قبل (١) ، ومن ثم فإنها تتضمن مجموعات تتآزر من الضوابط والنظم ، ولا سبيل إلى تصور لغة ، من أى نوع ، من غير قوانين تضبط مستوياتها ، وتنظم أساليبها .

---

(١) انظر عرضنا لمستويات اللغة وعلومها فى كتابنا : المدخل إلى دراسة النحو العربى ، الجزء الأول ص ٢١ - ٥٢ .

والثانيـة :

أن الناطقين باللغـة يدركون وجود قـواعد لها وإن لمْ يقـفوا - في كثير من الأحـيان - على تفصيلاتها ، وبوسعك أن تتـأمل - مثلاً - لغة الطفل ومـراحلها ، فـسوف تلحظ أن المـحيطين به - من أفـراد البيـئة اللغوية - (يصححـون) له ما يقع فيه من أخطاء ، وإن لم يكونوا على (علم) بسـبب كـونها أخطاء ، وهم يُـعلّمون الطفـل اللغة من خـلال النماذج اللغـوية الصحـيحة ، ويرفـضون ما قـد يقدمـه من صيغ ، أو تراكيـب ، أو جمل ، أو أساليـب لا تتسم بالصـحة ، وإن لم يعـرفوا السبب الذى يجعل بعض النماذج صحيحة وبعضها غير صحيح .

ومقتضى هذا أن في القواعد اللغوية مرحلتين :

المرحلة الأولى :

مرحلة (الإدراك التلقائى) لوجـود قواعد ، وهو إدراك تستطيع أن تصفه بأنه (تطبيقى) أكثر منه تجريدى ، أى أنه يتم من خلال استيعاب النماذج اللغوية وليس بالبـعد عنها ، وهو السبب فى قبـول ما يقبل من هذه النماذج ، ورفض مـا يرفض فيها ، من غـير تبرير ذهنى مـقبول أو رفض ، ثم هو إدراك يمكـنك أن تسـمـه بأنه (جـزئى) وليس . . . . كليًا ، فـإنه قد لا يسـتطيع أن يصل إلى حكم عـام يشمل أحداثًـا لغوية متعددة ، بيد أنه قادر دائمًا على التـعامل مع الأحداث اللغوية المتعددة - كمـا حدث منها على حـدة - بالتصويب أو بالتـخطئة . وهو إدراك فى مقدورك أن توسع دائرته بحيث يوشك أن يكون (صفة للمتمكنين) من اللغة ، وليس خصيصة لفريق من الباحثين فيها .

المرحلة الثانية :

مرحلة (الوعى العقلى) بالقواعد ، وهى مرحلة تتميز بالرؤية التجريدية التى تحكم كل تطبيق ، وهى رؤية قادرة على (الإحاطة الشاملة) دون أن تتوه فى خضم الجزئيات ، ولكنها - فى مقابل ذلك محدودة فى نطاق الباحثين فى اللغة ، وليس صفة لكل الناطقين بها .

ومرحلة الوعى العقلى لا تتسم بالقدم كما تتسم بذلك مرحلة الإدراك التلقائى ، فإن هذه المرحلة الأخيرة هى التى تحفظ للغة قدرتها على البقاء والاستمرار ، وتصونها من الاضطراب ، وتنأى بنشاطها عن التخبط ، ولا سبيل إلى تصور لغة لا يكون لدى الناطقين بها إدراك لقواعدها ، وإن كان - فى مقابل ذلك - من الممكن بقاء اللغة ، واستمرارها ونموها دون معرفة عقلية كاملة بقواعدها .

ومرحلة الوعى العقلى بالقواعد متأخرة بالضرورة عن مرحلة الإدراك التلقائى لها ، وهى مرحلة لا توجد فجأة ولا تنشأ فى لحظة واحدة ، ولا تتم بأساليب غيبية ، فإن كل ذلك يختلف مع طبيعة المادة التي تتناولها ، وهى (اللغة) فإن محاولة الإحاطة بالخصائص اللغوية لأى مستوى من مستوياتها يتطلب قدرة على (التجريد) وعلى (التقعيد) معًا ، والقدرة على التجريد تستلزم التزام منهج فكرى يعتمد على كلية التناول ، حتى يستطيع أن يصدر أحكامًا تتصف بالشمول ، كما تستلزم - فى الوقت نفسه - إحاطة دقيقة بالجزئيات ، وإدراكًا موضوعيًا لما بينها من علاقات . والقدرة على التقعيد تتطلب مقدرة على صياغة الظواهر مهما تشابكت علاقاتها وتنوعت أساليبها ، فى قواعد كلية تحيط بها وتدل عليها ، وليست هذه القدرة على (التجريد) و (التقعيد)

صفة لكل الناطقين باللغة ، بل هى خصائص فكرية لصفوة بعينها هى القادرة على أن تسهم فى بناء صرح البحوث العلمية ، سواء فى المجالات اللغوية أو غير اللغوية .

إن ميلاد مرحلة الوعى العقلى بقواعد اللغة نتاج مجموعات متضافرة من الظروف التي تتلاقى آثارها وتتحالف نتائجها على خلق المناخ الملائم ، الذى يعمل فى النهاية على جذب القدرات العقلية القادرة على نقل القواعد اللغوية من عالم الإحساس الغامض ، الهلامى، الجزئى، التطبيقى ، غير التفصيلى ، بيد أن هذه القدرات لا تقوم بهذا الدور دفعة واحدة ، وإنما فى مرحلة تطول وتقصر بحسب تأثرها بالظروف الموضوعية المصاحبة لها . وسنحاول أن نلقى نظرة عجلى على هذه الظروف التي كانت نشأة النحو استجابة لدواعيها ، ثم نلم بصورة عجلى بتلك المراحل التى قطعها النحو حتى عصرنا .

الظروف الموضوعية لنشأة النحو العربى :

بعد استقرار موجة الفتوح الإسلامية الواسعة ، وبدء عمليات التحول الدينى الهائلة فى تاريخ الشعوب المفتوحة ، بدأت (المشكلة اللغوية) - إذا صح هذا التعبير - تفرض نفسها على القادة السياسيين والمفكرين الإسلاميين ، لقد كانت جذور المشكلة موجودة من قبل ، حتى مع صلصلة السلاح وقعقعة السيوف ، بيد أن طبيعة العمليات العسكرية لا تتيح فرصة للالتفات إلى شيء آخر أثناء القتال ، حتى إذا وضعت الحرب أوزارها وهدأت الأمور واستقرت الأوضاع بدأت المشكلة اللغوية تأخذ طابعًا أشد إلحاحًا بفعل عاملين مختلفين :

العامل الأول :

اجتمـاعى وهو يتمثل فى ذلك الاختلاط العـميق العظيم الذى نشأ بين القبائل العـربية وبين غير العرب ممن فـتح الله بلادهم للمسلمين . ولم يكن ممكنًا أن يحدث هذا الاختلاط الاجـتماعى ثم لا يتخذ له لغة تعبر عنه وتقـضى حاجاته ، ولقد يتـصور البعض أن القبـائل العربية لم تختلط بالشعوب المفتوحة ، وأن الجيوش العربية ظلت محتفظة بطابعها العربى الخالص فى تلك المدن التى أقيمت لها بعيدًا عن مناطق التجمع السكانى فى الشـعـوب المـفتـوحـة ، وهذا الكلام صحـيح إلى مـدى محدود، فقد حرصت الجيوش العربية أول الأمر على الإقامة فى مناطق شبه مقفلة ولكن ذلك لم يهون من قـيمة هذه المشكلة اللغوية ، لأن هناك فى تلك القـواعد الكثيـر من العبـيد والإماء والخـدم والتجـار والطهاة. . وغيرهم ممن كانوا يقدمون خدمات شتى للجيوش الإسلامية، وهذه الطبقة الكبيرة التى احتاجت إليها الجـيوش الفاتحة لم تلبث أن تضخمت ، حين دفع الاستقـرار ألوف الناس إلى النزوح إلى تلك القواعد التى مـا لبثت أن أصبحت المدن الكبرى فى العالم الإسلامى[١] .

والعامل الثانى :

دينى ، ويتلخص فى أن العرب قد أرادوا أن ينشروا الإسلام بين الشعوب المـفتـوحـة ، ومحـور الإسلام هو الـقرآن ، وهو نص عـربى ، ومن الضرورى على كل مـسلم ومسلمة أن يقـرأ منه آيات كل يوم ، ومن ثم لابد له من الإلمـام من اللغة العـربية ولـو بقدر يمكنه من الوعى بهـذه الآيات ، وهكذا أصبح تعلـم اللغة العربيـة (قضيـة دينية) إذ هى التى

(١) تاريخ النحو العربى ٥٥.

تمثل ركيزة الوحدة الفكرية بين المسلمين جميعًا ، وهكذا (لم يحدث حدث فى تاريخ العربية أبعد أثرًا فى تقرير مصيرها من ظهور الإسلام ، ففى ذلك العهد ، قبل أكثر من ١٣٠٠ عام ، عندما رتل محمد - ﷺ - القرآن على بنى وطنه بلسان عربى مبين ، تأكدت رابطة وثيقة بين لغته والدين الجديد ، كانت ذات دلالة عظيمة فى مستقبل هذه اللغة، ولا ينحصر هذا فى المقام الذى أخذته العربية منذ ذلك الوقت فى العالم الإسلامى كافة - من حيث صارت لغة الدين والحضارة على الإطلاق - بل يتجاوزه بمقدار أعظم إلى النتائج التى تركتها غزوات الفتح على أيدى عرب البوادى تحت راية الإسلام فى لغتهم) (١).

ولكن كلاً من هذين العاملين قد أحدث أثرًا مناقضًا للآخر ، فإن العامل الاجتماعى قد أسلم إلى خلق لغة مشتركة للتفاهم بين الأجناس المختلفة فى المجتمعات العديدة فى الدولة الإسلامية ، وقد استعانت لغة التفاهم المذكورة بأبسط وسائل للتعبير اللغوى ، فبسطت المحصول الصوتى وصوغ القوالب اللغوية ، واستغنت بذلك عن مراعاة أحوال الكلمة وتعريفها كما ضحت بالفرق بين الأجناس اللغوية ، واكتفت ببعض القواعد التقليدية الثابتة فى مواقع الكلام للتعبير عن علاقات التركيب (٢) ، وربما كانت هذه اللغة المشتركة التى فرضتها الظروف الاجتماعية فرضًا السبب الأساسى فى تحرير لهجات الخطاب بين القبائل العربية من كثير من قيود الصوغ والتركيب ، ثم كانت اللغة المشتركة ، واللهجات المتحررة ، الأساس الذى انبنت عليه اللهجات العربية من بعد.

---

(١) العربية ١ .

(٢) العربية ١ .

أمـا العامل الدينـى فقـد أحدث أثرًا مـناقضًـا لمـا أحدثه العـامل الاجتماعـى ، إذ أدرك خاصة المسلمين أن المشكلة اللغـوية قد فرضت نفسهـا بإلحاح على المجتمع ، وأنه لابد من حل سـريع لهذه المشكلة يضمن وحـدة هذا المجتمع وترابطه ، وإذا كـانت الظروف الاجتمـاعية تدفع إلى خلق لغـة واحدة تشـترك فـيـها كل الأقـاليم مهـما اخـتلفت أجناسها، لم يكن مفر من أن تكون اللغة المرشحة للقيام بهذا الدور هى اللغة العربية ، إذ هى لغة القـرآن .

وهكذا لم يكن بد من نقل هذه الأمم إلى القرآن والـعربية ، ولكن لا سبـيل إلى القيام بـهذا الدور قبل تناول العـربية بالتقـعيـد والتقنين ، ليتيسر تعليم هذه اللغة للشـعوب المفتوحة أولا ، ثم ليمكن - بذلك - خلق وحـدة فكرية ترتكز عليـهـا ، وتدعمـهـا ، فى الوقـت نفـسـه ، وحدة العقيـدة .

ولعل أصلح إقليم لتـصوير هذه العـوامل والظروف كان الـعراق ، لانتشار الـقبائل العربيـة فيه فى حركـة الفتوح الواسعـة ، ثم لاختلاف لهـجات هذه القـبائل واللغـة العربيـة من جانب ، ولهـجات الشـعب المـفتـوح ولغاتـه من جانب آخـر ، ولم يكن الأمـر بهذه الصـورة من الوضوح فى هذه الفترة فيما بقى من الأقاليم ، أما الشام فلأنها كانت قد استعربت إلى حد كبير قـبل الإسلام بواسطة القبائل العربية التى هاجرت إليها ، ومن ثم لم يكد يجد جديد من الناحية اللغوية بعد فتحها ، وأما مصر فلم تهاجـر إليها - فى هذه المرحلة - قبائـل كثيرة ، ومن ثم لم تظهر مشكلة الاحتكاك اللغوى كما ظهرت فى العراق .

ولعل أفـضل مكان فى العراق لتـصوير هذا كله ، ومن ثم لنـشأة الدراسات النحوية فيـه ، كان البصرة ، فإن طبيـعة المكان الذى أقيمت

فيه لتكون نقطة التقاء الطرق الصحراوية الآتية من شبه الجزيرة والشام والطرق الصحراوية المتجهة إلى فارس ، بالطرق البحرية الممتدة من المجرى الأدنى للرافدين فيما بين البصرة وواسط شمالاً فى دجلة والفرات ، قد ساعدت على تنوع تركيبها السكانى ، وتعدد الأنماط الداخلة فى تكوين مجتمعها ، وهكذا سرعان ما تحولت القاعدة الجديدة التى أنشأها من القصب عتبة بن غزون بعد أن استشار أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عام (١٤ هـ) ٦٣٥م لتكون نقطة تجمع للقبائل العربية المقاتلة ، ثم مركز تحضر تاريخي لهذه القبائل ، والتي لم يتجاوز عدد سكانها ثمانمائة رجل ، سرعان ما تحولت إلى مدينة ضخمة ، يبلغ عدد سكانها قرابة ثلاثمائة ألف نسمة ، وهذا العدد الضخم لم يكن من القبائل العربية وحدها ، بل يشكل الموالى - وهو الاصطلاح الذى تدخل تحته الشعوب غير العربية - جزءاً هاماً فيه (١).



ثمة إذا مشكلة لغوية بالغة التعقيد ، تتمثل فى تعدد اللهجات واللغات التى تستخدمها الأجناس المختلفة فى الأقاليم الواسعة التى امتدت إليها موجة الفتوح الإسلامية ، فهناك أولاً العربية الفصحى ، وهناك ثانياً لهجات القبائل العربية التي لم تعد محصورة فى منطقة شبه الجزيرة بل انتقلت إلى خارجها مع موجات القبائل المشاركة فى الفتوح، وهناك ثالثاً لغات البلاد المفتوحة ، وهى تختلف باختلاف الأقاليم : فالقبطية فى مصر ، والسريانية فى الشام ، والفارسية فى فارس، والسنسكريتية فيما وراء النهر ، والبربرية فى الشمال الإفريقى ، ثم هنالك

(١) انظر : تاريخ النحو العربى ٥٨ - ٥٩ ومصادره .

أخيرًا تلك اللغة التي ولدتها ظروف الاختلاط واشتباك المصالح فى المجتمعات الجديدة التى أنشأتها موجة الغزو وحركات الهجرة .

فى مقابل هذا التعدد - أو إن شئت فقل : هذا التمزق اللغوى - كانت توجد دائمًا الحاجة الملحة إلى نشر لغة واحدة ، تكون أداة مشتركة لكافة الأجناس فى كل الأقاليم ، ولقد فرضت العربية نفسها فى هذا المجال ، ليس باعتبارها (لغة الفاتحين) فحسب ، بل لأنها - قبل ذلك ومن بعده - لغة الدين الجديد الذى استطاع أن يفرض على وجدان الإنسان فى كل مكان من تلك الأقاليم قيمه ، وأن يؤكد فى كل لحظة من خلال التعامل اليومى تعاليمه ، وهذا الدين الجديد يرتبط بالعربية ارتباطًا أساسيًا ، إذ إن محور تعاليمه - وهو القرآن - نص عربى ، ومعنى ذلك أن العرب وحدهم هم الذين يستطيعون فهمه والعمل بما يدعو إليه من تعاليم ، ولكن القرآن لا يخاطب العرب وحدهم ، وإنما يتناول الأمم جميعًا ، وهذا يفرض بالضرورة أحد حلين لا ثالث لهما : فإما السماح بنقل القرآن إلى لغات هذه الأمم ، وهذا هو الأسلوب السريع السهل الذى يلجأ إليه دائمًا الفاتحون الغزاة ، أسلوب نشر ثقافتهم والتمكين لفكرهم ، أو نقل هذه الأمم - بدلاً من ذلك - إلى لغة القرآن وهذا هو الطريق الطويل الصعب الذى اختاره المسلمون باعتبارهم دعاة .

ولكن نقل شعوب البلاد المفتوحة إلى العربية قد استلزم خطوتين أو لنقل مر بمرحلتين :

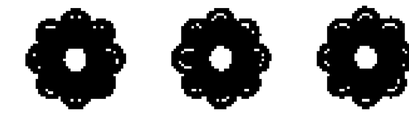
الخطوة الأولى : ضبط النص القرآنى ، وكانت هذا المرحلة العاجلة التى تطلبت حلاً سريعًا ، ولقد كان هذا الحل - الذى قام به أبو

الأسـود الدؤلى - [1] خطوة تمهيدية لنشأة القـواعد اللغوية ، بيد أنها مع ذلك جوهريـة .

ولقد اتـسم ضبط النص القـرآنى - الذى اصطلح عليه فـيمـا بعد (بنقط الإعراب) - بالضرورة باعتبار أن الحـاجة العاجلة إلى العربية لغة إنما تنطلق من الرغـبة فى صحة التعـامل مع النص القرآنى أداء ، وهذه الرغبة متـصلة أوثق الاتصال بالعقيدة ، ومن ثم كان يشتـد إلحاحها مع اتساع دائرتها وازدياد انتشارها .

والخطـوة الثانيـة :

الانتقال إلى التـصدى المباشر للمشـكلة اللغوية ، ولقد بدأت هذه المرحلة عـقب الانتهاء من المـرحلة السابقـة ، إذ لفت نظر أبى الأسود أثناء ضـبطه للنص الـقرآنى هـذا الاختـلاف فى الحـركـات فى أواخـر الكلمات ، وليس من المستبـعد أن يحاول أبو الأسود إيجاد تصنيف من نوع ما لهـذه الحركات ، بل لقـد صنفها بالفـعل إلى : مضمـومات ، ومفتوحات ، ومكسورات : منونة ، وغير منونة [2] . وهكذا أدرك أبو الأسـود ظواهر التـصـرف الإعـرابى ، وإن لـم يستـخـدم بالضـرورة المصطلحات التي وضعت له من بعد ، وكان هذا الإدراك نقطة البدء فى (التفكير) فى ظواهر اللغة ، ومن ثم التناول الموضوعى لهذه الظواهر.



(١) انظر : تاريخ النحو العربى .

(٢) انظر : نزهة الألبا ٩ ، حيث يقرر ابن الأنبارى أن أبا الأسود قـد استخدم تعبيرات : ضم ، وفتح ، وكسر . فى حديثه مع الكاتب الذى اختاره لضبط المصحف بالنقط .

وهكذا أثمرت الخطوة الثانية التى تم فيها التصدى لمواجهة تحدي المشكلة اللغوية - بعد فترة طويلة من المعاناة فى استكشاف ظواهر اللغة وتحديدها والتردد فى تصنيفها وتشكيلها - وضع قواعد النحو تلك القواعد التى أتيح لها أنه تنمو ، وتتطور ، وتنضج ، وتستقر ، حتى يصيبها الاستقرار بما يصيب كافة الظواهر من تجمد واجترار ، ومن ثم يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى الفترات الخمس الآتية التي تصور - فى مجموعها - تاريخ النحو العربى كله :

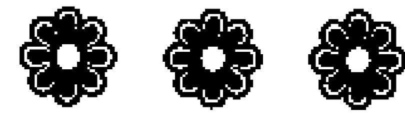
الفترة الأولى - طور النشأة والنمو .

الفترة الثانية - طور التطور .

الفترة الثالثة - طور النضج .

الفترة الرابعة - طور التجمد .

الفترة الخامسة - طور التحرك .



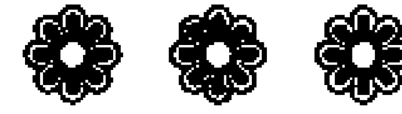
أما طور النشأة والنمو : فقد استغرق نحواً من قرن ونصف قرن ، من عهد أبى الأسود الدؤلى حتى عهد الخليل بن أحمد الفراهيدى ، ولعل أهمية هذه الفترة فى النحو تعود إلى أنها شهدت بدء محاولات استكشاف الظواهر اللغوية عقب نقط أبى الأسود للمصحف حتى لا يخطىء فيه قارئه ، كما تم فيها أيضًا المحاولات الأولى لصياغة ما استكشف من الظواهر فى قواعد ، ثم تصوير هذه القواعد فى شكل بعض المصنفات الصغيرة التى أتاحت الفرصة لمناقشة الظواهر والقواعد معًا ، مما فتح الباب أمام آخر أجيال هذه الفترة لوضع الأسس المنهجية التى كان لها تأثيرها فى الفترة التالية ، وتتلخص هذه الأسس فى أمور ثلاثة :

أولاً : الخلط بين المستـويات اللغوية ، وقياس القواعـد إلى ما يسمع من كلام العرب لا إلى ما يطرد وينقاس منــه .

ثانيــًا : استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قياس النحو من نصوص.

ثالـثـًا : افتراض واقع لغوي لا يمتـد عما فى اللغة من ظواهر ، وإنما يستند - بصورة مـباشرة - إلى القواعد اللغوية المـرنة المستنبطة من المستويات اللغوية المختلطة .

وبرغم ما لهـذه الفترة من أهميـة ، فإن ثمة مـلاحظة لا ينبغى أن نغفلها وتتخلص فى أن النحو فى بدايـة هذه المرحلة لم ينفصل عن بقية البـحوث القـرآنية ، بل ظل مـرتبطـًا بهـا ، وبقى النحـاة مـشغـولين أيضـًا بقضاياهـا .



وأمـا طــور التطـور : فقد استمـر قرابة قرن ونصف قرن أيضًا ، من الخليل بن أحمد الـفراهيدى إلى أبى بكر محمـد بن سهل السراج، المتـوفى (٣١٦ هـ) ، وفى هذا الطور تم اسـتقـلال البحوث اللـغوية والنحوية عن الدراسات القرآنية ، واستوعب النحويون كافة ظواهر اللغة دراسة وتقنينـًا ، وانتهوا من تحديد المصطلحات ، وأتموا تصنيف أهم ما بين أيدينا من مؤلـفات ، وتعددت مراكز البـحث اللغوى - والنحوى بخـاصة - بعـد أن كانت مـقصـورة على البصـرة وحدها فى المـرحلة السابقـة، إذ امتـدت هذه البحوث إلى الـكوفة ثم بغداد فـمصـر والشام والأندلس ، وتبع امتداد البحث النحوى إلى هذه الأقاليم تكوُّن تجمعات

نحوية فيهـا ، وهى التجمعات التى شاع لدى كـثير من الدارسين - من قدامى ومحدثين - أن يعبروا عنها بالمدارس النحوية [1].

ولعل هذا الطور أخطر أطوار النحو العربى على الإطلاق ، بيد أن خطورته لا تمتد عما ذكرناه من ظواهر صـحبت هذه الفترة ونتجت عنها فـحسب ، بل تسـتند - فـضلاً عن ذلك - إلى مـا تعـرضت له مناهج البحث النحـوى فيهـا من مؤثرات أعادت - فى الحـقيقـة - تشكيلها ، وعلى رأس هذه المـؤثرات الترجـمة عن السـريانية والإغـريقيـة ، تلك الترجـمة التى استطاعت أن تحـفر جدولاً صـغيرًا فى مطلع هذه الفـترة ولكنه مـا لبث قليلاً حـتى أصـبح بحرًا زاخـرًا ، ولعل أهم ما قـدمتـه الترجمة إلى العربية (علوم الأوائل) تلك التى يعنون بها التراث اليونانى القديم ، ولعل أعـمق هذه العلوم أثرًا وأوسعـها تأثيرًا الفلسـفة والمنطق بشكل خاص، فـإنهما قد فرضـا أنفسهمـا فرضًا على المثقـفين - أيـًا

(١) نؤثر استـخدام تعبير (التجـمعات النحـوية) بدلا من (المدارس النحـوية) انطلاقًا من يقيننا بأن أهم العوامل المؤثرة فى تكوين مدرسة علمية ثلاثة :

أولا : تحديد الإطارات الفكرية والأسس المنهجية للمدرسة العلمية .

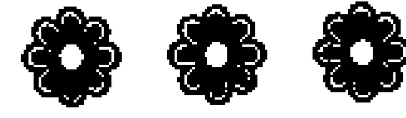
ثانيـا : تمـايز هذه الإطارات والأسس عـمـا هو مـوجـود - فى الواقع أو فى التـاريخ - للمدارس الأخرى.

ثالثا : الانتشار والاستمرار النسبيين .

وقـد أغفلنا - عن عـمد - دور (الأسـتاذ) لأن دوره فى الحـقيـقة ثانوى لا جـوهرى ، وحسبك - مثلاً - إخوان الصفا .

ولعل من الجلى أن الفـروق المـأثورة عن النحاة فى (البـصـرة) و (الكوفة) و (بغـداد) و(مصر) و(الشام) و(الأندلس) مجرد فروق مـحصورة فى إطار التفاصيل ، أى فى نطاق التطبـيق الخاص أو الجـزئى للمنهج الواحد الكلى ، ومـن ثم تفقد كـل منها الأسـاسين الأولين اللذين حددناهما لتكوين المدرسة العلمية ، وتبـقى جميعًا مدرسة واحدة . انظر تحليل الخـصائص المنهجـية المـشتركـة فى (القياس) و(الاسـتقـراء) و(التأويل) فى : أصول التفكير النحوى .

كانت اتجاهاتهم واهتماماتهم فى هذه المرحلة - وكان من هؤلاء الذين اتصلوا بهما النحاة الذين حاولوا فى البدء التصدى لهما وعدم التأثر بهما، ولكن لم يكن مفر - فى نهاية الأمر - من الأخذ بشىء منهما حتى يكون سلاحًا يواجهون به دعاتهما ، وهكذا تبدأ دائمًا التحولات الكبرى ، لقد بدأ النحاة العرب تأثرهم بنية طيبة حقًا ، ولكن هذه النية الطيبة ما لبثت أن حولت البحث النحوى بأسره وجهة جديدة لم يعد غاية النحوى فيها البحث عن الظواهر والتقعيد لها ، بل أصبح همه الأول البحث عما وراء الظواهر من علل ، ولم يعد منهجه فى التقنين محصوراً فى صياغة قواعد تعبر عما فى كلام العرب من ظواهر ومن ثم القياس على ما يطرد فى هذا الكلام ويشيع ، بل أصبح فى وسعه إلحاق أى شىء بأى شىء ما دام ثمة شبه بينهما ، وهكذا استطاع المنطق الأرسطى - بصورة خاصة - أن يعيد تشكيل الخصائص المنهجية للنحو العربى .



استمر الطور الثالث : الذى أسميناه (طور النضج) - أكثر من قرنين ونصف القرن ، من ابن السراج : أبى بكر محمد بن سهل المتوفى (٣١٦ هـ) ، إلى ابن الأنبارى : أبى البركات كمال الدين بن محمد المتوفى (٥٧٧ هـ) ، وتعد هذه الفترة أخصب فترات النحو العربى ، بمقياس ما خلفت فى هذا النحو من آثار كمية ، وأضافت إليه من إضافات موضوعية .

أما الآثار الكمية لهذه الفترة فشىء هائل حقًا ، إذ استطاع نحاتها أن يقدموا عدداً عظيمًا من المصنفات والمؤلفات تتجاوز كل الآثار العلمية للفترات السابقة عليها واللاحقة لها جميعًا ، وتتسم هذه المصنفات والمؤلفات بسمتين أساسيتين :

السمة الأولى : التفاوت الكمى ، فإن منها ما يقع فى بضع صفحات ومنها ما يقع فى عدد من المجلدات ، ومنها ما يتوسط بين بين.

والسمة الثانيــة : التنوع الموضوعى ، فإن منها ما يهدف إلى بيان مسألة ، أو شرح موضوع ، أو عرض رأى ، أو الاستدلال على فكرة ، ومنها ما يقصد إلى استعراض القــواعد ملخصة أو مبسوطة ، مجردة من الأدلة أو مــستندة إليــها ، كــما أن منهــا ما يلجــأ إلى شرح آثار نحــوية سابقة، لنحاة سابقين أو - فى أحيان جد قليلة - معاصرين .

ولعل أهم الإضافـات الموضــوعية لهــذه الفتــرة تتمثــل فى أربعة مجالات جديدة للبحث فى النحــو :

ولقد كان **المجال الأول** من هذه المجالات هو البحوث التى لم تتناول - بشكل مباشر - الظواهر اللغوية وقواعدها النحوية ، بل هدفت إلى دراسة الأسس المنهجية التى اتبعت فى تناول تلك الظواهر والتزمت فى وضع تلك القواعــد ، وقد اصطلح على تسميــة هذه البحوث - فى فتــرة متأخــرة نسبــيًا - باسم (علم أصول النحــو) وهو العلم الذى بدأ ببــعض الآراء المــتناثرة التــى ذكرها أبــو على الفــارسى المــتــوفى سنة (٣٧٧هـ) ، واستطاع تلميذه العظيم أبو الفتح عثمان بن جنى ، المتوفى سنة (٢٩٢ هـ) أن يطورها بما منح من قدرة عقلية على التحليل والتنظيم والتــركيب والتــبــويب ، إلى أن اتضحت صــورتهــا وتحددت ســماتهــا واستقرت خــصائصها على يد آخر نحاة هذه الفــتــرة الأفذاذ أبى البركات ابن الأنبــارى .

وأما المجــال الثانى : فيتجلى فى نمط آخر من البحوث لا يدرس الظواهر اللغوية وقــواعدها النحوية منفصلة عن الأصــول التى اتبعت فى

تناول الظواهر ومن ثم بنيت عليها تلك القواعد ، وإنما يدمجها معًا فى دراسة شاملة من خلال تحديد مجالات الاختلاف بين التجمعات النحوية ، ويصطلح على هذا النمط من البحوث باسم (المسائل الخلافية) التى اختلف فيها النحويون ، ومن الثابت فى التراث النحوى أن الاختلاف بين النحويين يمتد على جبهة عريضة ، تبدأ من التجمعات النحوية وتنتهى بتردد النحوى الواحد بين أكثر من رأى فى المسألة الواحدة، الأمر الذى يجعل هذا النمط من البحوث بالغ الثراء عظيم الخصوبة ، بيد أن النحاة الذين قصدوا إلى هذا النوع من الدراسات آثروا أن يولوا عنايتهم لتلك الخلافات بين التجمعات النحوية ، وبخاصة بين علماء البصرة والكوفة . وبإضافة هذين المجالين إلى مجالات البحث النحوى المأثورة عن المراحل السابقة ، تكون الدراسات النحوية قد بلغت - منهجيًا - أقصى مراحل النضج .

والمجال الثالث : الذى أتيح له أن يحظى بالاهتمام فى هذه الفترة كان بدء العناية بتسجيل تاريخ النحو ورصد أخبار النحاة بصورة مباشرة، فلقد كان ذكر هذا التاريخ وهذه الأخبار من قبل يأتيان عرضًا ضمن أشتات من المأثورات الأدبية أو الطرائف الثقافية . أما فى هذه الفترة فقد حرص عدد من النحاة ومن المؤرخين أيضًا على استكمال هذا النقص بتناول نشأة النحو العربى وتاريخ هذه النشأة ودراسة مراحل تطوره وأهم أعلامه ، وتنوعت فى هذا المجال الأساليب التى اتبعها النحاة والمؤرخون فى عرضهم لتاريخ النحو بحيث يمكن أن نميز فيها اتجاهات ثلاثة :

الأول : الاتجاه الإقليمى ، ويهدف إلى دراسة تاريخ النحو من خلال التجمعات النحوية فى الأقاليم المختلفة .

والثاني : الاتجاه الزمني ، ويقصد إلى عرض تاريخ النحو مراعياً التسلسل التاريخي ، بغض النظر عن التجمعات الإقليميــة .

والثـالث : الاتجاه الشخصي ، ويمـضي إلى دراسة تاريخ النحو من خـلال أسلوب التراجم الشـخصـية للنحـاة ، مراعـيـًا - في بعض الأحيـان - الترتيب المـعجـمي ، مغـفلاً التجـمع الإقليمي والتـسلسل التاريخي معـًا .

وأما المجال الأخير الذي لم يقدر له أن يلي الاهتمام الكافي وأن يحظى بالمتابعـة فهو يتمثل في تلك المحـاولة الفذة التي بلورها اللغوي العظيم الإمـام عبـد القاهر الجـرجاني : أبو بكر عـبد القـاهر بن عـبد الرحـمن بن محـمد المـتوفى سنة (٤٧١ هـ) ، والتي تعـرف في تاريخ الفكر العربي بنظرية (النظم) وخـلاصتها - كمـا يقرر هو - (أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تـخل بشيء منها . . فلست بواجـد شيـئـًا يرجع صوابـه - إن كان صوابـًا - وخطؤه - إن كـان خطأ - إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعـاملة فأزيل عن موضعه واستعـمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كـلامًا قد وصف بصحـة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فـيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحـة وذلك الفساد ، وتلك المزية وذلك الفـضل ، إلى معاني النحو ، وأحكامـه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه) [١] .

---

(١) دلائل الإعجاز ٦١ - ٦٢ .

ومفهـوم هذه الرؤية أن الغاية من تطبيق القواعد النحـوية هى تلبية احتيـاجات الموقف اللغوى والـتعبير عنهـا فى صياغة لغـوية قادرة على تصويرها ، ومن هنا فإن بوسع الرؤية المتـذوقة للنص اللغوى ، المبنية على معرفة دقـيقة لخصائص القواعـد النحوية ، أن تحس بما فى النص من مقدرة تعبيرية ، ومن ثم كانت هذه الدعوة - فى جوهرها - محاولة لكسر الحواجز الـفاصلة بين هذين العلمين اللذين ينتميان إلـى مستويين مخـتلفين : بين علم النحو الذى ينتـمى إلى العلوم التصويبـية ، وعلم المعانى الذى يتصدر العلوم الجمالية ، بيد أن هذه الدعوة - على الرغم من كل ما لها من أهمية - لم يتح لها أن تحدث ما كان ينبغى أن تحدثه من آثار لتطوير الدراسات البلاغية والنحـوية معـًا ، إذ سرعان ما تحول البحث البلاغى بعـد عبد القاهر إلى دراسات تقـعيدية نأت به عن إدراك العناصر الجـماليـة فى الأساليب النحوية ، فـى الوقت الذى عجز فـيه النحاة عن استكشاف الطاقات التعبيرية فى هذه الأساليب .

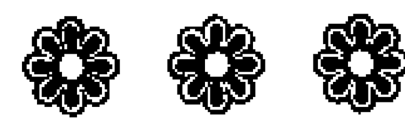
فى الـطـور الـرابع : الذى امتد إلى نحو خمـسين عامًا مضت ، واستمر بذلك أقل قليـلاً من ثمانية قرون - يتصف التيـار العام للبحوث النحوية بالتبعية ويتسم بالاجترار ، فليس ثمة إضافة حقيقية إلى ما خلفته الأطوار الســابقـة ، ســواء فى الناحـيـة المنهـجيـة أو فى المـجـالات الموضوعـية ، ولعل أدق وصف يمكن أن توصف بهذه الفتـرة كلها أنها فترة جـمود ، عكف فيها النحـويون على اجترار ما قـدمه الأسلاف من أفكار وآراء ، واتجاهات وقضايا ومواقف أيضـًا . فتجاوزوا بذلك مجرد المحـاكاة أو التمـثيل إلى التقـوقع فى إطار الموروث والتـحجر فـيه ، فالقضايا والموضوعات والمـشكلات النحوية هى القضايا والموضوعات والمشكلات التى أثارها النحاة السابقون ، وكأنما لم يجدّ فى واقع اللغة

ما يستحق التناول بالدرس والبحث والتحليل ، ويتطلب اتخاذ موقف منه بالرفض أو القبول ، والآراء والمواقف التى تتخذ فى هذه القضايا والموضوعات والمشكلات توشك أن تكون هى هى الآراء التى سبق إعلانها والمواقف التى تم اتخاذها ، كأن قرونًا ثمانية لم تستطيع أن تقدم رأيًا لا سند له فى الماضى أو فكرة لم يتم التوصل إليها أو موقفًا لم تتم معاناته ، ومن ثم كانت الأسس المنهجية التى اتبعت ذات الأسس بلا تغيير فيها ، وكانت المصطلحات ذات المصطلحات دون إضافة إليها ، وتوشك أن تكون المؤلفات نفس المؤلفات ، حيث تدور حول محاور السابقين من المؤلفين ، وهكذا تجمدت الإطارات الفكرية والخصائص التعبيرية ، والأنماط التأليفية جميعًا .

ثمة استثناءان يمكن أن يُعَدّا من قبيل إثبات هذه القاعدة العامة ولا ينفيانها ، أما أولهما فثورة ابن مضاء : أبى العباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء ، اللخمى القرطبى ، المتوفى عام (٥٩٢ هـ) ، تلك الثورة التي كان يمكن أن تفتح الباب لمناقشة الأسس المنهجية للتراث النحوى ، وبصفة خاصة ما يتصل بدور العلة بالنسبة للقاعدة فى هذا التراث ، بيد أنها كانت صرخة فى واد ؛ إذ ذهبت أدراج الرياح وليس من شك فى أن ثمة عوامل شتى هى التي حدّت من قيمة هذه الدعوة ، وعلى رأسها الظروف السياسية والمذهبية ثم طبيعة الدعوة ذاتها، تلك الظروف التى صدّت الآذان عن سماع دعوة الفقيه الظاهرى الأندلسى لإعادة النظر فى بعض الأسس المنهجية للنحو العربى ، ولولا هذه الظروف لربما كان لهذه الدعوة من الآثار غير ما كان لها بالفعل ، ثم تلك الطبيعة التى انحصرت فى نطاق سلبى دون تقديم بديل إيجابى يستطيع أن يقوم بالدور الذى كانت تقوم به العلة فى التقنين النحوى .

وأما الاستثناء الثانى فمحاولة النحاة المصريين وضع معجم نحوى، يتناول بالدرس والتحليل الأدوات المستعملة فى اللغة ووظائفها النحوية ، والمصطلحات المستخدمة فى النحو ودلالاتها الوظيفية ، وبعض التراكيب الشائعة وخصائصها السياقية ، والجمل المُشكلة وتفسيراتها الأسلوبية وتخريجاتها الإعرابية ، وهى محاولة بلغت ذروتها بابن هشام : جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، المتوفى سنة (٧٦١ هـ) فى كتابه : (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) وختمت - فيما نحسب - بالسيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر المتوفى سنة (٩١١ هـ) فى كتابه : (الأشباه والنظائر فى النحو) ، وبالرغم مما اتسمت به هذه المحاولة من أهمية ، فإنها لم تعط ثمرتها المرجوة فى الدراسات النحوية على نحو يلبى حاجة المادة العلمية إلى المعجم النحوى الكامل ، الذى يمكن أن يقوم بوظائف شتى ، من حصر للصيغ والمصطلحات ، وضبط للتراكيب والجمل ، وتفسير للظواهر ، وتحديد للعلاقات ، إلى بيان للأسس ، وتوضيح للأسانيد وكشف للاتجاهات .

ولعل مرد ما لاقته هذه المحاولة من توقف يعود إلى ما يمكن الاصطلاح عليه (بروح العصر) أى تلك الحالة النفسية والعقلية التي تتمرس بالتبعية وتألف التقليد ، فلا تكاد ترى قيمة فى أى عمل إلا بقدر ما يردد من أفكار مألوفة أو اتجاهات معروفة ، ومن ثم يفقد كل جديد قيمته إذا لم يكن له فى التراث جذور .



فى عصرنا الحديث - الذى يمكن أن يعد آخر أطوار النحو العربى، والذى لا يزيد عمره فيما نحسب عن أكثر من نصف قرن -

بدأت محاولات مختلفة الأشكال والاتجاهات لإعادة النظر فى التراث النحوى ، وهى محاولات قد نشأت جميعًا فى إطار البحث النحوى فى مصر ، بحيث تستطيع أن تجعلها سمة من سماته وإضافة من إضافاته .

كان أولَ هذه المحاولاتِ الاتجاهُ الذى جعل غايته تصفية القواعد النحوية مما يشوبها فى هذا التراث من شوائب أدت ، وتؤدى إلى صعوبة الإلمام بالنحو العربى من ناحية ، وعدم الإفادة الكاملة منه فى تعلم اللغة والسيطرة عليها والتمكن منها من ناحية أخرى .

ومن بين أصحاب هذا الاتجاه من جعل همَّه التخلصَ من مشكلات التعليل وأساليب التأويل .

ومنهم من رأى إعادة النظر فى بعض التقسيمات بغية جمع الفروع المتشابهات .

ومنهم من قصد إلى إعادة النظر فى المصطلحات .

ومنهم من ذهب إلى ضرورة التخفف من الشواهد والمأثورات .

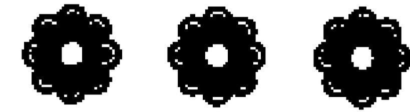
وهذا الاتجاه - كما ترى - فى جملته اتجاه تطبيقى ، إذ يحصر نفسه فى التفصيلات دون أن يعنى بالأصول التى انبنت عليها هذه التفصيلات ، ولذلك لم يكن غريبًا أن ينشأ هذا الاتجاه (التعليمى) فى رحاب المدارس والجامعات من جهة ، وأن يعجز عن الوصول إلى نتائج إيجابية لتحقيق غاياته المرجوة من جهة أخرى ، ذلك أن القواعد التى يحاول هؤلاء المحدثون إعادة النظر فيها ليست مبنية على أسس تراكمية ، بحيث يستطاع حذف بعضها وإبقاء بعضها دون مساس بطبيعتها ، بل هى نتاج رؤية كلية وشاملة تصدر عن تصور منهجى متكامل للنحاة القدامى ، ولذلك لا سبيل إلى مناقشة التفصيلات دون أن

تتخذ موقفًا فى البداية من الأصول التى انبنت عليها ، والأسس التى ارتكزت إليها ، والمقدمات التى نتجت عنها .

وقصد **الاتجاه الثانى** من الاتجاهات المعاصرة فى النحو العربى إلى إعادة النظر فى الأسس المنهجية للتراث النحوى ، وجلى أنه عكس الاتجاه السابق تمامًا ، فإذا كان الاتجاه السابق يقصر همه على تناول القواعد التفصيلية فإن هذا الاتجاه يجعل غايته بحث المشكلات المنهجية ، وقد تأثر هذا الاتجاه - منذ نشأته - بالبحوث اللغوية الأوروبية الحديثة ، وليس من شك فى أن التأثر بالفكر اللغوى غير العربى ليس أمرا مستهجنًا أو مرفوضًا ، كما حاول بعض التقليديين أن يسموه ، فإن هذا الفكر جزء من التراث الإنسانى ، وهو ملك للبشرية جمعاء ، ولا سبيل إلى الزعم بتناقض الإفادة من الثقافات الأجنبية مع الأصالة الحضارية ، بل على العكس من ذلك ، فإن الأصالة الحقيقية هى القدرة على جلاء العناصر التراثية وانتقاء الصالح منها ودعمه بالحرص على الإفادة من كل ما يفيده بغض النظر عن لغته أو جنسه أو معتقداته السياسية أو الاجتماعية ، والمعاصرة الناضجة ليست نقضًا للأصالة بلَ جلاء لقيمها ودعم لجوهرها وتأكيد لدورها ، وأصالة الحق ليست رفضًا للاتجاهات المستحدثة لمجرد جدتها ، وإلا كان ذلك هروبًا عن مواجهة الواقع وتقوقعًا فى إطار التاريخ ، وتجريدًا للأصالة من عناصر التأثير ومن ثم عزلها عن مقومات الاستمرار ، بيد أن هذا الاتجاه ظل فترة طويلة نسبيًا - قرابة ربع القرن ، أى نحو نصف هذه الفترة الزمنية - لا يستطيع تجاوز المناقشات المنهجية ، ومن ثم لم يتمكن من التأثير المباشر على الدراسات النحوية التقليدية التى واجهته ، إما بالرفض المطلق ، وإما بالصمت والتجاهل ، إلى أن أتيح له - فى

السنوات العشرين الأخيرة - أن يتناول عدداً من القضايا النحوية فى إطار جديد من النظر المنهجى ، ومن ثم كان الاتجاه الثالث .

فى هذا الاتجاه الثالث لم ينحصر الدارسون فى نطاق الأصول الكلية كما فعل أصحاب الاتجاه الثانى ، بل حاولوا تطبيق ما توصل إليه أصحاب الاتجاه الثانى من أسس منهجية فى تناولهم لعدد من المشكلات النحوية ، ومن ثم فإن هذا الاتجاه مدين - فى رؤيته ومنهاجه - للاتجاه الثانى ، بيد أنه فى الحق خطوة بعده إلى الأمام ، وليس من شك فى أن مثل هذا الاتجاه قد يخطىء وهو يقتحم المشكلات النحوية المعمرة ، سواء فى تحديد هذه المشكلات ، أو فى تشكيلها على نحو منهجى جديد ، أو فى وضعها فى النسق العام للقضايا النحوية ، بيد أن هذه الأخطاء لا ينبغى أن تروعنا أو تدفعنا إلى ردة إلى الاستسلام المطلق بالقديم والتحجر فيه ، فإن ريادة الطريق إلى ترجمة الأسس المنهجية الجديدة إلى قواعد نحوية جديدة غاية رائعة جديرة بأن تدفعنا إلى أن نتذرع بالصبر ، ونتسلح بالشجاعة ، حتى يتم استقرار الأساليب المناسبة لإعادة تشكيل النحو العربى ، الذى نستطيع الآن أن نصفه بأنه فى مرحلة التحرك نحو نحو جديد .



- ٢ -
القــرآن والنحـو

يلحظ الدارس لتاريخ العلوم اللغوية تفاوت صلتها بالنص القرآنى من مرحلة تاريخية إلى أخرى ، ويمكن - بإجمال - التمييز بين فتـرات ثلاث تمثل كل فترة منها نمطًا معينًا من الصلة بين القـرآن وعلوم اللغة.

ففى الفتــرة الأولى - فترة نشأة العلوم اللغوية - كان نزول القرآن وما اتصل به من آثار اجتماعيــة وفكرية وسياسية - وراء نشأة هذه العلوم على اختلافـها ، ولنا نشير بذلك إلى ما تعج به كـتب اللغة والنحو من روايات تاريخـيـة حول دور أبى الأسـود فى وضع النحـو بناء على مـا لاحظه هو وغيره من وقوع لحن فـى قراءة القرآن الكريم ، فذلك - فى تقـديرنا - أمر لا يـثبت عند التـحليل العلـمى كمـا أسلفنا فى البـحث السابق، ولكننا نشيـر إلى حقيقة واضحـة ، وهى أن النص القرآنى كان السبب فى نشأة الظروف الموضوعية التى فى إطارها - وبسببها - ولدت علوم اللغة بأسرها . ذلك أن القرآن الكريم - وهو مـحور العقيدة الذى تدور معـه قيمهـا ومبادئهـا وأخلاقها ، والـذى يطلب من كل مسلم أن يحفظ منه قدرًا يتيح له القيام بفـروض الإسلام ، وفى طليعتها الصلاة - قـد أسهم فـى تكوين مجـمـوعة مـن الظروف عقب الفـتح الإسـلامى للأمصار المـختلفة ، وهى ظروف نتج عن تفاعلها معًا ضـرورة التفكير

في وضع قواعد للغة لتيسير تعليمها للأجناس التى فتحها الله للمسلمين وأقبلت على الإسلام .

وبيان ذلك أنه حين أتيح للمسلمين أن يفتحوا الأمصار المختلفة ، وأن ينشروا لواء الدعوة الإسلامية أتيح لهم حظ كبير من الاختلاط بغيرهم من أبناء الشعوب الأخرى ، كما أتيح لأبناء هذه الشعوب أن يتصلوا بالإسلام ويقبلوا عليه وأن يتعرفوا إلى القرآن ويحاولوا الاتصال به وحفظ أجزاء منه، ولقد نشأت إثر ذلك مشكلتان :

المشكلة الأولى تتعلق بكيفية قراءة القرآن قراءة صحيحة ، إذ أن نظام الكتابة والتدوين آنئذ كان يسمح بوقوع بعض الأخطاء فى قراءته نظرًا لخلوه من الضبط ، الأمر الذى كان يثير فزع قادة المسلمين وتفكيرهم والذى حدا بهم فى نهاية الأمر إلى تكليف أبى الأسود الدؤلى بالقيام بحل هذه المشكلة عن طريق نقط المصحف نقطًا يميز حركات كلماته حتى لا يخطئ فى قراءتها القراء .

أما المشكلة الثانية فكانت أكثر تعقيدًا ذلك أن الاختلاط الواسع المدى الذى وقع بين العرب وغيرهم من أبناء الأمم الأخرى ، وبخاصة فى المراكز الكبرى للتجمعات السكانية ، تلك المراكز التى استقطبت عددًا كبيرًا من مختلف الأجناس واللغات قد ترتب عليه ضرورة وجود لغة مشتركة بين هذه الأجناس جميعًا . وبالطبع لم تكن هذه اللغة عربية خالصة العروبة ولا أعجمية خالصة العجمة ، وإنما هى لغة من نوع خاص تساعد على تحقيق التفاهم بين هذه الأجناس المختلفة ، ولغة من هذا النوع تحرص عادة على تبسيط المحصول الصوتى والتخفف من قواعد البنية والتركيب والإفادة من أيسر اللغات الشائعة فيما يتصل

بالمعجم اللغوى المستعمل . ولقد أسهم هذا كله فى نشأة لغة أطلق عليها فيما بعد لغة البلديين المولدين ، ونافست هذه اللغة فى شيوعها وذيوعها وانتشارها لسهولتها ولقلة قواعدها لغات القبائل من ناحية والعربية الفصحى من ناحية أخرى . الأمر الذى كان بمثابة مشكلة لغوية حقيقية واجهت المفكرين المسلمين فى الصدر الأول من الإسلام ، ونعنى به المرحلة التى شهدت استقرار الفتوح وانتشار الإسلام بين أبناء البلاد المفتوحة . وإذا شئنا أن نقدم لذلك توقيتًا محتملاً ، قلنا إنه يدور حول منتصف القرن الهجرى الأول ؛ ذلك أن الظروف لم تكن مواتية فى الفترات السابقة للتفكير فى المشكلة اللغوية ، وإن كانت هذه الظروف قد أشارت منذ فترة مبكرة إلى وجودها .

ومرد عدم إتاحة الفرصة للتفكير فى حل هذه المشكلة يعود إلى أن المسلمين قد شغلوا وقتًا طويلاً بالفتوح ثم بما تلا الفتوح من حرص على استقرار الأوضاع فى البلاد المفتوحة وتنظيمها إداريًا واقتصاديًا، ثم ما تلا ذلك كله من فتنة شغلت المسلمين فى النصف الثاني من خلافة عثمان واستمرت إلى عام الجماعة ، وهو العام الذى تنازل فيه الحسن عن الخلافة .

ومن هنا نرى أن الظروف لم تكن مواتية للتفكير فى وضع قواعد للغة تيسر لغير العرب تعلمها قبل منتصف القرن الهجرى الأول وقبل ضبط المصحف وهى العملية التى قام بها أبو الأسود . وإذا كنا قد فسرنا هذا التوقيب التاريخى ، فإنه يحسن أن نبرر أيضًا ربط التفكير فى وضع قواعد اللغة العربية بضبط نص المصحف . وليس من شك فى أن هذا الضبط عملية شكلية تنتهى مع نهاية المصحف ولا مجال فيها لنقل خبرة ولا لدراسة ظواهر ، ولكن المأثورات التاريخية تروى أن أبا

الأسود بعد أن انتهى من ضبط المصحف أخذ يتدارس مع تلاميذه ما قام به . وأغلب الظن أن هذه المدارسة كانت تدور حول ما لاحظه من ظواهر فى أثناء عملية الضبط ، ومحاولة الوقوف على أسرار هذه الظواهر وأسبابها ، وهى العملية التي أتيح لها فى آخر الأمر أن تتعرف على ظاهرة الإعراب وغيرها من ظواهر اللغة ، وليس معنى هذا أن أبا الأسود هو الذى استطاع أن يتعرف على هذه الظواهر وأن يضع لها ضوابطها ولكن حسبه أنه بدأ البحث فيها وتبعه تلاميذه ثم تلاميذهم ، وفى أثناء ذلك تبلورت هذه الظواهر فى أذهانهم وتحددت بشكل عام ضوابطها . ومن ثم فإننا نرفض ما يشاع عند كثير من الدارسين من قدامى ومحدثين من أن أبا الأسود منفردًا أو مشتركًا مع على كرم الله وجهه قد وضع عددًا من أبواب النحو كالفعل والمفعول والمبتدأ والخبر وبعض النواسخ . بل أنهم يتصورون أيضًا أنه قد وضع عددًا من المصطلحات وذكر لها عددًا من التعريفات كتعريف الاسم بأنه ما دل على معنى بنفسه غير مقترن بزمان ، وتعريف الفعل بأنه ما دل على معنى بنفسه مع الاقتران بالزمان ، وتعريف الحرف بأنه ما دل على معنى فى غيره .

وليس رفضنا لذلك من قبيل التعنت وإنما يستند إلى أن وضع مثل هذه القواعد لا يمكن أن يتم عن طريق الإلهام وإنما عن طريق التحليل الدقيق لنصوص اللغة ، وهذا التحليل يتطلب تفرغًا تامًا للإلمام بهذه النصوص وتصنيفها واستخلاص ظواهرها ،ولم يكن شيء من ذلك متاحًا فى عهد على كما أن التحليل العلمى ينفى إثبات ذلك لأبى الأسود . ونكتفى فى هذا المجال بالإشارة إلى قضية واحدة هى

قضية التعريفات التى قيل إن أبا الأسود قد وضعها لأنواع الكلمة الثلاثة، فإنه من المقرر علميًا أن ثمة مراحل فى تعريف المصطلح أو الظاهرة موضوع الدراسة .

المرحلة الأولى تتمثل فى اللجوء إلى العلامات .

والمرحلة الثانية تستخدم الحدود .

وأما المرحلة الثالثة والأخيرة فتقدم الصورة الذهنية الدقيقة للمعرَّف وهى التى يصطلح عليها بمرحلة التعريفات . وهى تتطلب : معرفة دقيقة بالمعرَّف ، وتحليلاً لمكوناته وعناصره، سواء منها ما يشترك فيها مع غيره أو ما يميزه عن غيره ، ومعرفة دقيقة بقواعد المنطق الشكلى الأرسطى ، وأخيرًا ترتيب عناصر المعرف بدءًا مما هو عام بينه وبين غيره ،وانتهاء بما هو خاص به دون غيره . فإذا وضعنا فى الاعتبار أن التعريف فى كتاب سيبويه الذى ألف بعد أبى الأسود بأكثر من قرن وربع القرن تدور حول الأسلوب الأول ، إذ يلجأ إلى العلامات، كان لنا أن نتوقع أن مرحلة التعريفات المنطقية لم تكن قد بدأت بعدُ حتى عصر سيبويه ، ولم يكن مفر إزاء ذلك من القول بأن أى تعريفات منطقية منسوبة إلى ما قبل سيبويه هى تعريفات مفتعلة وزائفة النسبة .

ومقتضى هذا أن دور أبى الأسود محدود جدًا وأنه بضبطه للمصحف قد لاحظ بالضرورة بعض الظواهر المطردة التى تتصل بأحوال أواخر الكلمات ، فكانت هذه الظواهر محور مدارسة بينه وبين تلاميذه، الأمر الذى فتح الباب للتعرف على عدد من ظواهر تركيب الكلمات فى الجملة وهى الموضوعات الأساسية لعلم النحو ، ولنا نتصور فى ضوء ذلك أن يكون أبو الأسود قد وضع مصطلحات أو تعريفات أو توصل

إلى قـواعد أو فصل الـقول فى مسـائل . فذلك كـله مخالـف لطبيـعة المرحلة وللظروف المـحيطة بها . وأغلب الظن أن كل ذلك إنمـا سهم فيه جيلا التلاميـذِ وتلاميذِهم ، وأنه بفضل هذا الإسهام تم التوصل إلى أبرز ظواهر اللغة ووضعت المصطلحات الدالة عليها ، وهى مصطلحات روعى فيهـا أن تكون قريبة ما أمكن من دلالاتها اللغـوية كما روعى فى وضع القواعد العامة لهذه الظواهر ، وربما بدئ أيضـًا فى وضع رسائل صغيرة تتناول الموضوعات الأساسـية التى صارت محور بحث ومدارسة بين عدد كبير من المهتمين بالعربية.

ولا ننسى أن هذا كله قـد تم فى مـدينة البـصـرة ، لأنهـا بحكم الظروف التى صاحبت نشأتها وتطورها كانت تمثل أكبر المدن الإسلامية اختلاطًا بالسكان ذوى اللغـات المتعـددة واتصالاً بالثقافات المختلفة . ثم إن أبا الأسـود كان فـيهـا حاكـمًـا إداريًا ، الأمر الذى أطلعـه على المخـاطر التى تتعرض لها العـربية الفصـحى بعامة ويتعـرض لها النص القرآنى بخاصة.

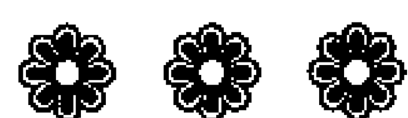
وجلى أن تأثير القرآن فى نشأة علوم اللغـة لا يقتصر على دوره فى نشأة علـم النحو بل إنه يتـجاوز ذلك إلى التأثـير المطلق فى غـيره من العلوم أيضـًا . فـعلم الأصوات مـثلاً إنمـا نشأ لحرص القـراء علي أن يقـرأوا القـرآن على نحو مـا كـان يقـرأه النبى دون أن يغـفلوا فى ذلك خصـيصة واحـدة من خصـائص قراءته - ﷺ - ومن بين خـصائص القراءة ما تتميز به أصواتهـا من صفات ينبغى أن تراعى بدقة شديدة حتي لا تخـتلط الأصوات بعـضهـا ببعض . ومن هنا كـان حرص القـراء أن يقرأوا القرآن وهم على وعى بخصائصـه الصوتية ، الأمر الذى حدا بهم

إلى تحليل الأصوات القرآنيـة ومعرفة مجرى كل صـوت وخصائص كل صوت جهرًا وهمـسًا وشدة ورخاوة وتفخيمًا وترقـيقـًا إلى غير ذلك من الصفـات ، ثم درس العلاقـات المتـبادلة بين الأصوات تأثـيرًا وتأثرًا . وكانت هذه الموضوعات جميعـًا الناتجة عن التحليل الصوتى للقرآن هى موضـوعات علم الأصوات فى العـربية حتـى العصر الحـديث . وتأثير النص القرآنى فى نشأة علم الصرف والمعجم لا سبيل إلى إنكاره أيضًا إذ لاحظ المسلمـون فى تلك المرحلة التاريخيـة وجود عدد لا بأس به من الصيغ والكلـمات فى النص القرآنى ليـست مألوفة فـأطلقوا عليـها لفظ الغريب ، وكانت غرابتها تُرَدُّ إلى أحد أمرين أو هما معـًا .

الأمر الأول : الصيغة . **والأمر الثانى** : الدلالـة .

وقد حـاول المسلمـون التعـرف إلى هذه الكلمات الغـريبة وكـسر حاجز الغربة بينهم وبينها فاضطروا إلى درس الصيغ المختلفة فى العربية حتى يتاح لهم التعرف على تلك الصيغ غير المألوفة فى النص القرآنى ، كما اضطروا إلى دراسة مـعانى الكلمات المماثلة فى العربيـة حتى يقفوا على معانى الكلمات الغريبة فى النص القرآنى .

وهكذا كـانت دراسة الصـيغ فـاتحة البـحث فى علم الصـرف ، ودراسة المعانى فاتحة البحث فى مجال الدلالة .



وشهدت **المرحلة الثانية** تحولا له دلالته ، فقد كان من المتوقع إزاء تأثر علوم اللغة فى نشـأتها بالنص القرآنى أن تلتـزم هذه العلوم بهذا النص ، تدرسه وتحلله وتقف على ما فيـه من ظواهر ، وتحدد ما يتسم

به من خصائص ، وتنتهى بذلك إلى صياغة القواعد . ولكن الذى حدث أن هذه العلوم أخذت فى تطورها خطًا مغايرًا منفصلاً إلى حد كبير عن النص القرآنى ، وعنيت - عوضًا عنه - بكلام العرب شعرًا ونثرًا، وصار هذا (الكلام) مادة هذه العلوم ومحور بحوثها ، وفى إطارها وضعت قواعدها وحددت نظمها ، ومن خلال هذه القواعد والنظم حكمت على (كافة) النصوص بالصواب أو بالخطأ ، وخلاصة الأمر أن هذه العلوم توصلت إلى قواعدها الأساسية باستقراء النصوص الشعرية والنثرية ، وحين توصلت إلى قواعدها عادت فحكمتها فى كافة النصوص بما فى ذلك النص القرآنى نفسه ،ولقد أثار ذلك ما يكاد يكون (عجب) بعض اللغويين الذين احتجوا دينيًا على هذا التطور ، والذين رأوا أن الأصل أن يُحَكَّم كتابُ الله فى غيره لا أن يحكم فيه غيره ، وإن ظلت هذه الاحتجاجات مجرد مواقف نظرية لا تمضى قدمًا فى محاولة عملية لإعادة النظر فى القواعد فى ضوء النصوص القرآنية.

والسؤال الآن : هل كان موقف النحاة واللغويين من وضع القواعد مشوبًا بالخطأ ، وأنه لابد من إعادة النظر فى هذه القواعد لتلافى هذا الخطأ ، أم أن هذا الموقف كان نتاج رؤية صحيحة ومنهج سديد ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضى لحظ عدد من الحقائق ، فى طليعتها :

أولاً : أن النص القرآنى جزء من اللغة ، وأنه بحكم كونه جزءًا لم يستوعب جميع كلماتها وأساليبها وظواهرها ، الأمر الذى يتطلب بالضرورة العودة إلى نصوص اللغة ذاتها وعدم الاقتصار على النص القرآنى وحده ، إن ما ورد فى النص القرآنى من ظواهر دليل على وجود

هذه الظواهر فى اللغة ،ولكن ما لم يرد فيه ليس دليلاً على عدم وجودها فى اللغة ، ولا مفر لذلك من العودة إلى المأثورات اللغوية المحفوظة شعراً ونثراً .

ثانياً : أنه ليس للنص القرآنى قراءة واحدة ، بل قراءات متعددة، وهى جميعاً قراءات ثابتة النسبة إلى النبى صلوات الله عليه ، ومن الثابت علميًا وجود صلة بين القراءات واللهجات ، ومقتضى هذا اختلاف مستوى الأداء فى بعض القراءات بين اللغة الفصحى (أو العامة) واللهجة القبلية التى وردت بها القراءة ، الأمر الذى حدا بالنحاة إلى التردد فى قبول بعض القراءات ، لأن من الخصائص اللهجية - حتى وإن ورد فى قراءة قرآنية - ما لا يطرد لغويًا ، أى ما هو محصور فى نطاق بيئة خاصة ، هى بيئة اللهجة نفسها ، الأمر الذى لا مفر معه - علميًا - من وضعه (على هامش) التقنين النحوى ، وليس فى صلبه .

ثالثاً : أنه لا ينبغى الخلط بين (حجية القرآن الكريم) و (حجية القراءات القرآنية لغويًا) ، إن حجية القرآن حقيقة بديهية بمقتضى اليقين الدينى الذى يُكوّن عقيدة المسلم ، وإنكار ذلك أو التشكك فيه يخرج صاحبه من دائرة الإيمان - أعاذنا الله من ذلك - أما القراءات فمسألة أخرى ، فإن حجيتها لغويًا رهن بتحديد نوعها ، والظاهرة الموجودة فيها ، وصلتها بغيرها من ظواهر اللغة ، ومدى إطرادها أو قصورها ، وتضافرها مع غيرها أو تنافرها ، وهذا كله يسلم إلى القول بأن تقدير حجية القرآن الكريم لا يستلزم الاعتراف بالحجية اللغوية للقراءات القرآنية .

رابعاً : أن التحليل اللغوى للقراءات القرآنية يكشف عن وجود ظواهر لغوية متضاربة فيها فى المستويات الصوتية والبنيوية والتركيبية ،

فسوف نجد بعض القراءات تنطق بعض الأصوات مهموسة وبعضها ينطق الأصوات نفسها مجهورة ، وبعض القراءات ينطق بعض الأصوات مرققة وبعضها ينطق بها مفخمة ، وبعض القراءات ينطق بعض الكلمات على أنها صيغة معينة - كصيغة اسم الفاعل مثلاً - وبعضها يعدل عن هذه الصيغة وينطق الكلمات نفسها على أنها صيغة أخرى كصيغة الصفة المشبهة أو أمثلة المبالغة ، وبعض القراءات يراعى تأثير تركيب الكلمات فى الجملة فى الحالة الإعرابية وبعضها يهمل العلامة الإعرابية لسبب أو لآخر .

ووجود هذا التضارب فى القراءات ينتهى إلى نتيجة واضحة ، هى أنه من المستحيل وضع قواعد للغة تسع هذه الظواهر المتضاربة كلها ، ولا مفر من وضع أساس يتم فى ضوئه الأخذ ببعض هذه الظواهر دون بعض ، الأمر الذى يتطلب القول باعتماد بعض القراءات دون بعضها الآخر .

خامساً : ما الأساس الذى يمكن أن يوضع للتمييز بين القراءات قبولاً ورفضاً ؟

إن من غير المتصور أن يؤخذ فى هذا المجال بالنسبة إلى النبى ﷺ باعتبارها أساساً صالحاً للتمييز ، لأن النسبة - كما أسلفنا - ثابتة للقراءات جميعاً ما تواتر منها وما شذ ، وإذن لا مناص من القول بأساس آخر ، ولقد أخذ النحويون واللغويون فى هذا المجال بالأساس - والمقياس - الذى أخذوا به فى التعامل مع نصوص اللغة كلها ، وهو المقياس الكمّىّ الذى يعنون به توافر قدر كاف من النصوص التى تشيع فيها ظاهرة معينة حتى يمكن صياغة هذه الظاهرة فى صورة قاعدة عامة . ومقتضى هذا التمييز كمياً بين النصوص ، وتقسيمُها - بهذا الاعتبار - إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : النصوص التى تتم الظواهر فيها بالإطراد أو الشيوع أو الكثرة .

والمجموعة الثانية : النصوص التى لا تتسم بذلك ، فلا تتضافر على تأكيد الظاهرة بصورة مقبولة ، ومن ثم لا تصل حدًا تصلح معه لربط (الحكم) بها وبنائه عليها .

إننا إذا وضعنا هذا كله فى الاعتبار لم يكن بد من أن ننتهى إلى ما انتهى إليه اللغويون الأقدمون من ربط القواعد بكم صالح لبناء الحكم عليه ، ثم اتخاذ هذه القواعد حكمًا فى كافة النصوص ما اتفق منها معها وما اختلف .

سادسًا : أن الحكم بمخالفة نص من النصوص للقاعدة العامة لا يعنى (إهدار) هذا النص وإهمال قيمته ، إذ من المقرر وضع جميع النصوص فى الاعتبار عند التقعيد ، والنص المخالف كالنص الموافق له قيمته الخاصة بحكم انتمائه إلى عصر الاستشهاد ، ولكن رعاية النص المخالف للقاعدة لا يعنى ضرورة جعله بدوره قاعدة ، لأن القاعدة كما ذكرنا تتطلب قدرًا كافيًا من النصوص ، فإذا لم يتوافر هذا القدر وجب اتخاذ موقف يتمثل فى :

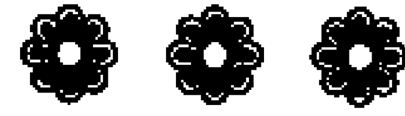
١- الاحتفاظ بالنص باعتباره جزءًا من المحصول اللغوى المنسوب إلى عصر الاستشهاد .

٢- عدم جواز بناء قاعدة عليه حتى لا تتسع دائرة الاضطراب والشذوذ فى اللغة ، وهذا الموقف يصدق على كافة النصوص ، بما فى ذلك القراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية .

سابعـًا : بهذا العرض للحقائق الكلية التى حكمت موقف النحاة واللغويين الأقدمين نتتهى إلى أن مـا قرروه يتفق ومنهج البحث العلمى، وأن رفضهم ربط قواعدهم بنصوص القراءات المختلفة مرده إلى حرصهم على أمرين معـًا :

الأمـر الأول : الابتعاد ما أمكن عن تناول النص القرآنى وقراءاته بالرد من الناحية اللغوية .

والأمـر الثـانى : الحرص على أن تتـسم الظواهر اللغوية بالاطراد حتى يتحقق فى اللغـة الفصحى ما ينبغى أن يتحقق فـيها من الاتساق ، وعلى أن تتـصف القواعـد بالشـمول لكى تكون قـادرة على أداء دورها التعليمى فى الحفاظ على اللغة .



وشهد القرن السادس وما بعده نمو اتجاه آخر يمثل مرحلة ثالثة فى العلاقة بين القرآن الكريم ، والنحو ، فقـد بدأ كثير من نحاة تلك الفترة يوسعـون من دائرة الاستـشهاد بالنـصوص القرآنيـة ، وينوعون مـصادر أحكامهم بحيث تشمل القراءات الصحيحة كلها ، بل إن منهم من استند إلى بعض القـراءات الشاذة أيضًا ، وأخـذ هذا الاتجاه ينمـو إلى أن بلغ مداه فى العـصر الحديث ، فـضم إلى جهـود هؤلاء النحاة المتـأخرين جـهود بعض المـعاصـرين ، والمتـتـبع للبحـوث والدراسات النحـوية المعاصرة يجد محاولات كثيرة لإعادة النظر فى القواعد النحوية فى ضوء ما فى القرآن وقـراءاته من أساليب لغوية ، وثمة دراسات كـثيرة تناولت هذا الموضوع بشكل عام ، وأخرى تناولت مـسائل جزئية فى ضوء هذه الفكرة الكلية ، وحسبنا أن نمثل لهذين النوعين بما يأتى :

- **نحو القرآن**	لأحمد عبد الستار الجوارى
- **القرآن والنحو**	لشكرى الخلوى
- **لغة القرآن الكريم**	لعبد الجليل عبد الرحيم
- **المشكلات اللغوية فى القراءات القرآنية**	لخولة الهلالى
- **الظواهر اللغوية فى القراءات**	لإسماعيل الطحان
- **النحو والقراءات**	لمحمد الشاطر محمد
- **نظرية النحو القرآنى**	لأحمد مكى الأنصارى
- **الأحرف السبعة فى القرآن الكريم**	لحسن ضياء الدين
- **الموصولات وجملة الصلة فى القرآن الكريم**	لعبد الله الجمال
- **حروف القسم فى القرآن الكريم**	لعواطف الزبيدى
- **أساليب التوكيد فى القرآن الكريم**	لطه عبد الحميد
- **الشرط فى القرآن الكريم**	لعبد العزيز الصالح

وغيرها كثير .

ولست فى حاجة إلى أن أشير إلى أن هذا الاتجاه يفتقد الأساس الموضوعى ، ويحيل التقعيد النحوى إلى اختيارات شخصية ، الأمر الذى يجب أن يبرأ منه البحث العلمى .

لكن . . .

هل يعنى هذا عدم الاهتمام بدرس القراءات القرآنية وإهمال تحليلها لغويًا ؟

إن الدراسة الموضوعية تفرض العكس من ذلك تمامًا ، وتجعل تناول النص القرآنى وقراءاته بالبحث والتحليل أمرًا بالغ الأهمية فى

جوانب شتى ومستويات متعددة . ونحن وإن كنا نتحفظ فى قبول دعوي إعادة النظر فى القواعد اللغوية فى ضوء النصوص القرآنية نظرًا لأن هذه الدعوى لا تستند إلى أساس منهجى على نحو ما أسلفنا الإشارة إليه، فإننا نرى مع ذلك أن لدراسة القراءات القرآنية أهمية بالغة فى التحليل اللغوى لما لهذه الدراسة من نتائج فى مجال تفسير عدد كبير من ظواهر اللغة .

ونود - بداية - أن نقرر أن الدراسة اللغوية للنصوص القرآنية شىء مختلف - أو يجب أن يختلف - مادة ومنهجًا عن النظرات الشخصية أو التحليلات الذاتية لهذه النصوص ، فإن هذه النظرات والتحليلات قد تكون دالة على مقدرة أصحابها أكثر من دلالتها على صحة مادتها . أما البحث العلمى اللغوى فأمر مختلف ، لأنه يرتبط بالضرورة بمناهج محددة لا مناص من الالتزام بها ولا مفر من اتباع خطواتها ولا مجال للتحلل من نتائجها . وبهذا الاتزان فى المناهج وفى النتائج معًا يأخذ البحث العلمى اللغوى قيمته من حيث قدرته على فرض ما ينتهي إليه باعتباره حقيقة علمية لا تقبل التجاهل .

وتتعدد مجالات البحث اللغوي فى القرآن الكريم وتتنوع ، ويمكن أن نشير إلى أهمها فيما يأتى :

أولا : مجال التحليل الصوتى :

ولقد يقال إن التحليل الصوتى للنصوص التراثية أمر محفوف بكثير من المخاطر ، لأن هذه النصوص يمكن أن توصف بأنها مُلْبِسَةٌ صوتيًا، بمعنى أن الأصوات فيها إنما تنطق طبقًا لما تم التطور إليه وليس على نحو ما كانت عليه . وعلى ذلك فإن التحليل الصوتى لمثل

هذه النصوص يتضمن مخاطر لا سبيل من الناحية العلمية إلى قبولها، وهذا القول إن صدق على قدر كبير من نصوص التراث شعره ونثره ، فإنه لا يصدق بحال على نصوص القرآن الكريم ، لأن هذه النصوص إنما تقرأ عن طريق التلقين والتلقى والمشافهة ، الأمر الذي يؤكد بصورة لا شك فيها اتصال خصائصه الصوتية وامتدادها منذ عصر النبى صلوات الله عليه إلى اليوم ، وعلى ذلك فإنه إذا كانت ثمة صعوبات فى تحليل النصوص التراثية صوتيـًا نظرًا لعدم ثبات الخصائص الصوتية لمكونات هذه النصوص ، فإن القرآن الكريم على العكس من ذلك ، إنه يمكن أن يقدم سجلاً واضحـًا للخصائص الصوتية للعربية وبخاصة إذا وسعنا دائرة التحليل الصوتى بحيث تشمل التأثيرات الصوتية المختلفة الموجودة فى القراءات القرآنية صحيحة كانت هذه القراءات أو شاذة . ومن بين الموضوعات الصوتية التي يمكن تناولها بالبحث من خلال القرآن وقراءته موضوع الهمز والتسهيل وموضوع الأمالة وموضوع الإدغام وموضوع الإبدال وموضوع المد والقصر .

فإن كل موضوع من هذه الموضوعات يمكن تحليل عناصره تحليلاً دقيقًا ومعرفة العوامل المؤثرة فيه إذا وضعنا فى الاعتبار نصوص القرآن بقراءاتها المختلفة .

وعلى سبيل المثال فإن من الملحوظ أن من بين قراءات القرآن قراءة آية الفاتحة ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ بقلب همزة إياك هاء أى (هياك نعبد وهياك نستعين) ، وفى مقابل ذلك نجد من يحاول أن يقلب حرف العلة همزة فى قراءات لآيات أخرى ، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ** ﴾ بقلب الواو فيهما همزة أى

(أجـوه) . وقراءة قـوله تعـالى : ﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ﴾ بقلب ياء يأجوج همـزة أى (إن آجوج) . ولعلنا لا ننسى أن من بين القراءات الواردة فى سورة الفاتـحة (ولا الضألين) بقلب المدة - أو الفتحة الطويلة - أو الألف - همزة .

إننا إذا وضعنا هذه القـراءات أمامنا فإنها تكشف عـن وجود صور متعددة فيما يتعلـق بنطق الهمزة وحروف العلة فى العربية : فهناك **أولا** : تحقيق الهمز وهناك **ثانيـًا** : تسهيل الهمز عن طريق قلبها حرف علة أو هاء . ثم **هنالك** أيضًا صورة أخرى يتم فيها تحويل بعض الحروف إلى همزة لأن الهمزة أصبح لها قيمة نبرية خاصة .

وهكذا نجد أنفسنا أمام سجل صوتى لطريقة النطق بالهمزة. وليس من شك فى أننا لو تتـبعنا كافـة القراءات التى تتـصل بالهمـزة تحقيـقًا وتسهـيلاً وقلبـًا لأمكن الوصول إلى اليـقين فيمـا يتعلق بهذا المـوضوع الذى يمثل مبحثًا بارزًا من مباحث علم الأصوات .

ثانيـًا : مجال تحليل البنية : أى دراسة الكلمات والصيغ للوقوف على ظواهرها وعلاقـاتها وتطوراتها . ولعل القـراءات القرآنيـة يمكن أن تقدم لنا تفسيرًا للعـديد من ظواهر الكلمات والصيغ بحيث يمكن القول بأن هذه القراءات تحمل مؤشرات لحل بعـض المشكلات الخاصة بالبنية سواء فيما يتصل بضوابط الصيغ أو فيما يتصل بظواهر الشذوذ .

ولو أننا وضعنا فى الاعـتبار فى مجال البـحث الصرفى ما ورد فى نصوص القرآن الكريم وقـراءاته لربما توصلنا إلى تفسير صـحيح لبعض مشكلات هذا العلم كمـا فى صيغ المبالغة والصـفة المشبهة والتـفضيل والجموع والعدد والتذكير والتأنيث والتصريف والاشتقاق .

ثالثـًا : مجال تحليل التركيب (النحـو) :

أى تحليل تراكيب القرآن وجمله .

ومن الملحوظ أن التراكيب والجمل القـرآنية تتضمن عناصر يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات لحل بعض المشكلات النـحوية ، بخاصة فيما يتصل بظوهر التطابق العددى : إفرادًا وتثنية وجمعـًا ، والتطابق النوعى: تذكيرًا وتأنيثـًا ، والترتيب ، فإن في نصوص القرآن بقراءاتها المختلفة ما يفسر جـوانب كثيرة من هذه المـشكلات وعلى سبيل المـثال فإن ظاهرة التذكير والتـأنيث وهى ظاهرة بالغة التعقيد فى العـربية يمكن فهم بعض غوامضـها إذا تتبعنا هذه الظاهرة فى الـنصوص القرآنية التى تتـضمن ما يشير إلى أن الأصل فى الأسماء خلوهـا من علامة التأنيث وأن الفرع هو اتصالها بها وأن الـفعل لا تلحقه علامة التأنيث إلا إذا كـان فاعله مؤنثـًا بغض النظر عن نوع تأنيثه .

رابعـًا : تحليل المعانى والدلالات :

ولقد حظي جانب من كلمـات القرآن بعناية كثير من البـاحثين فى هذا المجال حيث تناولوا ما اصطلح علـيه بالغريب بالدراسة والتحليل ، ولكن التحليل المعجمى والدلالي لا ينبغي أن يقف عند الكلمات الغريبة وحدها . فـإن كثيـرًا من الكلمات المـألوفة التى تبدو مـعروفـة المعنى واضحة الدلالة تحتـاج فى حقيقة الأمر إلى تحليل لمـعانيها ؛ نظرًا لأنه ربما يكون قد أصاب دلالتها بعض التطور مما قد لا يفطن إليه فى غمرة الإحساس المتسرع بمعرفتها .

خامساً : دراسة الأدوات معنى ووظيفة :

درس النحويون الأدوات ضمن دراساتهم لأنواع الكلمة العربية الثلاثة وهى الاسم والفعل والحرف نظراً لأن هذه الأدوات لا تخلو من أن تكون أسماء أو أفعالاً أو حروفاً ، لكن النحويين فى دراستهم للأدوات لم يسيروا على نسق واحد ولم يتبعوا منهجاً مجدداً ، وقد أسلمهم ذلك إلى قدر كبير من الاختلاف فى الرأى والتضارب فى النتائج وحسبنا أن نضرب لذلك مثلا واحداً دالاً على مدى ما وقع بين النحويين من اختلاف فى مجال دراستهم للأدوات ، فإن كلمة (لن) فى العربية قد استعملت فى قدر هائل من النصوص ناصبة للمضارع دالة على النفى فى المستقبل ، ولكن النحويين اختلفوا فى هذين الأمرين معاً : أما من حيث الوظيفة فقد ذهبوا فى مجموعهم وجود ثلاث وظائف لها فبعضهم اعتبرها ناصبة للفعل المضارع آخذاً بما شاع فى النصوص اللغوية ، وبعضهم أجاز أن تكون جازمة وذلك فى عدد محدود من النصوص ، وبعضهم ذهب إلى إهمالها ومن ثم رفع الفعل التالى لها . وجلى أن هذا الاختلاف كله مرده إلى اضطراب النصب المأخوذ عنها . ولو وضعنا فى الاعتبار النص القرآنى بقراءاته المختلفة على أساس أنه يمثل كافة مستويات العربية ولغاتها لربما أمكن حسم هذا الخلاف ؛ إذ ليس فى النص القرآنى بقراءاته المختلفة لن مهملة ولا جازمة .

والأمر قريب من ذلك فى معنى (لن) أيضاً فقد ذهب بعض النحاة إلى أنها تفيد تأبيد النفى فى المستقبل مستدلاً على ذلك ببعض النصوص التى تستند إلى بعض مقولات علم الكلام ومن ذلك ما فعله الزمخشرى حينما ذهب إلى أن (لن) تفيد تأبيد النفى بدليل قوله

تعالى: ﴿ قَالَ لَن تَرَانِي ﴾ بدعوى أن لن هنا قد أفادت نفى رؤية الله مطلقًا وإلى الأبد آخذًا بمقولة المعتزلة باستحالة رؤية الله سبحانه لما يترتب عليها من تحيز وتجسيد ، مما ترتب عليه عندهم ضرورة تأويل عدد من الآيات التى تفيد إمكان رؤية الله فى الآخرة .

ولو رجعنا إلى استعمالات (لن) فى القرآن ونصوص اللغة المختلفة دون أن نقحم على معناها الأفكار الخاصة بالمعتزلة لوجدنا أن (لن) لا تفيد تأبيد النفى بحال وفى القرآن نفسه آيات كثيرة تفيد أن هذا النفى موقوت إما بزمن أو بظروف . وعلى ذلك يصح أن يقال إن تحليل الأدوات فى ضوء الأساليب القرآنية مؤشر جيد لتحديد معانيها ووظائفها ولحسم كثير من الخلافات حولها .

سادسًا : دراسة علاقات العربية بغيرها من اللغات الأخرى :

وهذه القضية من القضايا التى اشتد الخلاف فيها لأن كثيراً من الباحثين القدامى والمحدثين قرروا أنه لم يرد فى القرآن لفظ غير عربى استدلالاً بقوله: ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾ وقد شدد بعضهم النكير على القائل بذلك فقال أبو عبيدة : (إنما أنزل القرآن بلسان عربى مبين ، فمن زعم أن فيه من غير العربية فقد أعظم القول) .

وقال آخر : (لو كان فيه من لغة غير العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله لأنه أتى بلغات لا يعرفونها) .

وقد حاول هذا الفريق من الباحثين تفسير ما ورد في القرآن بالفعل من كلمات غير عربية فاتجهوا فى ذلك اتجاهات شتى فذهب بعضهم إلى أن ما فى القرآن من هذه الكلمات من قبيل توارد اللغات بمعنى أن

العـرب قد تكلمت بهـا كمـا تكلم بها غـيرهم دون أن تكون الكلـمات منقولة من لغة إلى أخرى .

وقال بعضـهم: بل هى عربية الأصل كانت فى لغة العـرب القدماء الذين هاجر بعـضهم خارج شبـه الجزيرة فنقلوها فيمـا نقلوا من كلمات عربية إلى شعوب البلاد الأخرى ثم تنوسيت العربية وحين أخذها العرب بعد ذلك فإنما كانوا يستردون بعض ما أعطوه لغيرهم .

وذهب فريق ثالث إلى أنها عربية فعلاً وواقعـًا ، ولكن لغة العرب من التوسع بحيث يخـفى كثير منها على الكثيـرين ، وقد خفى على ابن عبـاس ﷺ معنى (فـاطر) و (فاتح) وهمَا عـربيتـان ، ولذلك قال الشافعى : إنه لا يحيط باللغة إلا نبى .

والحق أن أصحـاب هذا الاتجاه مسرفـون فيما ذهبـوا إليه ؛ ولعل مرد إسـرافهم إلى أنهم تصـوروا أن دخول بضع كلمات غـير عـربية فى القرآن ينفى عـربيته ويخرجه عن الفـصاحة وذلك قول مـردود لا مجال لقبوله ، لأن اللـغة - أى لغة - لا ينفى أصالتهـا اقتباسهـا لكلمات من غيرها بل إن هذا الاقتباس قـد يكون دليلاً على مقدرة اللغة على الإفادة وسبيـلاً إلى وفائها باحتياجـات المجتمع ومتطلبـاته ، الأمر الذى يؤكد حيوية اللغة ويدعم مقدرتها ولا ينهض بحال دليلاً على قصورها .

ولقـد أثبتت تجـارب التـاريخ أن اللغـات القادرة على الإفـادة من غيرها هى اللغـات الحية المتمـتعة بالمقدرة على التـصرف القادرة على الوفاء بكافة احـتياجات التـعبير فى كل الظروف لجـميع الأفراد . ثم إن من المتفق عليه أن أسماء الأعلام منها ما هو عربى ومنها ما هو أعجمى كإبراهيم وإسـماعيل وإسـحاق ويعقـوب ، وأن ورود هذه الكلمات فى

القرآن لا ينفى عربيته ؛ فليست العروبة مرتبطة بالكلمات المفردة وإنما هى منوطة ببنية الصيغة من ناحية ودخول هذه الصيغة فى التركيب طبقًا للنسق العربى من ناحية أخرى ، والكلمات غير العربية الواردة فى القرآن قد استعملها العرب بالفعل قبل الإسلام بدليل مخاطبتهم بها وفهمهم لها. وقد تصرف فيها العرب بما يتفق مع ضوابطها لغتهم فنقصوا بعض حروفها أو زادوا بعضهم أو أبدلوا البعض واستعملوها فى صيغ وأوزان من العربية وأدخلوها فى الشعر والنثر وهكذا أُضفى عليها الطابع العربى. ولو أننا عدنا إلى دراسة ما احتواه القرآن من هذه الكلمات ووقفنا على أصولها التاريخية لعرفنا جانبًا بالغ الأهمية من العلاقات الحضارية بين العربية وغيرها من الأمم الأجنبية ولغاتها .

ولا ينبغى أن يصرفنا عن ذلك مثل هذا الموقف المتشدد من بعض اللغويين والمفسرين كما لا يجوز أن ينأى بنا عن هذه الدراسة ما قد نجده من صعوبات فى التحليل التاريخى لهذه الكلمات .

سابعًا : مجال دراسة اللغات واللهجات القبلية فى القرآن الكريم :

ولقد شاع فى البحوث اللغوية القديمة وفى بعض البحوث المعاصرة القول بأن القرآن إنما نزل بلغة قريش وأنه يتضمن مع ذلك بعض الكلمات والعبارات والتراكيب التى تنتمى إلى لغات القبائل المختلفة غير قريش ، ومن اللغويين القدامى من تصور أن القرآن الكريم بمثابة سجل للغات العرب جميعًا بحيث يمكن القول بأن القرآن قد ضم ما ينتمى لغويًا إلى كل قبيلة من القبائل العربية ، ومن البحوث الشائعة فى هذا المجال تلك التى تتناول بالدراسة ما ورد فى القرآن من غير لغة قريش من لغات القبائل العربية . وهذا كله ضرب من التصور يشوبه

التجـوز ، فالقرآن الكريم إنمـا نزل باللغة العربيـة الفصحى ، والعـربية الفصحى هى اللغة العامة المشتركة بين أبناء القبائل المختلفة ، وهى لغة الإنتاج الأدبى الرفـيع فى مجالى الشعر والـنثر فى تلك الفترة التـاريخية التى أنزل فيـها القرآن ، وهى تخـتلف أن قليلاً وإن كثـيراً عن مسـتوى اللهـجات التى تتصـف كل منها بأنهـا محدودة فى بـيئتـها مـتميزة فى خصائصها ، كما تتصف هذه اللغات فى مجموعها بوجود ضروب كثيرة من الاختلاف فـيما بينها ثم فـيها جمـيعًا باعتـبارها عنصراً متـميزًا عن الفصحى أو العامة المشتـركة . ومن هذا الاختلاف ما يتصل بالأصوات ومنه ما يرتبط بمبانى الكلمات ومنه ما هو منوط بتركيب الجملة ومنه ما هو ممتد عن المعانى والدلالات . وهو اختلاف يصل فى بعض الأحيان إلى مشارف التناقض .

أما اللـغة فإنهـا فى مقـابل ذلك لا تناقض فـيها ولا تضـارب بين عناصرها ، بل تتسم بتحقق الاتساق بين مستوياتها المختلفة .

ولقد يجـدّ هنا سؤال محوره أن الـقرآن - كما سـبق أن أشرنا إلى المقـولة التى فى صـدر هذا الحديث - إنمـا نزل بلهجـة قريش بصـفة عامـة، ولكنه يحتوى على بعض مـا ينتمى إلى اللهجـات الأخرى . إذ ماذا يمكن أن نصنع إزاء قدر كبير من النصوص التراثية التى تتحدث عن لغة قريش وأنها أفصح اللغات وأنها هى التى أنزل بها القرآن وماذا يمكن أن يقال فيما قاله عثمان ﷺ وهو يوصى أعضاء اللجنة التى كلفها بنسخ المصحف إذ أمرهم عند الاختلاف فى كتابة كلمة أن يكتبوها بلغة قريش معللاً ذلك بأن القرآن إنما نزل بلغتهم .

ولسنا فى حاجة إلى إجابة متسرعة عن هذا السؤال وإنما نحن فى حاجة أولاً إلى تناول يتسم بالأناة لتوضيح معالم هذه القضية وكشف جوانبها.

ونقطة البدء فى هذا التناول أن القرآن كما ورد فى قراءاته الصحيحة يتضمن كثيراً من الخصائص الصوتية والبنيوية والتركيبية التى لا تنتمى للغة قريش ، وهذا دليل واضح على أن القرآن لم ينزل بلهجة قريش الخاصة وإنما أنزل بلغة عامة اشتركت فيها قريش وغيرها ، وهى التى اصطلح عليها باللغة الفصحى .

بيد أن هذه اللغة يمكن أن تفسر لنا سبب اتصافها بأنها لغة قريش، فإن الذى يحدث عادة عند تحول لهجة من اللهجات إلى لغة عامة أن ظروفًا مواتية تجعل هذه اللهجة أكثر قيمة وتمكنًا ومقدرة ، ويجد أصحابُ هذه اللهجة أنفسهَم مضطرين إلى إحداث بعض التغيير فى بناء لهجتهم . إما بالإضافة إليها أو الحذف منها عساها تتسع لتعبر عن الظروف المادية والمعنوية التى يعيشها أبناء اللهجات المختلفة. وهذا هو ما كان حين دعَت الظروف إلى دعم مكانة قريش فى مكة وإلى ارتفاع مستوى لهجتها الخاصة بحيث تكون محوراً بصورة أو بأخرى للغة عامة مشتركة بين القبائل المختلفة ، ولقد ساعدت على ذلك الظروف الدينية فى مكة قبل الإسلام كما أسهمت فيه عوامل أخرى اقتصادية وسياسية وثقافية .

وهكذا اضطر المكيون الذين يتحدثون بلغة قريش إلى أن يتعاملوا مع أبناء القبائل المختلفة ومن ثم وجدوا أنفسهم فى حاجة إلى تطوير لغتهم الخاصة ، عن طريق الأخذ ببعض الأساليب أو التراكيب أو الكلمات والتخلص من بعض الظواهر ، حتى يتيسر لهم ولغيرهم التفاهم بصورة أكثر وضوحًا وجلاء ، وهكذا صارت هذه اللهجة المنقحة صالحة لكى يستخدمها أبناء القبائل على تعددها واختلاف مواقعها .

وهكذا وجد ما يمكن وصفه بأنه اللغة العامة المشتركة جنبًا إلى جنب مع اللهجات الخاصة بكل قبيلة . ذلك أن هذه اللغة العامة لم تكن لغة العرب جميعًا فى كل الأحوال وإنما كانت لغة صفوة خاصة فى حالات محددة ، وكانت قائمة جنبًا إلى جنب مع اللهجة الخاصة بكل قبيلة بما فى ذلك قبيلة قريش .

فإذا كانت الظروف تتطلب أن يلجأ المتحدث إلى استخدام اللغة العامة نظرًا لوجود اختلاف فى الانتماءات القبلية للمستمعين فإنه يلجأ إليها ، وإذا لم تكن ثمة ظروف من هذا النوع لم يكن مانع من أن يستعمل لهجة القبلية المتميزة التى قد لا يفهم بعض عناصرها من لم يختلط بها من أبناء القبائل الأخرى .

ونخلص من ذلك إلى أن ما يسمى بلغة قريش التى نزل بها القرآن إنما هى اللغة العامة المشتركة المتميزة فى خصائصها الصوتية والبنيوية والتركيبية والمعنوية عن اللهجات المختلفة بما فى ذلك لهجة قريش أيضًا .

ومرد اطلاق لغة قريش عليها أن هذه اللغة العامة لو حللناها لوجدنا كثيرًا من خصائصها ينتمى إلى لهجة قريش نفسها .

ولكن بالإضافة إلى ذلك من ظواهرها ما ينتمى إلى غير تلك اللهجة . وفى ضوء ذلك يكون من الطبيعى أن ينسب القدامى هذه اللغة إلى أصحاب الكم الأعظم من الظواهر فيها ، وهم القرشيون ، ولكن لا ينبغى أن يسلمنا ذلك إلى تصور خاطئ بأن لهجة قريش هى اللغة العامة، لأن اللغة العامة مستوى مختلف عن سائر اللهجات بما فى ذلك لهجة قريش ذاتها .

ثامنـاً : تحليل القراءات :

يتطلب تحليل القراءات القـرآنية لغويًا أولا وقبل كل شيء تـحقيق هذه القراءات ، أي التثبت من صحة روايتها ونسبتها إلى النبي ﷺ ، ومرد ذلك إلى أن القراءات سنة متبعة أي يجب على القارئ أن يلتزم في قراءاته بشكل من الأشكال التي قرأ بـها النبيّ ﷺ ، فليس في القراءة اجتهاد شخصي وإنما القراءة التزام بالمروي ، ويأتي التثبت في القراءات بالعودة إلى مـجموعات مـحددة من المصادر المـعنية بتحقـيق القراءات ونسبتها ، ولا يتم ذلك بالعودة إلى كـتب النحو واللغة وإن كانت الغاية لغوية ونحوية ، وإنما يتم ذلك بالعودة إلى كتب القراءات ذاتها ثم كتب التـفـسيـر المـعنيـة بالقـراءات ثم كتب الـتحـديث ، ومن خـلال هذه المجمـوعات الثلاث يمكن التوصل إلى توثيق مـا يعرض له من قراءات في البحوث اللغوية .

وليس مـعنى هذا أننا نـرفض بشكل مطلق مـا يرد في المـصـادر اللغوية المـختلفة من قـراءات وإنما معناه أن مـا تتضمنه هذه المـصادر يجب أن يعرض على الكتب المـختصة لاحتمـال أن يكون اللغويون قد عرضـوا في مؤلـفاتهم لبـعض القراءات دون توثيق دقـيق أو خلطوا في مصنفاتهم بين ما تجوز القراءة به عربية وما قرئ به فعلاً .

ومن هذا المنطلق ينبغي أن نتثبت ونتحفظ عندما ترِد قراءات يشير إليها نحاة ولغـويون لم يعرفوا بالقراءة ولم يتخصصـوا فيها ، ومن ذلك مثـلاً ما فـي كتب ابن مـالك وابن هشام وابن الأنبـاري والشيخ خـالد الأزهري وغيرهـم من النحاة الذين لم يتـبحروا في القراءات ، فإنه يجب توثيق كل ما ذكروه سواء نسبوه أو لم ينسبوه .

وتتنوع دراسة القراءات القرآنية وتتعدد صورها لغويًا ونشير إلى أهمها فيما يأتى :

أولاً : جمع ما يتصل بقراءة قارئ بعينه بغية تحليل قراءته طبقًا لمستويات التحليل اللغوى بدءًا بالأصوات فالبنية فالتركيب فالجملة فالدلالة ، ويتطلب هذا التحليل تنسيق ما يتصل بكل مستوى فى نطاق الموضوعات المكونة له بحث تصل فى النهاية إلى تصور شامل لكل ما يميز قراءة القارئ من خصائص فى مجال الدراسة .

ثانيًا : يمكن دراسة ظاهرة بعينها من ظواهر اللغة فى أى مستوى من مستوياتها من خلال جمع المأثور من القراءات على اختلافها مما يتصل بهذه الظاهرة ،ويمكن فى مثل هذه الحالة دراسة مجالات الاتفاق والاختلاف بين القراءات فى الظاهرة موضوع البحث وتحليل الأسباب اللغوية المؤدية إلى هذا الاتفاق والاختلاف .

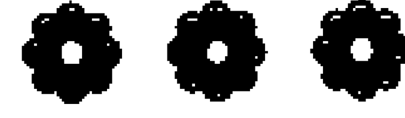
تاسعًا : دراسة المصادر المختلفة التى تتناول موضوعًا أو أكثر فى الموضوعات السابقة .

وينبغى أن يراعى فى دراسة أى كتاب أمران متكاملان :

الأول : دراسة الكتاب نفسه . وتتم هذه الدراسة عن طريق تحديد موضوع الكتاب ومنهجه ومادته العلمية ومصادره التى أفاد منها ، ولا ينبغى فى هذا المجال الاكتفاء بما قد يذكره المؤلف فى تقديمه لكتابه لأن من المحتمل أن يكون ما يذكره المؤلف غير مطابق لما يسفر عنه تحليل الكتاب ، إذ من الجائز أن يكون المؤلف قد ذكر فى مقدمته من المعلومات ما يشير إلى ما ينوى عمله ثم حيث ألف الكتاب اضطر - تحت تأثير ظروف معينة - إلى الخروج عما رسمه لنفسه فى مقدمته ،

مما يتطلب ضرورة الاتصال المباشر بالكتاب نفسه دون الإكتفاء بما يذكر عادة فى المقدمات .

الثـــانى : دراسة الظاهرة أو الموضـــوع الذى يتناوله الكتاب حتى يمكن الوقوفِ على مدى إفادة المؤلف من سابقيه وحجم ما قدمه بكتابه من إضافة . وفى ضوء هذا التصور يصــبح إغفال دراسة الظاهرة بصورة مباشــرة نقصًا فى دراسة أى كتاب من الكتــب التى تناولتها ،وهو نقص شائع بين الدارسين . الأمر الذى فرض علينا التنبيه عليه والإشارة إليه .



- ٣ -

(مناهج البحث اللغوى ومدى إمكان استعمالها في دراسة القرآن الكريم)

تتعدد مناهج البحث اللغوى وتتنوع ، ويمكن بصفة عامة الإشارة إلى أهم هذه المناهج فيما يأتى :

أولا : المنهج الوصفى :

وغاية البحث فى هذا المنهج دراسة ظواهر اللغة من خلال تحليل النصوص المختارة فى هذه الدراسة والوقوف فى تحليلها عند ما هو موجود فيها من غير إضافة إليها ، أو حذف منها ، أو تغيير لها .

إن الباحث اللغوى فى هذا المنهج يلتزم بما هو موجود بالفعل من ظواهر ولا يسمح لنفسه بافتراض ما ليس له وجود ، وهو حين يحلل ظاهرة ما يجعل غايته وصف الظاهرة كما هى دون محاولة لتأصيلها أو تعليلها أو ربطها بغيرها . وبذلك يرفض أساليب التقدير والتأويل على اختلافها ، فلا يقبل دعوى الحذف أو الزيادة أو التقديم أو التأخير أو الفصل أو الاعتراض أو الاتساع أو التخفيف أو غيرها . إنه يرى أن النص اللغوى على نحو ما هو عليه هو الحقيقة الوحيدة التى يجب أن يصفها بصورتها التى هى عليها وأن يصب وصفه لها فى صورة قواعد تعبر عنها . والمنهج الوصفى منهج حديث فى البحث اللغوى يمكن أن

نرده إلى ثلاثينيات هذا القرن العشرين حين شاع فى الدراسات اللغوية الأخذ بالأساليب المعملية فى وصف ظواهر اللغة فى مستوياتها المختلفة .

وقد نقل هذا المنهج إلى العالم العربى جملة من المتخصصين فى اللغة الذين درسوا على ضوئه فى الغرب بصفة عامة وفى إنجلترا بصفة خاصة .

وإذا كان ثمة بعض الجوانب التراثية التى اتخذ منها بعض النحاة مواقف تلتقى مع المنهج الوصفى فى بعض خطواته ، فإنه لا ينبغى أن نغفل عن أن مثل هذا اللقاء أو التلاقى فى النتائج ليس معناه الاتفاق فى الأسس والمبادئ . فإن النحو العربى القديم ليس نحواً وصفيًا فى أى أساس من أسسه على نحو ما سنفصل القول فيه بعض حين .

ولا يمكن وصف أحد من النحاة القدامى بأنه وصفى لمجرد أخذه بفكرة تتفق مع بعض الأفكار الوصفية أو قوله برأى يلتقى مع بعض آراء هذه المدرسة ، لأن من أسس المنهج الوصفى كما أسلفنا ربط الدراسات اللغوية بمراحل تاريخية دون أن نحكّم مرحلة على أخرى ، أو بتعبير آخر تصور اللغة على أنها كائن حى تتميز كل مرحلة فى حياته بخصائص تخالف ما تتميز به غيرها من المراحل ، ولا يمكن الحكم على مرحلة منها بخصائص مستمدة من مرحلة مغايرة لها .

واللغة بهذا التصور عندهم ممتدة ومحدودة معًا ، هى ممتدة بحكم الروابط التاريخية وهى محدودة بحكم الظواهر والخصائص المرحلية .

وهذا المبدأ دعامة أساسية من دعامات المنهج الوصفى ، وحقيقة مسلمة من حقائقه ، وليس من النحاة العرب من يقبل ذلك بحال ، لأن

نقطة البـدء الأساسـية فى التـراث النحـوى هى أن العربيـة ذات امتـداد تاريخى فى خصائصها الأساسيـة والبنيوية منها بخاصة وأنه لا سبيل إلى الفصل المـرحلى فى تاريخ العربيـة ، كما لا سبيل إلى القول بحـصر ظواهرها فى مرحلة بعينها .

ومرد هذا كلـه كما هو مـعروف ارتبـاط العربية بالقـرآن الكريم ، الأمر الذى جعل من المسلم به عند نحاة العرب امتداد العربية فى الزمان بخصـائصهـا وظواهرها ونظمهـا التى كانت عليـها حيـن نزل القرآن ، واعتبار هذه الخصـائص والظواهر والنظم هى النموذج الأمثل الذى لابد من محاكاته فى الصياغـة اللغوية ، وهى مستوى الصواب الذى لابد من الالتزام به وصب النصوص اللغوية فى قوالبه .

وإذا كانت هناك بعض التغيـرات الناتجة عن التطور اللغوى فإنه لا محـيص من رفض ما يمس منهـا ظواهر اللغة وخـصائصهـا الأساسـية ونظمهـا البنيوية والتـركيـبية ، ولعل أبرز مـثال على ذلك فـقد العـربية المعاصرة لظاهرة الإعراب ، فبالرغم من أن اللهـجات العربية المعاصرة جمـيعًا قد فـقدت هذه الظاهرة مما يعـنى أن وجود الظاهرة على بعض الألسان عـمل صناعى فى المقـام الأول ، فإن اللغة العـربية الفـصحى ترفض الاعـتراف بـانتهـاء ظاهرة الإعـراب ولا تقيم وزنًـا لفقـدان هذه الظاهرة واستقرار هذا الفقدان لمرحلة تاريخية طويلة .

ويمكن أن نجمل أهم المآخذ على المنهج الوصفى من وجهة نظر البحث النحوى التقليدى فى الآتى :

(١) اقتصار الدرس الوصفى على مرحلة محـددة تاريخيًا يتضمن قصوراً فى البحث اللغـوى نظراً لما تتصف به اللغة من الحـيوية التى تمنح ظواهرها القدرة على التطور المستمر والمتصل .

(٢) رفض المنهج الوصفي البحث فى تفسير الظواهر وتعليلها يسلم إلى تضييق مجال واسع من الممكن إذا اتصف بالموضوعية أن يوصلنا إلى حقائق كثيرة فى التعرف على اتجاهات التطور اللغوي وخصائصه .

(٣) انحصار البحث الوصفى فى ما هو موجود فى النصوص من ظواهر يفقد قواعده التى ينتهى إليها المرونة فى التطبيق اللغوى ويحرمها من المقدرة على استيعاب الأشكال التعبيرية اللغوية المبنية على لحظ العناصر المؤثرة فى الموقف اللغوى .

(٤) رفض الاعتداد بمثل لغوى أعلى تكون نظمه محور اهتمام الناطنق اللغوى ومناط رعايته يتضمن اقراراً بصواب ما يمكن أن يكون من قبيل الخطأ اللغوى الأمر الذى قد يسلم إلى تضارب مستويات الصواب ومن ثم تناقض ما يستخلص منها من ضوابط ونظم .

ثانياً : المنهج التاريخى :

محور هذا المنهج أن الضرورة العلمية تقتضى فى الدرس اللغوى لأن يمتد البحث ليتناول مراحل متعددة من اللغة موضوع الدراسة لأن اللغة فى حركة دائمة شأنها شأن الكائنات الحية وهى فى هذه الحركة قد تغير بعض الظواهر فيها بتوسيع مجالها أو تضييقه كما قد تبتكر بعض الظواهر أو تستغنى عن بعضها ، ومعنى هذا أنه لا سبيل إلى فصم مرحلة عن أخرى فى البحث اللغوى لأن ذلك معناه اغفال ما قد يكون مبثابة جذور ظاهرة معينة أو نتائج لها أو شكل من أشكالها ، ولذلك لم يكن بد من أن نحاول فى الدرس اللغوى أن نمد أبصارنا لنحيط بأطول ما يمكن أن نحيط به من التاريخ اللغوى لنحاول فى ضوء ذلك معرفة

خصائص ما ندرسه من ظواهر ونصحبها خلال مراحل حياتها نشأة وتطوراً ، وهكذا يوسع المنهج التاريخي مجال البحث اللغوى فلا يقتصر على مرحلة زمنية أو فترة تاريخية وهو بذلك أكثر قدرة على تفسير الظاهرة اللغوية ، وتحديد حركتها ،و بيان اتجاهاتها ، من المنهج الوصفى .

ثالثاً : المنهج المقارن :

وهو منهج حديث نسبياً فى البحث اللغوى إذ لم توضع أسسه إلا بعد الأخذ بفكرة الأسرات والفصائل فى أخريات القرن الثامن عشر الميلادى ، ويعتمد هذا المنهج على إمكان استكشاف مدى التوافق والاختلاف بين الظواهر فى اللغات التى تنتمى إلى أصل واحد ، كالعربية والعبرية والجعزية والأكادية والسريانية ، وذلك لأن هذا الانتماء يحمل بالضرورة عناصر متماثلة بين اللغات المتفرعة عن الأم الواحدة ، فإذا وضعنا فى الاعتبار احتمال تفاوت درجة التطور بين لغات الأسرة الواحدة ، أصبح من المهم معرفة ما يصيب الظاهرة اللغوية موضوع الدراسة فى لغات المجموعة أو الأسرة التى تنتمى إليها ، لأنها قادرة على أن تلقى الضوء على مرحلة من مراحل الظاهرة ، سابقة أو لاحقة، أى أنها بمثابة توضيح لجذور الظاهرة فى الماضى أو تصوير لما ستصير إليه فى المستقبل .

وبهذا يتضح أن المنهج المقارن أكثر اتساعاً من المنهج التاريخي ، إذ لا يقتصر على اللغة موضوع البحث بل يستعين فى تحليل ظواهرها بالنظر فى بقية لغات المجموعة التى تنتمى معها إلى أم واحدة .

رابعـًا : المنهج التقليدى :

لا نستطيع علمـيـًا أن نصف المنهج المتبع فى الدراسـات اللغوية العربية بعامة والنحوية والصرفـية بخاصة فى تراثنا العربى أنه منهج يلتزم بالضوابط العلمية فى أى من المناهج الثلاثة السـابقة بالرغم مما قد يبدو من أخذه لبـعض عناصر من المنهجـين الوصفى والتـاريخى. فإنه ليس وصفـيًا وإن أخذ بفكرة الالتـزام بنصوص مرحلة تـاريخية مـحددة لأن المرحل التى اعـتد بها الـلغويون العرب تمـتد نحو سـتة قرون شـهدت تطورت كبـرى متعددة فى الـمجالات السيـاسية والإجـتماعيـة والدينية والثقافية والحضارية جميعـًا ، وهى لذلك لا تصلح أن تكون فترة لغوية واحدة فى المنهج الوصـفى ، فضلاً عن أن المنهج التقليـدى المتبع فى الدرس اللغوى يرفض الاعتداد بـما بعد عصر الاستشـهاد ويعطى أهمية بالغة لتفـسير الظواهر وتعليلها بحيث يمكن القول بأن العلة تلعب دورًا بالغ الأهميـة فى التراث اللغوى العـربى ، ويأخذ بفكرة المـثل اللغوى الأعلى ويجعل بذلك القاعدة اللغوية سابقة على النص وليست تالية له ، وهذه جميـعًا عناصر يأباها المنهج الوصفى ، كـذلك يمكن أن نجد فى تراثنا اللغوى مـلامح من الاهتمـام بالجذور التاريخـية لبعض المـسائل والموضوعـات اللغوية ، كالبحث مثـلاً فى الأدوات وهل هى بسيطة أو مركـبة ، وتحليل بعض ضوابط الأسـاليب ، وتقرير ما كـانت عليه فى بعض المراحل التاريخيـة ، لكن ذلك لا ينبغى أن يسلمنا إلى القول بأن البـحث التقليـدى يخـضع لمقـولات المنهج التـاريخى ؛ إذ الحقـيقـة الأساسية عند اللغـويين العرب اعتبار الفصحي مرحلة واحـدة ممتدة من العصر الجاهلى حتى نهاية عصـر الاستشهاد . ومن ثم الأخذ بما يوجد فى هذه المرحلة كلها من نصوص ، واستقراء ما فى نصوصها جميعًا من

ظواهر ، بغض النظر عن انتمائها إلى فترة بعينها ، إنه ليس ثمة عند اللغويين العرب فترةٌ سابقة تلقى الضوء على الظاهرة موضوع الدراسة وتفسر ما قد يكون من غموض فيها ، وبذلك يتعذر عمليًا وصف منهج البحث التقليدى بأنه منهج تاريخى .

إن لمنهج البحث اللغوي التراثى سمات خاصة تميزه عن غيره من المناهج وتجعله كيانًا مستقلا برغم ما قد يبدو من صور التشابه فى بعض المواقف أو الجزئيات بينه وبين غيره من المناهج المستحدثة ونشير هنا إلى أهم سمات هذا المنهج فيما يأتى :

١) الأخذ بفكرة الإطار الزمنى للنصوص محور الدراسة والتحليل ومناط استخلاص القواعد ، وفى هذا المجال تميز المباحث اللغوية التقليدية بين نوعين من النصوص ينتميان إلى مرحلتين من الزمان :

النوع الأول : نصوص عصر الاستشهاد الذى يبدأ كما هو معروف من أقدم النصوص العربية قبل الإسلام ويمتد كما هو مقرر إلى منتصف القرن الثانى الهجرى فى الحواضر ومنتصف القرن الرابع الهجرى فى البوادى ، ويوشك اللغويون القدامى أن يتفقوا على أى نص من نصوص هذه المرحلة مهما كانت خصائصه حجة فى مجال تقعيد اللغة الفصحى، أى يجب وضعه موضع الاعتبار وعدم إهمال دلالته بغض النظر عن مدى اتفاقه مع غيره من النصوص فيما يحمله من ظواهر أو انفراده بالظاهرة التى يحملها .

والنوع الثانى : النصوص التى تنتمى إلى ما بعد هذا العصر وهى نصوص لا تتسم بالحجية ومن ثم فإن ما فيها من ظواهر مخالفة لا يعتد به فى تقعيد اللغة الفصحى والأمر كذلك أيضًا فى النصوص التى تحمل

ظواهر موافقة ، فإنها بدورها ليست مناط الاحتجاج ، وإنما أقصى ما تتصف به أنها أمثلة للظاهرة ونماذج تطبيقية على القاعدة ، وليست شواهد على أى منهما ،والمثال كما هو ثابت نص لغوى مصنوع يؤدى وظيفة توضيحية لغاية تعليمية ، فليست له فى ذاته أهمية .

٢) الأخذ بفكرة الإطار المكانى للنصوص محور الدراسة وارتباط هذ الإطار بالبعد عن مواطن الاحتكاك باللغات الأجنبية وهكذا رفض اللغويون العرب الأخذ عن عدد من القبائل كانت تعيش فى أطراف شبه الجزيرة وغيرها من المناطق التى تعرضت للاتصال بالأجناس غير العربية ولغاتها الأعجمية .

٣) تصور اللغة الفصحى على أنها مجموع النصوص التي تنتمى إلى القبائل العربية غير المعرضة للاتصال باللغات الأجنبية فى نطاق فترة عصر الاستشهاد ، فاللغة إذاً ليست شيئاً آخر غير لغات هذه القبائل ، وإذا كان من المستحسن رعاية ما يشيع من ظواهر فى هذه اللغات ، فليس ذلك على سبيل الوجوب لأن اللغوى يعترف بكافة اللغات ويضعها فى تحليله موضع الاعتبار ، وللناطق اللغوي أن يأخذ بما يشاء منها سواء دعته إلى ذلك حاجة فنية أو ميول شخصية .

وحسبنا أن نشير هنا إلى نص ابن جنى فى خصائصه فى الفصل الذى عقده تحت عنوان (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) - ويعنى باللغات اللهجات القبلية - وهو يصدّر الفصل بقوله : (اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم) . ويضرب لذلك مثلا بما الحجازية والتميمية ، فإن ليس للباحث أن يرد إحدى اللغتين بصاحبتها لكن غاية ما له فى ذلك أن يتخير إحداهما فيقويها على أختها .

ثم يعقب على ذلك بقوله : (هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقل إحداهما وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا)، على أن هذا الأخذ ليس فى سبيل الإلزام ؛ إذ يجوز أن يستعمل ما يشاء من اللهجات بما فيها تلك اللهجة الضعيفة بما يميزها من خصائص فى كل مستوياتها من غير أن يفقد الفصاحة . (إن الناطق باللغة إذا استعمل لهجة ضعيفة لم يكن مخطئًا لكلام العرب لكنه يكون مخطئًا لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك فى شعر أو سجع فإنه مقبول غير منعى عليه ، وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا ، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء) .

وليس ابن جنى بدعًا بين اللغويين العرب بل إنه عبر فى موقفه هذا عن النهج الذى سلكه اللغويون على اختلاف تجمعاتهم الإقليمية[1] . واتجاهاتهم الفكرية ، واهتماماتهم الموضوعية

ولقد ترتب على ذلك كله نتيجة بالغة الخطر ، هى أن النحوى صار ملزمًا بمراعاة كل النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد لأنها جميعًا كلها حجة يجب الأخذ بها ، ولكن هذه النصوص - نظرًا لانتمائها إلى مستويات لغوية متعددة - تتسم بقدر كبير من الاختلاف فى ظواهرها والتفاوت فى قواعدها .

---

(١) تجمعاتهم الإقليمية يقصد بها المدارس النحوية أى مجموعة النحويين الموجودين فى إقليم من الأقاليم فى فترة من الفترات .

وهكذا أصبحت مهمة اللغوى والنحوى بخاصة أشد صعوبة إذ كان عليـه استخـلاص ما يراه صـالحًا من ظواهرها لبنـاء القواعد علـيه من ناحية، ثم تسويغ ما يخالف قواعده من نصوص من ناحية أخرى ، ولقد اضطرته هذه المهمـة المزدوجة إلى ابتكار وسيلة لم يسبق إليـها فى لغة أخرى غـير العربية ، وهى تأويل مـا يقبل التأويل من نصـوص تخالف القـواعد ، وتنهض فكـرة التأويل فى جـوهرها على أن للنص اللغـوى مسـتويين ، ظاهر وباطن ، فـإذا كان المـستوى الظاهر لم تتـوافر فـيه متطلبـات القواعـد فإنه ينبغى الـنظر إلى ما تحت هذا الظاهر لمـحاولة تطبيق القواعد عليه ، وذلك عند النحاة ممكن عن طريق القول بالحذف أو الزيادة أو التقديم أو التـأخير أو الفصل أو الاعتراض أو التـخفيف أو الاشتراك أو الإهمـال أو التضمين أو التوسع أو الاستـغناء إلى غير ذلك من الصور التطبيقية التى ابتكرها اللغـويون والنحويون بخاصة لتسويغ ما يخالف قـواعدهم من نصوص عـصر الاستشـهاد . وبهذا صـار التأويل عنصرًا أساسيًا من عناصر المنهج اللغوى التقليدى .

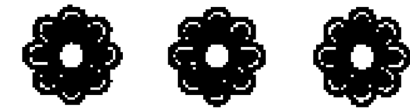
٥) افتراض واقع لغوى لا يمتـد عن واقع اللغة وحدها وإنما يضع فى الاعتبار أيضًا معطيات هذه القواعـد المرنة المستنبطة من المستويات اللغوية المخـتلفة . وقد بدأ هذا الافتراض فى مجال الـمفردات والصيغ بما يمكن أن يسـمى اشتقاقًـا ، ثم تجاوز هذا المجال إلى مـيدان أوسع وأرحب وأعمق خطرًا هو التراكيب المعنوية.

٦) الأخذ بمبـدأ تعليل الظواهر واعتبار هذا التـحليل غاية ضرورية من غايات البحث اللغوى . وقد بدأ التعليل بصورة محدودة وجزئية فى محاولة للوقوف عـلى حكمة صيغة من الصيغ أو السـر فى تركيب عبارة

من العبـارات ثم ما لبث أن اتسع نطاقه وامتـد مجاله فشـمل كل ما هو موجـود فى اللغة ومـا يفتـرض وجوده أيضًـا . ثم انتقل بعـد ذلك إلى مرحلة ثالثة حين صار عنصرًا أساسيًا من عناصر القياس النحوى .

وأساس التعليل مبنى على ما تتصف به العـربية عند الباحثين الأقدمين من احترام يكاد يشارف مـرحلة التقديس ،ومن ثم لم يكن بد فى كل ظاهرة من ظواهرها أن تصدر عن حكمة دقيقة تتبدى فى خصائصهـــا .

ومهمة اللغوى لا ينبغى أن تقـتصر على الوقوف على الظواهر بغية التعرف إليها والإلمام بها وتقعـيدها ، بل يجب أن تمتد إلى ما فيها من أسرار ومـا وراءها من حكم ، ولذا نجد فى هذا المـقام خـيرًا من نص الخليل الذى يقول فيه (إن العزب نطقت على سجيـتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام فى عـقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بمـا عندى أنه علة لمـا عللته منه ، فـإن أكن أصبت العلة فهـو الذى التمـست ، وإن تكن هناك علة فـمثلى فى ذلك مـثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبـر الصادق أو بالبراهين الواضـحة والحجج اللائحـة) فكلما وقف الرجل فى الدار على شىء منهـا قال : إنمـا فعل هذا لعلة كـذا وكذا ، وبسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله مـحتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم البـانى للدار فـعل ذلك للعلة التى ذكـرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغـيرى علة لما عللته من النحو أهى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بهـا) .



القسم الثانى

نصوص نحوية

١- فى حد الفعل وعلاماتــه .

٢- فى أنواع الأفعال وعلامات كل نوع .

٣- فى حكم الأفعــال إعرابًا وبنــاء .



النص الأول

من كتاب : (المرتجل) لأبى محمد عبد الله
ابن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب
(المتوفى ٥٦٧ هـ)[(١)]

وأما الفعـل ، فحده أنه « **لفظة تدل على معنى فى نفسها مقترن بزمان مُـحَصَّل** » ، فقولنا : (تدل على معنى فى نفـسها) احتراز من الحرف ، لأن الحرف يدل على معنى فى غيره .

وقولنا : (تدل على زمان) ، لأن الفعل وضع ليدل على الزمان ولهذا انقـسمت معـانيه فى الدلالة على الزمـان بانقسـام الزمان ، فكان ماضيـًا وحاضرًا ومستقبلاً ، كما أن الزمان منه ماض وحاضر ومستقبل .

والفرق بينه وبين الاسم أن الاسم لا يدل مع معناه على زمان ذلك المعنى ، إلا المصـادر خاصة فإنها تدل على أزمنة مبـهمة ، فزادوا فى حد الفعل لفظة (محصل) ليقع الفرق بين الأفعال ومصادرها .

وسمَّوْه فعلاً ولم يسمُّـوه (عملاً) ، لأن الفعل أهم من العمل ، ألا ترى أنك إذا أمرت مأمورًا بالبناء مثلاً ، فقلت : ابن دارًا ، فائتمر ، جاز أن يقول : قد عملت ما أردت ، وجاز أن يقول : قد فعلت ، ولو

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق على حيدر ، ومنشور بدمشق سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

قلت : تكلم مثلاً ، ففعل ، لم يقل إلا : قد فعلت ، ولم يحسن أن يقول : قد عملت ، فالفعل على ما أريتك أعم من العمل ، فلذلك لقبوا هذا القسم (فعلاً) ولم يلقبوه (عملاً) ، ولعلة أخرى حسّنت فيه هذا اللقب دون غيره .

فأما علاماته فمنها أيضًا لفظية ، ومنها معنوية ، فمن اللفظية أن يحسن دخول (قد) عليه كقولك : قد قام ، وقد قعد ، وقد يقوم وقد يقعد .

وقد حرف يُقرّب الفعل الذى يدخل عليه من زمن الوجود أى الحال .

ومنها (السين) و (سوف) ، وهما حرفان إذا دخلا على الفعل المضارع أخلصاه للاستقبال وخلّصاه من الشّياع الذى كان يحتمله قبل دخولهما عليه ، وذلك أن لفظ المضارع - مجردًا من قرينة - يحتمل الحال والاستقبال ، فهو صالح لهما على سبيل البدل ، فإذا قلت : زيد يضرب ، احتمل (يضرب) أن يكون للحال ، وجاز أن يكون للاستقبال ، والحال أولى به لأنها الحاصلة الموجودة . فإذا أردت أن تخلصه للاستقبال وترفع عنه احتماله للحال أدخلت السين أو سوف فقلت : سيقوم ، أو سوف يقوم ، فخلص للاستقبال ، ولم يحتمل مع دخولهما إياه معنى غيره .

وهما - وإن دلا على هذ المعنى واشتركا فيه - فبينهما فرق فى الاستعمال ، وذلك أن سوف أشد تنفيسًا وأوسع زمانًا من الزمان الذى تدل عليه السين ، وكلٌّ مع ذلك للإستقبال .

فقولك على هذا : سوف أكرمك ، أشد تراخيًا وبعدًا فى الزمن المستقبل من قولك : سأكرمك ، وسأكرمك أقرب إلى زمن وجودك من سوف أكرمك .

وتتصل (السين) بالفعل اتصالاً أشد من اتصال (سوف) به ، وذلك ظاهر ؛ لأنها - أعنى السين - على حرف واحد ، فهى أشبه بما عليه غالب الحروف فى اللفظ ، وسوف على ثلاثة أحرف ، فهى قريبة الشبه من صيغ الأسماء (ومن خاصة الأسماء فى الدلالة الاستقبال والاكتفاء) ولذلك ساغ دخول اللام على سوف فى مثل قوله عز وجل : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ ، ولم يجز دخولها فى السين ، فلا تقول مثلا : ولسأكرمك .

وليست عند المحققين - أعنى السين - محذوفة من سوف ، وإن أعطت معناها وكانت كبعض لفظها، بل كل منهما حرف موضوع برأسه.

وذهب الكوفيون لما رأوا السين تدل من الإخلاص للاستقبال على ما تدل عليه سوف ، وأنها كبعض لفظها إلى أنها محذوفة منها ورووا : سوف أفعل ، وسو أفعل - بحذف الفاء - وسأفعل بحذف الواو والفاء، وليس فى باب الحروف الحذف ولا التصرف .

ويدلك على الميزة بينهما أنكي تفرق بينهما فى التسمية بهما - لو سميت - فتقول : إذا سميت بسوف أو أجريتها اسمًا بإخبارك عنها: هذا سَوْفٌ ، وإن سَوْفًا ، كما قال : (إن ليتا) ، ولو أردت هذا فى السين لقلت فيه : ساء ، بما بينوه ، فاعلمه .

ومن علاماته اللفظية اتصال تاء الضمير وواوه وألفه ونونه به كقولك : قمت وقاما وقمن وأشباه ذلك من ضمائر الفاعلين .

وإنما كانت هذه خاصة للفعل - أعنى اتصال هذه الضمائر به - لأنها فاعلة والفاعل يفتقر إليه الفعل ، والأسماء لا تفتقر إلى الفاعل بحق الأصل ، فلم تتصل هذه الضمائر به .

فإن اتفق من الأسماء ما يفتقر إلى الفـاعل كالمصادر المعملة عمل الأفعال ، وأسماء الفاعلين الجارية عليهـا ،والصفات المشبهة بها ، وما جرى هـذا المجـرى (كانت فى الاحـتيـاج إلى الفاعل مـحمـولة على الفعل). ولم تتـصل هذه الضمائر به كـاتصالها بالفـعل ، لأن الفعل له العمل بحق الأصل ، وهذه الأسـماء فروع عليه (فى العـمل) ، ولهذا لا يعتد بالضمائر التى تتضمنها هذه الأسمـاء فتكون معها جملة مستغنية قائمة بنفسـها ، والأفعال معتد بما تـضمنه من الضمائر ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد يضـرب ، كان (يضرب) جـملة تامة من فـعل وفاعل بالضمير الذى يتضـمنه (يضرب) ، إذ التقدير : زيد يضرب هو ، ولو قلت : زيد ضـارب ، لكان ضارب متـحمـلاً ضميـراً يرجع إلى زيد ، ويرتفع بضـارب رفع الفـاعل بفعـله ، ولكن لا يعتـد به ، فـيكون مع ضارب جـملة كما كـان جملة مع الفعل ، بدليل إنه يجـوز أن تقول : يعجـبنى الذى يضرب ، ولا تقـول : يعجبنـى الذى ضارب ، إلا على تقدير ضعـيف فى القياس ، وهو أن يُقَدَّر حذفٌ فـيكونَ التقدير : الذى هو ضارب .

ومن خواصه اتصال التاء الساكنة للتأنيث بآخره ، كقولك : قامت جمل ، وقـعدت هند ، ونعـمت المرأة ، وبئست الـجارية ، كمـا قال الشاعر :

.... نعْمَتْ زورقُ البلد

تاء التأنيث تدخـل الأسماء على حـدّ ، وتدخل الأفعال على غـير ذلك الحد فى المعنى ، فلذلك اخـتلف حكماها فى اللفظ ، لأن التى تلحق الأسماء (تـلحقها) (لمـعنى) يصح وجوده فى الاسم حقيـقة ، وهو التأنيث ، وتتناول لفظ الفعل لمعنى لا يصح وجـوده فى الفعل حقيقة ؛

إذ الأفعال لا يكون منها مذكر ومنها مؤنث على الحقيقة ، فدخول لتاء (الساكنة) فيها إنما هو للدلالة على تأنيث فاعلها .

فالتى تدخل الأسماء تتحرك وتكون حرف إعراب فى الاسم ، ويختلف حكمها فى الوصل والوقف فى اللغة الجيدة ، فتكون تاء فى الوصل ، فإذا وقفت عليها قلبتها هاء ، كقولك : قائمة ومسلمة (والخط على الوقف فلذلك كتبت فى حالتيها هاء .. وهى فى الفعل كيف وقعت تاء ممدودة) .

ومن العرب من يقف على لفظها الذى لها فى الوصل ، فتكون تاء فى الحالتين فيقول : هذه قائمتْ ومسلمتْ ، وعليه أنشدوا :

الله نجاك بكفى مسلمت ....

وروى فى بعض كلامهم : يا أصحاب سورة البقرت ، فأجاب المجيب : والله ما معى منها آيت ، يريد ذلك البقرة ويريد هذا آية .

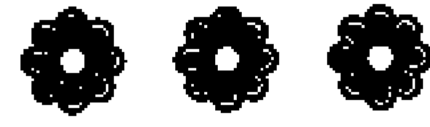
والتاء الداخلة على الفعل تاء ساكنة فى الوصل والوقف ، لا تتحرك إلا أن يلقاها ساكن كقولك : قامت المرأة .

ومن خواصه دخول حرف الجزم عليه كقولك : لم يضرب ولم يقم ولم يرم .

وحروف الجزم فى الأفعال نظيرتها حروف الجر فى الأسماء ، لأن معانى كل واحد من القسمين - أعنى الجوارّ والجوازم - إنما تصح فيما اختصت به . فالجوارُّ مختصة بالاسم ، لأن معانيها لا تصح إلا فيه ، والجوازم مختصة بالأفعال لأن معانيها لا تصح إلا فيها ، والحرف إنما وضع بحيث يصح معناه .

ومن خواصه اتصال النون الشديدة أو الخفيفة به للتأكيد كقولك : غيره، ولا يسند غيره إليه ، وربما جُعِل هذا حدًا له ، وليس بحد ، بل رسم له . والحد التام له ما بدأنا به .

ولفظة الإسناد أعم من لفظة الإخبار ، لأن الإخبار ما احتمل الصدقِ والكذب فلم ينطلق إلا على ما احتملهما ، والإسناد ينطلق على ما احتملها وهو الخبر وعلى ما لا يحتملهما كالاستفهام والأمر والنهى وما أشبه ذلك ما ليس بخبر ، فكل خبر مسند ،و ليس كل مسند خبرا، فلهذا كان استعمال الإسناد فى تعريف الفعل أولى من استعمال الإخبار.



التعليق

يتناول ابن الخشاب : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ، المتوفى سنة ٥٦٧ هـ - فى هذا النص ثلاث نقاط أساسية هى على الترتيب :

١- حد الفعل .

٢- تعليل لفظ المصطلح ، وبيان لِمَ سُمِّى الفعلُ فعلاً .

٣- علامات الأفعال .

ولعلك تلحظ من الوهلة الأولى أن فى ترتيب هذه النقاط نظرًا ، وأنه لو قدم النقطة الثانية على الأولى لكان أولى ، لأن تفسير إيثار مصطلح على آخر أمر يسبق ما عداه من المسائل ، إذ المصطلح بمثابة المدخل أو العنوان لما بعده من مسائل ، ولعل لابن الخشاب فى هذا الترتيب مبررًا ، إذ إن المصطلحات ليست متصلة باعتبارات لفظية فحسب ، وإنما هى وثيقة الصلة بالمعانى التى تدل عليها ، ومن ثم يكون تحديد المعنى مقدمة - أو كالمقدمة - لبيان اللفظ . وهكذا يكون (حد الفعل) والتعرف إلى دلالته تمهيدًا ضروريًا لإضاءة بعض الاعتبارات التى حكمت اختيار لفظ المصطلح فيه .

وسنعرض بإيجاز لكل نقطة من هذه النقاط الثلاث على الترتيب الذى آثره ابن الخشاب :

أولا : حـد الفعل :

محـور الحد - كمـا ذكر ابن الخشاب - دلالـة اللفظ على أمرين معـًا :

على معنى فى نفـسه ، وعلى زمان معـين ، والأمر الأول - وهو الدلالة على معنى فى نفسه - يحـترز به من الحرف ، وذلك لأن الشائع نحويًا أن الحـرف لا يدل على معنى فى نفسه وإنمـا يدل على معني فى غيره ، ولكنه يسع الاسم ، لأن الاسم - كـالفعل - يدل على معنى فى نفسه ، ومن ثم كان الأمر الثانى الذى يميز الفعل بدلالته الزمنية ، إذ إن الأسمـاء - فى مجمـوعها - لا تدل على زمـان محدد . فإذا اعـترض معترض بأن من الأسماء ما يدل على الزمـان - كالمصادر وما ماثلها من المشتقات الاسميـة ذات الدلالة الزمنية - رد ابن الخشاب بأن ثمة فارقًا بين دلالة الفعل على الزمن ودلالة هذه الأسماء عليه ، فالزمن فى الفعل محدد ، ومن هنا كـانت أقسام الفعل مرتبطة بأقسـام الزمان ، أما الزمن فى الأسماء فمبهم لا تحديد فيه ، ومن ثم فإن ما يميز الفعل عن الاسم ليس مـجـرد الدلالة على الزمـن ، وإنما الـدلالة على الزمن المـعـين المحدد، أما مطلق الدلالة على الزمن فـأمر يمكن أن يكون موجودًا فى الأسماء أيضًا .

وقد آثر هذه الفكرة الرضى فى شـرحه للكافية حـين رأى أن معني الفعل يقع فى أحد الأزمنة الثلاثة معينًا ، فيكون الظرف والمظروف (أى معنى الفـعل وزمنه) مدلولى لفظ واحد هو لفظ الفعل . وبهـذا المعنى أخرج من الفعل أنماطًا من الأسماء ذات الدلالة الزمنية ، حين قال :

فيخرج عن حد الفعل نحـو : الضرب والقتل ، وإن وجب وقوعه فى أحد الأزمنة الثلاثـة معينًا فى نفس الأمر ، لأن ذلك المعـنى المعين لا يدل عليه لفظ المصدر .

ويخرج نحـو : الصَّبوح [1] ، والغَـبوق [2] ، والقـيلولة [3] ، والسُّـــرى [4] ، لأن اللفظ وإن دل على زمـان لكنه ليس أحـد الأزمنة الثلاثة ، أى : الماضى ، والحال ، والمستقبل .

وكذلك يخرج نحـو : خَلْق السموات ، وقيـام الساعة ، لأنه وإن اقترن الحدثان كل واحد منهمـا بأحد الأزمنة معينًا عند السامع ، لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعًا .

ويخرج أيضًا اسمـا الفاعل والمفعول عند إعمـالهما ، وإن كانا لا يعملان إلا مع اشـتراط الحال أو الاستقبـال ، إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعًا .

وكذلك يخرج أسماء الأفعال ، لأن ذلك ليس بالوضع الأول ، بل بالوضع الثانى .

ثانيـا : تعليل لفظ المصطلح :

يوازن ابن الخشاب هنا بين لفظين يصلحان - نظريًا - للدلالة على هذا النوع من الكلمات ، هما : (الفـعل) و (العمل) ، ويعلل إيثار النحويين مـصطلح (الفعل) على نظيره (العـمل) بأن لفظ (الفعل)

---

(١) الصَّبوح : ما أصبح عند القوم من شراب فشربوه .

(٢) الغَبوق : الشرب في الماء ، وخصه بعضهم باللبن المشروب فى هذا الوقت.

(٣) القيلولة : النوم فى الظهيرة .

(٤) السُّـرى : السير فى الليل .

أعم من لفظ (العـمل) ، وهو لذلك يسـع من الدلالات ما لا يـسعـه نظيره، ويصلح للتـعبير فى مـواقف لا يصلح فيها غيـره ، ومثّل لذلك باستعمال لفظ (الفعل) فى (الكلام) ، إذ أن بوسعك أن تقول عنه إنه (فعل) ، ولكن ليس مـقبولا أن تعـبر عنه بأنه (عمل) . وقـد شرح على بن سليمان الحيدرة اليمنى المتوفى سنة ٥٩٩ هـ هذه الفكرة بقوله: (وسُمِّى فعلاً ، لأنه لـفظ يعبر به عن جميع الأفعـال الأحداث لاشتراك المتضادات فيه ، ألا ترى أن القـائل يقول : قام زيد ؟ فنقول : فعل . ويقول : قعد ؟ ، فنقول : فـعل ، ومثله : خرج ، ودخل ، إلى غيره ذلك من مخـتلفات الأفعـال ، فصارت تسـمية جـامعة ، قـال الله عز وجل: ﴿ **لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ** ﴾ ، ولو جئت بغير هذه الأحرف - أعنى (الفاء) و (العين) و (اللام) - عـبارة عن الفعلين المتـضادين لاختل عليك هذا الفعل ، ولم يَطّرد ذلك القياس) . وهذا التفـسير أكثر قبولاً من تعليل الأنبارى : أبى البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، المتوفى سنة ٥٧٧ ، الذى يقول فيه : إنما سمى الفعل فعلا (لأنه يدل على الفعل الحقـيقى ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب ، دل على نفس الضرب الذى هو الفعل في الـحقيقة ، فلمـا دل عليه سمى به ، لأنهم يسمون الشىء بالشىء إذا كان منه بسبب) .

وقد حاول المَـوْصِلى : عز الدين عبد العزيز بن جـمعة بن زيد ، المـتـوفى سنة ٦٩٦ هـ فى شـرحه لألفـيـة ابن مـعط الجـمع بين هذه التعليلات المـختلفة ، فقال : (وإنما سـمى هذا النوع من الكلام فعلاً لأمرين :

الثـــانى : - أنه سـمى باسم مدلوله وهو المـصدر ، لأنه فـعل حقيقة، فإن قيل : فهـلا سمى زمانًا لكونه دالا عليه كالمصدر ؟ أجيب بأن دلالتـه على المصـدر بجوهر لفـظه لأنه مشـتق منه على الأصح ، ودلالته على الزمان بصيغته ، ودلالة الجوهر أقوى من دلالة الصيغة .

ثالثـا : علامات الأفعال :

يقسم ابن الخشاب العلامات المميزة للأفعال إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى - العلامات اللفظيـة .

والمجموعة الثانيـة - العلامات المعنوية .

وتضم المجموعة الأولى سبع علامات ، وهى :

١- قـد :

وهى أداة تفيد أحد معنيـين تقريب الماضى من زمن الحال - وهو المعنى الذى اقتـصر عليه ابن الخشـاب فى هذا النص - أو تقليل الحال والاستقبال ، وكلا هذين المعنيين (التقليل) و (التقريب) لا يصح إلا فى الفعل ، ومن هنا كان دخول (قد) علامة عليه .

٢ - ٣ السين وســوف :

ويطلق عليهما (حـرفا الاستقبال) ، نحو : سيـفعل ، وسوف يفعل ، وإنما اختصا بالفعل لأنهما يخلصان المضارع للاستقبال بعد صلاحيته له

وللحال ، وهذا لا يتـأتى إلا فى الفعل . وتناول ابن الخشـاب بعض ما بين الحرفين من فروق يمكن إجمالها فى أمرين هما : اللفظ ، والمعنى .

أمـا اللفظ فواضح أن (السـين) حرف واحـد ، وأما (سـوف) فثلاثة ، ولذلك كانت السين أشـد اتصالا بالفعـل من سوف ، وجاز فى (سوف) باعتبـارها صيغة مستقبلة أن تدخل عليـها (اللام) ، كما فى قوله سبـحانه : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ ، ولم يجز دخـولها على السين .

وأمـا المـعنى فالسـين وإن اشـتـركت مع سـوف فى الدلالة على الاستقبال ، إلا أن سوف أبعـد مدى وأشد تراخيا وأوسع زمانا ، وهكذا تدل السين علـى المستـقبل القريب وحـده ، أما سوف فـإنها تمـتد فى المستقبل إلى زمن بعيد .

٤- اتصال ضمائر الفاعلين :

وهى كـما ذكـر : تاء الضمـير ، وواوه ، وألفـه ، ونونه ، وهى علامة قاطعة الدلالة على فعلية الكلمـة لأنه لا يشارك الفعل فيها غيرُه ، وقد علل ابن الخشاب اخـتصاصها بالأفعال بـأنها - أى هذه الضمائر - فاعلة ، والفاعل يفتـقر إليه الفعل ، أما الاسم فإن الأصل عـدم حاجته إلى فاعل ، ومن ثم لا تتصل به هذه الضمائر .

٥- اتصال تاء التأنيث الساكنة بآخره :

واشتـراط كون التاء سـاكنة لإخراج التاء المـتحركـة ، فهى تلحق الأسماء للدلالة على تأنيثها ، أما التاء الساكنة فإنها لا تلحق إلا الأفعال للدلالة على تأنيث فاعلها لا على تأنيثـها هى ، لأن (الفعل) لا تفرقة

فيه بين المذكر والمؤنث . وذكر ابن الخشاب فارقًا آخر مهمًا بين تاء التأنيث الساكنة - التى هى من علامات الأفعال - والمتحركة التي تلحق الأسماء ، وهو أن التاء المتحركة حرف إعراب ، أى تظهر عليها حركاته رفعًا ونصبًا وجرًا ، أما الساكنة فإنها تخلص للدلالة على التأنيث .

٦- دخول حرف الجزم عليه :

ومثل لهذا الحرف بـ (لم) ، وعلل ابن الخشاب لاختصاص الجوازم بالأفعال بأنها - أى الجوازم - تفيد معانى لا تصح إلا فى الأفعال ، فأشبهت بذلك حروف الجر التى تفيد معانى تختص بالأسماء، مقررًا أن الحرف إنما يوضع بحيث يصح معناه ، أى يختص بالقبيل الذى يفيد فيه .

ومن النحاة من قاس النواصب على الجوازم ، فذكر أن من بين علامات الفعل (دخول الحروف الناصبة له ، مثل أريد أن تفعل ، ولن يفعل) ، ورأى بعضهم أنه اتجاه غير دقيق ، لأن من بين نواصب الأفعال ما يبدو فى اللفظ غير داخل عليها .

٧- اتصال نون التوكيد به :

ويستوى أن تكون النون ثقيلة أو خفيفة ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ ، وعلل ابن الخشاب لاختصاص هاتين النونين بالفعل بأنهما يفيدان التوكيد ، والتوكيد من خصائص الأفعال .

وتلحق نون التوكيد غالبًا المضارع والأمر ، تقول : لا تتبعنْ كلمات المدلسين المرجفين واستمعنَّ إلى صوت العقل . وقد تلحق - على قلَة - الفعل الماضى لفظًا إذا كان معناه مستقبلاً ، ومن ذلك قوله

دامن سعدكِ إن رحمتِ مَتيما   لولاكِ لم يك للصبابة جانحا

فلحقت نون التوكيد (دام) لأنه فى سياق يفيد فيه الدعاء والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال .

ومن غير الغالب اتصال نون التوكيد بغير الفعل ، ومن هذا القبيل لحاق النون أفعل التعجب كقول الشاعر :

ومستبدل من بعد غَضْيَا صُرَيْمَةً   فأَحْرِ به من طول فقر وأحْرِيا [1]

أراد : (أحرين) بنون التوكيد الخفيفة التى أبدلها فى الوقف ألفا . ومن ذلك أيضًا لحاقها اسم الفاعل كما فى قول الراجز :

أرأيت إن جاءت به أُمْلُودا   مُرَجَّلاً ويَلْبَسُ البُرُودا

أقائلُنَّ أَحْضِرُوا الشهودا [2]

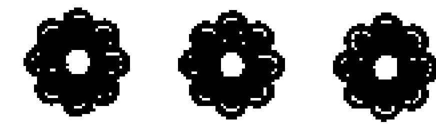
وتشترك (النونان) فى اتصالهما - غالبًا - بالأفعال كما أشرنا ، وفى أن الفعل الذى تتصل به إحداهما يبنى على الفتح مع المذكر ، والكسر مع المؤنث ، والضم مع جماعة الذكور ، ولكنهما يختلفان - بعد ذلك - فى أمور ، أهمها :

(١) (الغَضْيا) : المائة من الإبل ، و (الصُّرَيْمَة) تصغير (صِرْمَة) بكسر أولها : القطعة من الإبل قليلة العدد .

(٢) (الأملود) : الناعم اللين ، يريد أن تحضر المرأة وليدها وهو فى هذه الصورة .

١- أن التأكد بالنون الثقيلة أشد من التأكيد بالنون الخفيفة ، أخذا باسم واحد ، نحو : حضر الطلاب كلهم .

٢- أن التأكيد بالنون الثقيلة ممكن فى الأفعال سواء أكانت مسندة إلى اسم ظاهر أو ضمير ، أما التأكيد بالنون الخفيفة فلا يمكن إذا كان الفعل مسندًا إلى ألف اثنين أو نون نسوة ، وعلل ذلك ابن بابشاذ بأن (ألف التثنية ساكنة والنون ساكنة وكذلك ألف الفصل بعد نون جماعة النساء ساكنة ، ولا يجوز كسرها لالتقاء الساكنين ، لأن نون التوكيد الخفيفة لا تحرك بحال خلافًا للتنوين الذى فى الأسماء . وهذا أحد الفروق بين النون الخفيفة المؤكدة وبين التنوين فى الأسماء) .



وأما **المجموعة الثانية** ، فتتمثل فى علامة واحدة ، هى صلاحية الكلمة لإسنادها إلى غيرها ، أى أن يُحْكَم بها على غيرها ، دون أن تكون صالحة لأن يحكم عليها بغيرها ، وابن الخشاب فى ذلك يسير فى درب أبى على الفارسى (المتوفى سنة ٣٧٧ هـ) ، الذى يقرر أن الفعل (ما كان مستندًا إلى شىء ولم يسند إليه شىء ، مثال ذلك : خرج عبد الله ، وينطلق بكر) . وقد فسره عبد القاهر الجرجانى (المتوفى بين سنتى ٤٧١ و ٤٧٤ هـ) بأن الإسناد علامة تميز الفعل عن نظيريه: الاسم والحرف ، باعتبارات : (أولها - احتراز من الاسم الذى يخبر عنه نحو : زيد ، وعمرو ، والعلم ، والجهل ، لأن الفعل إذا لم

يستقم أن يكون مخبراً عنه ومسنداً إليه شيء على وجه من الوجوه فقد انفصلْ من الأسماء التى يصح الإخبار عنها والإسناد إليها .

والثانى - احتراز من الاسم الذى يكون مسنداً إلى غيره ألبتة ، نحو : متى وإذا وما شاكلها ، لأجلَ أنَ الفعل يكون مقدمًا على ما يسْند إليه كما ذكر من قوله : خرج عبد الله ، وهذه الأسماء إذا أسندت إلى شىء كانت مرتبتها بعده وإن تقدم فى اللفظ . والثالث - احتراز من الحرف لأنه لا يكون مسندًا ولا يسند إليه) .

وللدمامينى : بدر الدين محمد بن أبى بكر المتوفى سنة ٨٢٧ هـ ما يشبه أن يكون اعتراضًا على اعتبار الإسناد علامة مميزة للأفعال من ناحيتين :

أولاهما - أن الصفات مسندة أبدًا ، لأنها إما أن ترفع ظاهرًا أو مضمرًا ، فحيث تقع فى التركيب لا يزايلها كونها مسندة إلى مرفوعها، وليس الوصف فى قولك : القائم زيد ، مسندًا إليه ، وإنما هو مسند إلى ضمير يعود إلى (أل) إن جُعِلَتْ اسما موصولا أو إلى ضميرٍ موصوفٍ محذوفٍ إن جُعِلَتْ حرفَ تعريف .

والثانية - أن (الإسناد) إن نفع فى إخراج ما يسند من الأسماء تارة دون أخرى فإنه يضر فى خروج بعض الأفعال ، كالفعل المؤكد والمزيد والمكفوف ، فإنهن قد زايلهن الإسناد .

والرد على هذا الاعتراض ممكن :

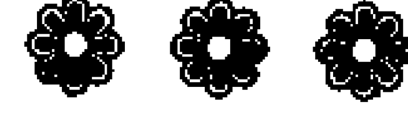
فأما أن الصفات مسندة أبدًا فغير مسلم ، ولزومها الإسناد دعوى تفتقر إلى دليل .

وأما أن من الأفعال ما زال منه الإسناد فليس بحجة من وجوه :

أولـهـــا : أن النفى فرع من الإثـبات ، ومقـتضى هذا أن زوال الإسناد قد تضمن إثباته بالضرورة .

ثانيــهـا : أن زوال الإسناد إنمـا يكون لطارئ وليس على سبـيل الأصالة . والكلام فى الأصل وليس فى الاستثناء من هذا الأصل .

ثالثـهـــا : أن الإسناد - وبقية العلامات الأخـرى - علامات تميز الكلمة والصيـغة ، أى اللفظة المفردة قـبل التركيب ، وليس ذلك واردًا فى الصفات بحال .



من كتاب : (كشف المشكل فى النحو)
لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى (المتوفى ٥٩٩ هـ) (١)

وهو - أى الفعل - ينقسم على ثلاثة أقسام : ماض ، ومستقبل، وفى الحال . وهذه قسمة صحيحة ؛ لأن الفعل لا يقع إلا فى زمان والأزمنة ثلاثة ، قال الله تعالى : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا ﴾ فدل على زمان المستقبل ثم قال : ﴿ وَمَا خَلْفَنَا ﴾ ، فدل على زمان الماضى . ثم قال: ﴿ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ، فدل على زمان الحال ، ويوضح ذلك أن الفعل حركات الفاعلين ، والزمان حركات الفلك .

فالماضى ينقسم على ثلاثة : ماض فى اللفظ والمعنى ، مثل : **قام زيد وقعد عمرو** ، وماض فى اللفظ دون المعنى مثل : **إن قمتَ قمتُ غداً** ، فلفظه لفظ المضى ، ومعناه الاستقبال ، وماض فى المعنى دون اللفظ مثل : **لم يقم ولما يقم أمِس** ، فلفظه لفظ المستقبل ومعناه المضى.

والمستقبل أيضًا على ثلاثة أضرب مستقبل فى اللفظ والمعنى ، وفى اللفظ دون المعنى ، وفى المعنى دون اللفظ ، وخذ تمثيله من

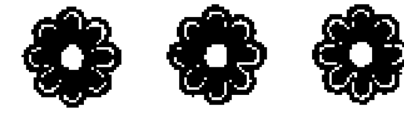
---

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور هادى عطية مطر ، ومنشور ببغداد سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

قسمة الماضى آنفًا ، فأما فعل الحال فلا ينقسم لأنه حد ما بين الزمانين لم يقم أمس ، وحرفا لنفى المستقبل وهو (لن) مثل : لن يقوم غدًا ، وحرفًا لـنفى الحال وهو (ما) نحو أن يقـول قائل : زيد يدرس الآن ، ويأكل الآن فـتقـول : مـا هو يدرس ومـا هو يأكل ، ومنهـا العلة التى قدمنا، وهى أن الأفعـال تدل على ثلاثة أزمنة ، كل فعل يدل على زمان مخصـوص ،لأنها إنما جاءت دلالة علـى الزمان والحدث غالبًـا ، فقد صـارت دلالة الفـعل دلالتيـن ، دلالة حدث ، ودلالة زمـان ، فـدلالة الحـدث من نفس اللفظ ، لأن كل لفـظ يدل عليـه نحو قـولك : قـام قياما، وسيقوم قيامـا . ودلالة الزمان من اختلاف الصيغة ، فإذا قلت : (قام) دللت علـى الماضى ، وإذا قلت (يقوم) دللـت على الحال ، وإذا قلت : (سيقوم) دللت على المستقبل . والفرق بينهما وبين دلالة الأسماء أن الأفـعال تدل دلالة إفادة معنى ، والأسـماء تدل دلالة إشارة إلى ذات . والفـرق بين المـاضى والحـال إن المـاضى يحسن اقـتـرانه بأمس، ويبنى آخره على الفتح إذا كـان صحيحًا ، ولـم يتصل بـه ضمير المرفوع، ويختص بحرفيـن هما (قد) و (لو) مثل : قد قام أمس ، ولو قام أمس ، فإن دخل على مستقبل كان معناه المضى مثل :

﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم ﴾. والتقـدير قد علم ، ولـو أخذ . والفرق بيـن الحال والاستـقبـال ، إن الحال يحـسن اقتـرانه بالآن والوقت والسـاعة ، ولا ينصب ولا يجزم ، ولا يؤكد ولا يؤمر به ، ولا ينهى عنه ، والـمستقبل

يختص بالسين وسوف وحروف الجزم ، والنصب والشرط ، ويكون أمرًا ونهيًا واستفهامًا . ويدخل عليه نونا التأكيد ويحسن اقترانه بغد ، ويتفقان بدخول حروف المضارعة وهى أربعة : التاء والياء والنون والألف مثل : تقوم ويقوم وتقوم وأقوم ، ويعربان بالرفع ، وإنما خص بالرفع لأن فعل الحال لا تدخل عليه العوامل اللفظية ، وإنما يعمل به المعنوى لمعنى لا يعمل إلا رفعًا فافهم ذلك .



التعليق

يتناول هذا النص لعلى بن سليـمان الحيـدرة اليمنى - المـتوفى - سنة ٥٩٩ هـ مسألتين هما :

١- أقسام الأفعال .

٢- الأسس التى بنى عليها التقسيم .

وسنعرض فيما يلى بإيجاز لهاتين المسألتين :

المسألة الأولى : أقسام الأفعال :

يأخذ الحـيدرة فى تقـسيمـه للأفعـال بالاتجاه الشـائع الأصيل فى النحو، العربى ، وهو التقسـيم الثلاثى لها ، وأقدم ما ورد إلينا فى هذه المسألة ما ذكره سيبويه فى كتابه حين قال : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسـماء وبنيت لما مضى ، ولمـا يكون ولم يقع ،وما هو كائن لم ينقطع) ثم مـثّل لما مضى بذَهَب وسَمِع ومـكُث وحُمِد ، ومثّل لما لم يقع (بقولك آمرا : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرا : يَقتل ويَذهب ويَضرب ويُقتل ويُضرب) .

وبهذا التحديد والتمثيل يتبـين أن سيبويه يرتب الأفعال الثلاثة بدءًا بالماضى ، فالأمر ، منتهيًا بالـمضارع . ولعل سيبويه قد راعى فى هذا الترتيب - ما ذكره ابن مـالك من بعد - أن المضارع لا يخلو من زيادة، وأن الماضى والأمر يخلوان منهـا كثيرًا ، نحو : ضَـرَب وشَرِب وقَرُب ودحرج ، وخفْ وبعْ وقلْ ودحـرجْ ، والتجـرد من الزيادة متـقدم على

التلبس بها ، فـقدم ما له فى التجـرد نصيب على ما لا نصيب لـه فيه، وتجرد الماضي أكثر من تجرد الأمر فقدم عليه .

ومن النحـويـين من ذهب إلى غـيـر هذا التـرتيـب ، كـأبى على الفارسى الـمتوفى سنة ٣٧٧ هـ الذى يقرر أن (الفعـل ينقسم بانقـسام الزمان : مـاض وحاضـر ومستـقبل ، فالمـاضى نحو : ضـرب وسمع ومكث واستخرج ودحرج ، والحاضر نحو : يكتب ويقوم ويقرأ وجميع ما لحقت أوله الزيادة) ، وواضح أن الفارسى قد اكـتفي بالتمثيل لنوعى الفعل : الماضى والمضارع ، فهل يستبعـد كون الأمر نوعًا مستقلاً كما ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين ؟

لقد حاول عـبد القاهر الجرجـانى أن يشرح هذا النص ، ولكنه لم يعرض لـهذه المسـألة حين قـال : « اعلم أن أمثلـة الفعل إنمـا جاءت للدلالة على الأزمنة الثـلاثة ، فـإذا قلت: (ضرب) ، دل على زمـان ماض وضَرْبٍ فيه ، وإذا قلت : (يضرب) دل على ضَرْبٍ فى الحال ، وإذا قلت : (سيـضرب) دل على زمان مسـتقبل وضَرْبٍ فـيه ، ولولا قصـدهم إفادة الأزمنة لما احـتيج إلى هذه الأمثلة ، لأجل أن المـصادر تدل على الأحداث ، فإذا قلت : (لِزَيْدٍ ضَرْبٌ) ، علم أنه ضارب إلا أن الزمـان لا يستـفاد منه ، ولا يـدرى أماض هذا الفـعل أم حاضـر أم منتظر، وإذا قلت : (ضَرَبَ) ، علم المصدر والزمان وفى هذا اختصار حسن ، لأنه جمـع الدلالـة على الشـيئين جـميعـًا ، فأغنى قولك : (ضَرَبَ زيد) ، غناء أن تقول : (لِزيدٍ ضَرْبٌ فيما مضى) .

وجميع أنواع الفـعل بهذه المنزلة ، فلا فصل بين فـعل كضرب ، وفعل كمكث ، وفـعل كسمع ، وذوات الزوائد كاسـتخرج ، والرباعى

كدحرج ، لأن جميع ذلك يدل على الزمان ، ويكون منقسمًا إلى أقسامه الثلاثة ، إلا أن (يفـعل) يكون شائعًا بين الحاضـر والمستقـبل ، فإذا قلت : زيد يضرب احـتمل أن تريد أنه فى حال الفـعل ، وأنه لم يشرع فيه بعد .

وبالرغم من أن هذا النص لا يوضح موقف عبد القاهر - ومن قبله الفارسى - من اعتبـار (الأمر) نوعًا مستقـلاً إلا أن من المؤكد أن كلا منهما يخالف الكوفيين فى تـحديد الأزمنة - التى هى أساس التقسيم - فهما من القائلين بالتقسيم الثـلاثى للزمان خلافًا للكوفيين الذين حصروا الزمان فى قـسمين فـقط هما : الماضى والـمستقـبل ، وبنوا على ذلك وجود نوعين فقط من الأفعال هما الماضى والمضارع ، وأما الأمر فقد جعـلوه صورة من صـور المضـارع وشكلا من أشكاله ، إذ هو عندهم مضارع مـجزوم بلام الأمر المحذوفـة للتخفيف ، يقول عـبد القاهر فى تقرير الأنواع الثلاثة من الأزمنة والاعتراف بزمن الحال : (والفصل بين الحال والاستقبال أنك تريد بالحـال أجزاء من الفعل متصلة ، بيان ذلك أنا إذا قلنا : زيد يصلى فالمراد أنه قد حصل منه جزء وهو آخذ فى جزء آخر متصل به ويترقب جـزءًا تاليًا له ، وإذا قلت : سيفعل ، لم يكن له التباس بالفـعل على وجه ، ولو قُصِدَ الجزءُ الـواحدُ من الفعل لم يكن الزمان مجاوزًا قسمين ، لأنه إما أن يكون حاصلاً أو غير حاصل ، وإلى هذا نظر من رد على النحويـين وقال إن الحال لا يتحـصل لأن الفعل لا ينفك من جزءين : **أحدهما** منقض **والآخر** مترقَّب ، وأجابوا عنه بما ذكرنا من أن المقصود فى الحال أجزاء متصلة من الفعل).

الأزمنة ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة .

« فالفعل حركات الفاعلين ، والزمـان حركات الفلك » ، كما قرر الحيدرة ، ولكنه اضطر مع ذلك إلى إعادة النظر فى هذا التقسيم الثلاثى لما لاحظه من فروق بين (نوع) الصيغة الفعلية و (الزمان) العام ، وهكذا قرر انقسام كل من زمن الماضى والمستقبل إلى ثلاثة أقسام رعاية لعنصرين قد يجتمعان وقد يفترقان ، وهما : اللفظ والمعنى ، أى الصيغة الفعلية والزمن الذى تدل عليه ، فقد تكون الصيغة ماضية وزمنها ماضيًا ، وقد تكون الصيغة ماضية وزمنها مستقبلاً ، كما قد تكون الصيغة مستقبلة - أى مضارعة - وزمنها ماضيًا ، منتهيًا من ذلك إلى تقسيم الأفعال - بهذا الاعتبار - إلى عدد من التقسيمات الداخلية باعتبار أزمنتها السياقية مستثنيًا (فعل الحال) من هذا التقسيم ، بدعوى (أنه حَدٌّ ما بين الزمانين) أى اللحظة الفاصلة بين الماضى والمستقبل ، وهو استثناء غير دقيق ؛ لأن الذى لا يقبل التقسيم هو (الزمن) أما الصيغة الدالة عليه فليس ثمة ما يمنع من تعدد أنواعها .

ومقتضى هذا الكلام أن (صيغة) الفعل طيّعة زمنيًا ، أى صالحة للاستعمال فى الأزمنة المختلفة التى يحددها السياق ، فقد يكون الفعل ماضيًا وزمنه المستقبل ، كما مثّل لذلك بنحو : إن قمتَ قمتُ غدا ، فلفظه لفظ المضى ومعناه الاستقبال ، وقد يكون الفعل مضارعًا وزمنه الماضى ، كما مثّل لذلك بنحو : لم يقم ولما يقم أمس ، فلفظه لفظ

المستقبل ومعناه المضيّ . ولذلك كان من قبيل التضارب ما ذكره بعد ذلك متبعًا فيه ما شاع بين النحاة من أن (كل فعل يدل على زمان مخصوص ، لأنها - أى الأفعال - إنما جاءت دلالة على الزمان والحدث غالبًا ، فقد صارت دلالة الفعل دلالتين : دلالة حدث ودلالة زمان ، فدلالة الحدث من نفس اللفظ ، لأن كل لفظ يدل عليه نحو قولك : قام قيامًا ، وسيقوم قيامًا ، ودلالة الزمان من اختلاف الصيغة ، فإذا قلت : (قام) دللت على الماضي ، وإذا قلت : (يقوم) دللت على الحال ، وإذا قلت : (سيقوم) دللت على المستقبل) .

ومن الخير أن نقرر أن دعوى اختصاص صيغة كل فعل من الأفعال الثلاثة بزمن خاص لا تستند إلى دليل من واقع اللغة ، إذ من الثابت لغويًا أن كل فعل صالح للتعبير به عن أزمنة مختلفة يحددها السياق ، بل إن ذلك لا يقتصر على أمثلة بعينها وإنما يطرد فى مواضع كثيرة ، نكتفى بالإشارة العجلى إليها فيما يأتى :

أولا : الفعل الماضى :

الأصل فى الفعل الماضى الذى لا يقترن بما يحدد زمنه حالاً أو مستقبلاً أن يدل على المضى ، ولكن يمكن أن يخرج عن الدلالة على المضى إلى الدلالة على الحال أو الاستقبال ، فهو يدل على الحال إذا قصد به الإنشاء غير الطلبى . إذ الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود ، ومن ذلك استخدام صيغة الماضى فى ألفاظ العقود ، كبعت واشتريت وزوجت . . إلخ .

ويدل على الاستقبال فى مواضع كثيرة ، أهمها :

١- إذا دل على طلب ، مثل : فلان رحمه الله ، وغفر الله لك ، ونصر الله جنده ، وخذل الله أعداءه .

٢- إذا دل على وعد ، نحو : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ و ﴿ وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ .

٣- إذا عطف على ما علم استقباله ، نحو : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يومَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ و﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللَّهُ ﴾ .

٤- إذا وقع منفيًا بلا بعد القسم ، نحو :

رِدُوا فتالله .... أبداً ما دام ...... مائنا وِرْدٌ لنُزَّال

وقول الآخر :

المحبين فى الدنيا عذابهم تالله لاعذبهم بعدها سقر

٥- إذا وقع والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد.

٦- إذا وقع فى سياق الشرط ، نحو : إن قمت قمت غدا .

وثمة مواضع كثيرة تحتمل صيغة الفعل الماضى فيها الدلالة على الزمن الماضى والمستقبل ، وتحديد أحد الزمنين متروك للسياق وحده ، ومن هذه المواضع .

١) إذا ورد بعد همزة التسوية ، نحو : سواء على أقمت أم قعدت ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾ .

٢) إذا وقع بعد حرف التحضيض ، نحو : هلا فعلت ، وقوله تعالى : ﴿فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ .

٣) إذا وقع بعد كلما ، نحو : ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ و﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ .

٤) إذا وقع بعد حيث نحو قوله سبحانه : ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ و ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ .

٥) إذا وقع فى صلة ، كقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ ، وقوله : ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ .

٦) إذا وقع فى صفة لنكرة ، كقول الشاعر :

رُبَّ رِفْدٍ هرقته ذلك اليو

م وأسرى من معشر أقتال

وقوله ﷺ : « نضر الله امرءا سمع مقالتى فأداها كما سمعها » .

ثانيـًا : الفعل المضارع :

الأصل فى المضارع للدلالة على زمن الحال الممتد فى المستقبل، لأن المستقبل ليس إلا امتدادًا للحال ، وهذا رأى جمهور النحاة . وإن كان منهم من يرى أنه يدل على الحال فى الحقيقة ، ويدل على المستقبل مجازًا ، كما أن منهم من يذهب إلى عكس ذلك فيرى أنه

وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ، ولا يصرف إلا الاستقبال إلا لقرينة . وهذا شأنَ الحقيقة والمجاز ، وأيضًا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة ، كما لأخويه .

وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ، لخفاء الحال حتى اختلف العلماء فيه . . . وليس بشيء) .

ومقتضى كون المضارع صالحًا للدلالة على الحال الممتد فى المستقبل - كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة - أنه لا يقتصر على الدلالة على أحد الزمانين ، كما لا يدل على الزمن الماضى إلا بقرينة دالة ؛ وسنعرض لبعض هذه القرائن فيما يأتى :

أ) قرائن دلالة الفعل المضارع على الزمن الماضي :

١- إذا كان منفيًا بلم ، نحو : لم يلد ولم يولد .

٢- إذا وقع بعد لما الجازمة ، وقيدت بالجازمة لأنها إذا لم تكن جازمة لا يليها المضارع بل الماضى ، إما لفظًا ومعنى فتكون بمعنى (حين)، أو لفظًا لا معنى فتكون بمعنى إلا .

٣- إذا وقع بعد (لو) الشرطية ، نحو : ﴿ **وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ** ﴾ ، وكقول كثير عزة :

لو يسمعون كما سمعت كلامهم

خروا لعزة ركعًا وسجودًا

٥- إذا وقع بعد (إذا) كقوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ .

ب) قرائن دلالة المضارع على الحال وحده :

١- عند تجرده مما يدل على الزمن الماضى والمستقبل ، أخذًا بالأصل العام الذى يجعل للماضى صيغة تخصه ، وللمستقبل صيغة أخرى، ولما كنت صيغة المضارع صالحة للحال والاستقبال جعلت دلالتها على الحال راجحة عند تجردها من القرائن ليكون ذلك جبرًا لما فات الحال من الاختصاص بصيغة ، كما قال ابن مالك .

٢- إذا وقع منفيًا بما ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ .

٣- إذا وقع منفيًا بإن ، كقوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ .

٤- إذا وقع منفيًا بليس ، كقولك : ليس يقبل منك تقصير ، وقول الشاعر :

فلستُ وبيت الله أرضَى بمثلها
ولكنَّ من يمشى سيرضى بما ركب

٥- إذا كان منفيًا بلا ، على خلاف ، نحو : قاموا لا يكون زيدًا ، بمعنى : إلا زيدًا ، إذ إن المستثنى منشىء للاستثناء ، والإنشاء لابد

من مقارنة معناه للفظه ، و (لا يكون) هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ و﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ أى حال إخراجكم .

٦- إذا اقترن بلام الابتداء ، نحو : إنى لأحبك ، خلافًا لابن مالك الذى رأى جواز إرادة الاستقبال معها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ .

٧- إذا اقترن بما يدل على زمن الحال ، نحو : محمد يصلى الآن ، أو يسافر الساعة .

جـ) قرائن دلالة المضارع على المستقبل وحده :

١- إذا اقترن بظرف يدل على المستقبل ، مثل : أزورك إذا تزورنى .

٢- إذا أسند المضارع إلى أمر متوقع ، مثل :

يَهُولُكَ أن تموتَ وأنتَ مُلْغٍ
لما فيه النجاة من العذاب

٣- إذا اقتضى طلبًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ .

٤- إذا دل على وعد أو وعيد كقوله سبحانه : ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ ﴾ .

٥- إذا اقترن بناصب ، نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، و ﴿ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ ﴾ .

٦- إذا اقترن بأداة ترج ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ .

٧- إذا اقترن بأداة إشفاق ، نحو : عسى يجتهد محمد .

٨- إذا اقترن بلو المصدرية ، كقوله سبحانه : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ .

٩- إذا اتصل به نون التوكيد ، نحو : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ ﴾ .

١٠- إذا وقع فى سياق الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ .

١١- إذا اقترن بحرف تنفيس ، نحو : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ و ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ ﴾ .

ثالثـا : فعل الأمـر :

يدل الأمر على الطلب ، ومن ثم ينصب على المستقبل ، لكن علينا أن نضع فى الاعتبار أن الاستخدامات المختلفة لصيغة الأمر لا تربطه بالمستقبل وحده دائمًا ، إذ إن من الزمان المستقبل ما هو مطلق لم يقع بوجه ، وما هو نسبى وقع باعتبار ولم يقع بآخر ، وإذا صح أن صيغة الأمر فى نحو : ابذل ما في وسعك للخير ، قد أفادت المستقبل المطلق، فإنها فى سياق آخر مثل : كنتِ أنصحه دائمًا قائلا : ابذل ما فى وسعك للخير ، قد تحولت إلى مستقبل نسبى بعد أن وقعت فى سياق الماضى .

وهذا التعدد فى أزمنة الأفعال يشير إلى عدم دقة المقولة الشائعة بأن لكل نوع من الأفعال دلالة زمنية خاصة ، وقد حاول القائلون بذلك حل هذه المشكلة عن طريق القول بأن ثمة فارقًا بين الزمن المستفاد من صيغة الفعل والزمن المستفاد من السياق ، فالأول - أى زمن الصيغة - ثابت ، وأما الثانى فمتغير بتغير سياقاته ، فإذا قلت مثلاً : إن حضر محمد سافرتُ فإن زمن الصيغة المضى ، أما فى السياق فقد تحول إلى المستقبل ، وبهذه التفرقة تصور هؤلاء النحاة أنهم حلوا مشكلة تعدد الدلالات الزمنية للأفعال ، فإن أزمنتها فى الحقيقة لم تتعدد ، وإنما تعددت الأزمنة المستفادة من السياقات اللغوية المختلفة .

والمتأمل يرى أن التفرقة بين زمن الفعل وزمن السياق تفرقة مصطنعة لا تنهض أمام المناقشة ،وحسبك أن تقف على هذه الاحتمالات الممكنة للفكرة لتصل إلى رأى قاطع فيها ، لذلك أننا أمام احتمالات محددة ، هى :

١- أن يتضمن (الفعل) زمنين : زمن الصيغة الأصلية ، وزمن السياق .

٢- أن يدل (الفعل) على زمن واحد ، هو زمن الصيغة الأصلية دائمًا .

٣- أن يدل (الفعل) على زمن واحد ، هو زمن السياق وحده .

والاحتمال الأول متناقض ، إذ غير ممكن أن يحتمل الفعل زمانين قد يكونان مختلفين وقد يكون أحدهما ماضيًا والآخر مستقبلاً .

والاحتمال الثانى متهافت ، إذ إن من المعترف به دلالة الفعل على أزمنة مختلفة ، فلم يبق إلا الاحتمال الثالث وهو أن صيغة الفعل طيعة زمنيًا ، وأنها صالحة مهما كان نسقها على الدلالة على أزمنة مختلفة بحسب سياقاتها .

ونحسب أن النحاة القائلين بهذه الفكرة لو تجنبوا الربط بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان وحاولوا - عوضًا عن ذلك - تحديد هذه الأنواع بواسطة أسلوب العلامات لبرئوا من هذا الخلط والاضطراب .



النص الثالث

من كتاب : (شرح الكافية الشافية)

لجمال الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك

(المتوفى ٦٧٣ هـ)(١)

مضارعًا سِم الذى يصحب (لم)

وماضيًا ما يقبل التا كـ (اضطرم)

وميِّزَنْ بالياء - إن لم تتصل

بنون رفع - فعلَ أمرٍ نحو : (صِلْ)

الذى يصحب (لم) من الأفعال هو ما أوله « همزة المتكلم » أو إحدى أخواتها المجموعة فى (نأتى) نحو : (أفعل) و (نفعل) و(تفعل) و (يفعل) .

ولا يغنى عن قولنا ما أوله « همزة المتكلم » أو إحدى أخواتها أن يقال : ما أوله أحد حروف (نأتى) ؛ لأن أحد هذه الحروف قد يكون أول غير المضارع نحو : (أكرمَ) و (تَعلَّمَ) و (نرجسَ الدواء) : إذا جعل فيه نرجسا و (يَرْنأ الشيب) : إذا خضبه باليرناء ، وهو : الحناء.

---

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدى ونشرته دار المأمون للتراث بدمشق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

فإذا قيل : ما أوله همزة المتكلم ، أو إحدى أخواتها أُمِنَ ذلك.

وتمييز المضارع بـ (لم) مغن عن علاماته الأخرى ، وإن تساوت فى الاختصاص به .

ومن علاماته - أيضًا - دخول اللام أو (لا) الطلبيتين عليه نحو (لِتُعْنَ بحاجتى) و (لا تكسل) .

ومن علاماته أيضًا قبول ياء المخاطبة موصولة بنون الرفع نحو (لا تفعلين) .

وسمى مضارعًا ؛ لأن المضارعة : المشابهة ، وقد شابه الاسم فى أشياء :

منها قبول اللام المؤكدة بعد (إنّ) نحو : (إنك لمحسن) و(إنك لتحسن) .

ومنها : الاختصاص بعد الإبهام ، فإنك إذا قلت : (يصلى زيد) كان مبهمًا ، لاحتمال الحال ، والاستقبال .

فإذا قلت : (الآن) أو (غدًا) ثبت الاختصاص ، وارتفع الإبهام، فكان فى ذلك بمنزلة الاسم ، فإنه مبهم فى تنكيره ، مختص فى تعريفه .

وتمييز الفعل الموضوع للمضى بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة أولى من تمييزه : بأن يحسن معه (أمس) ؛ لأن من الموضوع للمضى ما لا يحسن معه (أمس) كـ (عسى) و (إن فعلتَ فعلتُ) .

وقد يعرض لغيره أن يحسن معه (أمس) نحو : (لم يفعل زيد) و (لو يفعل زيد فعلت) .

ولحاق إحدى التاءين ليس كذلك ؛ فإنه لا يشارك الموضوع للمضى فيه غيره .

ولا يمتنع منه فعل ماض إلا (أفعل) في التعجب ، وفي فعليّته خلاف .

والصحيح أنه فعل بدلالة اتصاله بنون الوقاية على سبيل اللزوم نحو : (ما أكرمنى) ؛ لأن لحاق هذه النون على سبيل الجواز يشترك فيه أسماء كـ (لَدُنِى) و (لَدُنِّى) .

وحروف نحو (لعلى) و (لعلنى) .

وأما لحاقها على سبيل اللزوم فمخصوص بالأفعال .

فبهذا ، وبما تقدم من العلامات يكمل تمييز الفعل المضارع والفعل الماضى .

وأما فعل الأمر فيتميز بلحاق ياء المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع كقولك فى (صل) : (صلى) .

وقد تقدم أن لحاقها متصلة بنون الرفع من علامات المضارع نحو : (تفعلين) .

وبلحاق هذه الياء وأخواتها من ضمائر الرفع المتصلة البارزة يتميز ما يدل على الأمر وهو فعل كـ (أَدْرِكَ) مما يدل على الأمر ولس فعلا كـ (دَرَاكِ) .

كما أن لحاق إحدى التاءين يميز ما يدل على حدث فى زمان ماضى ، وهو فعل كـ (بَعُدَ) مما يدل على ذلك وليس بفعل كـ (هيهاتَ) .

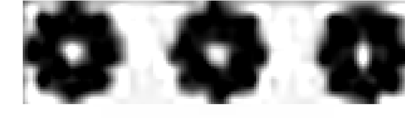
ومن علامات فعل الأمر جواز توكيده بالنون - مطلقًا - فإن المضارع يؤكد بها مقيدًا بسببٍ كوقوعه مثبتًا بعد قسم واقترانه بما يقتضى طلبًا .

وأما الأمر فيؤكد بها دون تقييد :

ومـا اقـتـضى أمـراً وليس يـقـبل

ذي الياء فـهو اسم كـ (صـه يا رجل)

ما اقتضى أمـراً وليس قابلاً لياء المخاطبة ولا لنون التـوكيد فذلك دليل على انتـفاء فعليـته وثبـوت اسميـته ، نحـو : (صه) و(نزال) و(ضَرْبَ الرِّقاب) ، بمعنى : اسكت ، وانزل ، واضربوا الرقاب .



التعليق

يعالج ابن مالك : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، الطائى الجيانى ، المتوفى سنة ٦٧٣ هـ فى هذا النص العلامات المميزة لكل نوع من أنواع الأفعال الثلاثة : الماضى والمضارع والأمر ، متبعًا الأسلوب نفسه الذى اتبعه فيما بين أيدينا من أعماله المنظومة والمنثورة ، وإن اختلف ترتيب الأفعال فيها ، فهو يقول فى (الخلاصة) المعروفة بالألفية :

.. فعلٌ مضارع يلى (لم) كـ : يَشَم

وماضى الأفعال بالتا مِزْ وسِمْ .. بالنون فعلَ الأمر إن أمرٌ فُهِم

والأمر إن لم يك للنون محل .. فيه هو اسم نحو : صه ، و : حيّهل

ويقول فى « تسهيل الفوائد » : (يميز الماضىَ التاءُ المذكورةُ - أى تاء التأنيث الساكنة - والأمرَ معناه ونونُ التوكيد ، والمضارعَ افتتاحه بهمزة للمتكلم مفردًا ، أو بنون له معظمًا أو مشاركًا ، أو بتاء للمخاطب مطلقًا وللغائبة والغائبتين ، أو بياء للمذكر الغائب مطلقًا والغائبات) .

ويقول فى (عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ) : (ويعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة نحو : فعلتْ ، وبلم نحو : لم يفعلْ ، وبدلالته على الأمر ولحاق نون التوكيد نحو : قم وقومنَّ ، فالأول ماض ، والثانى فعل مضارع ، والثالث فعل أمر ، فإن دلت الكلمة على حدث ماض

ولم تصلح لتاء التأنيث - كشتان - أو على حدث حاضر ولم تصلح للم - كأوّه - أو على أمر ولم تصلح لنون التوكيد - كدراك - فهى اسم).

وسنعرض فيما يلى - بإيجاز شديد - العلامات المميزة لكل نوع من أنواع الأفعال الثلاثة فى ضوء ما ورد فى هذه النصوص . :

أ) علامات الفعل الماضى :

يتميز الفعل الماضى بالتاء ، وقد فسرها ابن مالك نفسه فى شرح التسهيل بأنها تاء التأنيث الساكنة ، ونص على ذلك مرة أخرى فى عمدة الحافظ ، ولكن شراح الألفية دأبوا على أن يتحرروا من هذا التفسير ، وأن يجعلوا (التاء) صالحة لكى تشمل نوعين منها هما : تاء التأنيث الساكنة ، وتاء الفاعل ، وساعدهم على ذلك صلاحية النظم لقبول هذا التفسير لخلوه من التقييد بصراحة أو ضمنًا .

وأخذًا بهذا الاتجاه يتميز الفعل الماضى بصلاحية لفظه لاتصال إحدي التاءين به بآخره ، وتلحق تاء التأنيث الساكنة آخر الفعل للدلالة عليكون فاعله مؤنثًا ، سواء أكان مفردًا أم مثنى أم مجموعًا ، وذلك إذا كان اسمًا ظاهرًا .

ومن ذلك قول الأعشى :

قالتْ هريرة لما جئت زائرها
ويلى عليك وويلى منك يا رجلُ

وقول زهير بن جناب العكبى :

وحق لمن أتتْ مائتان عامًا
عليه أنْ يَمَلَّ من التواء

وقول النابغة الذبيانى :

فتى كملتْ أخلاقه غير أنه

جواد فما يبقى من المال باقيًا

كذلك تلحق هذه التاء الفعل إذا كان فاعله ضميرًا يعود على مؤنث، كما فى قول النابغة :

نفس عصام سودتْ عصاما

وعلمتْه الكرّ والاقداما

وصيّرته ملكا هماما

حتى علا وجاوز الأقواما

وقد احترز النحاة بكون التاء آخر الفعل ليخرجوا التاء التى تقع فى أول الفعل ، وهى تاء المضارعة ، فإنها لا تدخل على الماضى ، وكذلك التاء الزائدة التى تكون للمطاوعة غالبًا ، فإنها تقع فى أوله وليس فى آخره .

واحترزوا بشرط كون التاء ساكنة من التاء المتحركة فإنها تلحق الأسماء وبعض الحروف ، وتكون هذه التاء متحركة حركة إعراب ، كما تكون متحركة حركة بناء :

تكون متحركة حركة إعراب إذا كانت التاء واقعة فى آخر الأسماء الصفات ، مثل : طالبة ، ومسلمة .. إلخ .

وتكون متحركة حركة بناء إذا كانت واقعة فى آخر الأسماء المبنية أو الحروف ، نحو : ربت ، نمت ... إلخ .

وتلحق تاء الفاعل آخر الفعل للدلالة على الفاعل أو نائبه ، وتكون مضمومة للدلالة على المتكلم المفرد ، مذكرًا أو مؤنثًا نحو قول عنترة:

وقد قلتُ إني قد سلوتُ عن الهوى
ومن كان مثلي لا يقول ويكذب
هجرتُك فامضي حيث شئت وجربي
من الناس غيري فاللبيب يجرب

أو مفتوحة للدلالة على المخاطب المفرد المذكر ، كقول امرئ القيس :

أفسدتَ بالمن ما أوليتَ من نعم
ليس الكريم إذا أسدي بمنان

وقول طرفة :

وإن أحسن بيت أنت قائله
بيت يقال إذا أنشدتَه صدقا

أو مكسورة للدلالة على المخاطبة المفردة المؤنثة كقول المرقش:

إنا محيوك يا سلمى فحيينا
وإن سقيتِ كرامَ الناسِ فاسقينا
وإن دعوتِ إلى جُلّى ومكرُمَةٍ
يومًا سراة كرام الناس فادعينا

وثمة فروق أساسية بين التاءين - بالرغم من اتفاقهما فى تحديد نوع الفعل - وتتمثل هذه الفروق فيما يأتى :

١- أن تاء التأنيث ساكنة دائمًا ، ولا تتحرك إلا لسبب صوتى ، كالتخلص من التقاء الساكنين ، أما تاء الفاعل فمتحركة دائمًا ، وحركتها حركة بناء لا حركة إعراب .

٢- أن ما قبل تاء التأنيث مفتوح دائمًا ، فى حين أن ما قبل تاء الفاعل ساكن .

٣- أن تاء التأنيث -فى التصنيف النحوى - حرف لا محل له من الإعراب ، أما تاء الفاعل فاسم لإسناد الفعل إليه ، فهى مبنية فى محل رفع .

ومن خصائص الفعل الماضى صلاحيته لخلوه من هاتين العلامتين معًا ، إذ إن العلامة المميزة له مجرد صلاحيته لاتصال إحدى التاءين به، وليس ضروريًا اتصال إحداهما بالفعل .

ب - علامات الفعل المضارع :

ذهب ابن مالك فى هذا النص إلى أن علامة المضارع من صلاحيته لدخول الأدوات الجازمة - مثل (لم) - عليه ، وأضاف فى شرح التسهيل بعض الأدوات الأخرى ، مثل السين وسوف ولن وكى - شريطة افتتاحه ببعض (نأتى) ، بشرط أن تشعر الهمزة بأنا ، والنون بنحن ، والتاء بحضور أو تأنيث ، والياء بغيبة » . ورأى أن تحديد دلالة هذه الحروف الأربعة على هذا النحو أولى من الإحالة على (سوف) وأخواتها ، معللاً ذلك بأن (افتتاحه - أى المضارع - بأحد الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع ، وليست الصلاحية لسوف وأخواتها لازمة ؛

إذ من الأفعال المضـارعة ما لا يدخله شيء منها) . كمـا رأى أن تقييد الأحرف الأربعة بالمـعانى المذكورة واجب ، لأن أمثـالها في اللفظ قد يفتـتح بها الماضى ، نحو : أَكْـرَمَ ، وتَكَرَّمَ ، ونَرْجَسَ الدواء (إذ جعل فيه نرجسا) ، ويَرْنَـأَ الشيب (إذا خـضبه باليرناء وهو الحناء) ، ولكنها لا تشعر بالمعانى المذكورة ، فلم يكن ما افـتتح بها مضارعًا بل ماضيًا، ونضيف إلى ذلك إمكان افتـتاح الأمر بها أيضًا ، نحـو : أكرمْ جارك ، وتقدمْ فـى عملك ، ونبِّهْ نـفسـك إلى ما يـجب عليك ، ويَمِّـمْ دائمـًا شطر الحـق .

وخلاصة ذلك أن علامة المضارع فى الحقيقة مجموع أمرين :

الأول : بدء الكلمة بهمزة المتكلم أو إحدى أخواتها :

- والهمزة للدلالة عـلى إسناد الفعل إلى المتكلم المفـرد ، مذكرًا أو مؤنثًا.
- والنون للدلالة على إسناد الفـعل إلى المتكلم غير المـفرد ، أو المفرد المعظم نفسه .
- والتاء للدلالة على إسناد الفعل إلى المخـاطب مطلقًا : مفردًا ، أو مثنى ، أو مـجموعًا ، مـذكرًا أو مؤنثـا . وكذلك إذا أسند الفعل إلى المفردة الغائبة ، ومثناها .
- والياء للـدلالة على إسناد الفعل إلى غـير ما سـبق ، وذلك فى الغائب المذكر مطلقًا ، مفـردًا أو مثنى أو مجموعًا ، وأيضًا إذا كان مسندًا إلى جمع المؤنث الغائب .

والثانى : صلاحية الكلمة لاتصال بعض الصيغ الخاصة بها ، مثل :

- السين وسوف ، للدلالة على التسويف .
- واللام ولا الطلبيتين ، والأولى للدلالة على طلب الفعل ، والثانية للدلالة على طلب الترك .
- ولم ولما النافية الجازمة .
- وأن وأخواتها الناصبة .

وهذه الأدوات تميز الصيغ التى تليها ، إذ إن الفعل يعقبها دائمًا .

- وقبول ياء المؤنثة المخاطبة الموصولة بنون الرفع .

وهى تميز الكلمة التى تسبقها ،إذ إنها بمثابة لاصقة خلفية لها .

والفعل المضارع لا يمكن أن يخلو من العلامتين معًا ، إذ لابد أن يبدأ بأحد الأحرف الأربعة التى اصطلح النحاة على تسميتها بأحرف المضارعة ، وإن كان بدؤه بهذه الأحرف وحدها غير كاف ، لاحتمال وجودها كما ذكرنا فى الماضى والأمر ، ومن ثم فإن الذى يقطع بنوع الفعل صلاحيته لقبول الصيغ الخاصة ، وإن كان لا يشترط وجود هذه الصيغ بالفعل فيه ، ومن هنا ذهب بعض النحويين إلى أن علامته مركبة وليست بسيطة كعلامة الفعل الماضى .

جـ- علامات الأمر :

ذهب ابن مالك فى الكافية الشافية إلى أن علامة فعل الأمر اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع ومثل لذلك فى النظم بنحو : (صل) وفى شرحه له بنحو : (صِلْ) إذ يقال للمؤنث

(صلِى) بإثبات الياء التى يمتنع اتصالها بالنون ، وإذا صح التمثيل فإن العبارة غير دقيقة ، لأن ياء المؤنثة المخاطبة الممتنع اتصالها بنون الرفع موجود أيضًا فى المضارع المجزوم والمنصوب عند إسناده إلى ضمير المؤنثة المخاطبة . ولذلك نرى أن الصياغة التى ذكرها ابن مالك فى (الألفية) كانت أكثر دقة ، وكذلك ما ذكره فى (التسهيل) إذ يقول فى الألفية :

وسِمْ .. بالنون فعلَ الأمرِ إن أمرٌ فُهِم

أى علِّمَ فعلَ الأمرِ بصلاحيته لقبول النون المعهودة - وهى نون التوكيد - شريطة أن يكون دالاً على الأمر - أى الطلب بمعناه العام - ونحوه ما قاله فى التسهيل : (يميز الأمر معناه - أى دلالته على الطلب ونون التوكيد) ، وشرح ذلك بقوله : (لما كانت الدلالة على الأمر تستفاد من فعل كانزل ، ومن اسم كنزال ، دعت الحاجة إلى ما يميز الفعل وهو نون التوكيد فأى كلمة دلت على الأمر وصلحت لها فهى فعل ، وإلا فهى اسم ، فلذلك حكم باسمية (نَزَالِ) و (دَرَاكِ) مع مساواتها لـ(انزِلْ) و (أدرِكْ) فى المعنى ، وشارك فعل الأمر فى لحاق نون التوكيد الفعل المضارع لكن فعل الأمر يؤكد بهما - أى بنونى التوكيد - لمجرد كونه على صيغة الأمر ، ولا يؤكد بهما المضارع إلا بسبب عارض يسوغ له ذلك ، كوقوعه جواب قسم ، أو اقترانه بحرف طلبى) .

وبهذا يتضح أن علامة فعل الأمر فى الحقيقة مجموع أمرين أيضًا :

أولهما - دلالة الكلمة على الطلب ، أى الرغبة فى وقوع شىء ما بعد لحظة التكلم .

وثانيهما - صلاحية الكلمة لقبول بعض اللواصق الخلفية الخاصة، مثل : ياء المؤنثة المخاطبة ، أو نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة .

ولا يخلو الفعل من العلامتين معًا ، إذ لابد أن يتضمن على الأقل معنى الطلب ، مع صلاحيته - فى الوقت نفسه - لقبول العلامة الثانية.

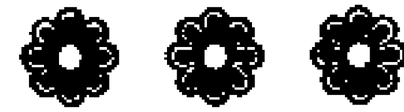
ولو كانت الكلمة صالحة لقبول العلامة الثانية - أى ياء المؤنثة المخاطبة ، أو إحدى النونين - دون الأولى أى من غير أن تدل على الطلب لم تكن من قبيل فعل الأمر ، وإنما كانت من قبيل المضارع .

وكذلك لو كانت الكلمة دالة على الطلب وليست صالحة لقبول ياء المؤنثة المخاطبة أو إحدى النونين لم تكن فعل أمر ، بل كانت اسم فعل .

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وما اقتضى أمراً وليس يقبل

ذى الياء فهو اسم كـ : صه يا رجل



النص الرابع

من كتاب : (البسيط فى شرح جمل الزجاجى)

لابن أبى الربيع الأشبيلى - (المتوفى سنة ٦٨٨ هـ) [١]

قوله - أى الزجاجى فى كتابه : الجمل - : (وهو المبنى على الفتح أبدًا) .

الكلام هنا فى فصلين :

أحدهما : فى بنائه على الفتح ، ولا سؤال فى بنائه ، لأن الأصل فى الفعل أن يكون مبنيًا ، والأصلّ فى البناء أن يكون على السكون فيقال : لِمَ لَم يبن الفعل الماضى على الأصل ، وهو السكون ؟

الجواب : أن الفعل الماضى وقع موقع الأسماء المعربة ، ووقع موقع الفعل المعرب ، فمثال وقوعه موقع الاسم المعرب قولك : مررت برجل قام ، فقام وقع موقع قائم ، قال الله تعالى : **﴿وَهَـٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾**، فأنزلناه فى موضع الصفة للكتاب فهو فى موضع مُنْزَل ، وهو كثير .

ومثال وقوعه موقع الفعل المعرب : إن قمتَ قمتُ ، والمعنى : إن تقم أقم ، لأن (إن) الشرطية لا تطلب الماضى وإنما تطلب

---

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، ونشرته دار الغرب الإسلامى ببيروت سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

المستقبل . وقال تعالى : ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ ، وهو كثير ، فلما كان له بهذا مزية على صيغة الأمر بنى على الحركة وزال السكون ، ليكون له مزية فى اللفظ ، وهذا من إمساس الألفاظ أشباه المعانى .

فإن قلت : وقد قالوا : أمرته بأن قم ، والتقدير : أمرته بالقيام، فهو بمنزلة أمرته بأن يقوم ، فقد وقعت صيغة الأمر موقع الفعل المعرب.

قلت : إذا قلت أمرته بأن يقوم ، فالمعنى أمرته بالقيام ، ولم تذكر ما وقع به الأمر ، ولا اللفظ الذى فهم منه ، وإذا قلت : أمرته بأن قم فقد فهم من هذا أن أمرك كان بهذا اللفظ ، فلا يصح من هذا الوجه أن يقال قام مقامه لاختلاف المعنيين ، وإذا قلت : إن قمتَ قمتُ، وإن تقم أقم ، لم يكن بين اللفظين فرق فى المعنى ، وخُصَّ بالفتح ، لأن الفتح أخف الحركات ، ومتى وجب الانتقال فى المبنى إلى الحركات فالأولى أن ينتقل إلى الفتح لما ذكرته ، ولا ينتقل إلى غيره إلا لموجب .

الفصل الثانى : فى لزوم الفتح الماضى .

اعلم أن الفعل الماضى مبنى على الفتح، لا يزول عنه ، إلا فى مواضع تتبين فى أثناء الكلام .

اعلم أن الفعل الماضى إذا كان آخره ياء ، أو واوا قبلها فتحة ، فإن العرب تقلبه ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله . تقول : رمى وغزا ، والأصل رمى وغزو ، وهذا النوع تحذف ألفه إذا لحقت علامة التأنيث أو واو الجماعة لالتقاء الساكنين ، فتقول : هند رمت ، وزينب غزت، وتقول : الزيدون رَمَوْا ، والعمرون غَزَوْا ، فإن لحقت ألف التثنية فترد

الياء والواو ، فتقول : الزيدان رميا ، والعمران غزوا ، فإن لحقت أحد الضمائر الثمانية ، فإن الواو والياء ترجع ساكنة ، وذلك نحو : رمَيْتُ ورمَيْنا ، ورمَيْتَ ورمَيْتِ ، ورميتُما ، ورميتُم ، ورميتُنَّ ، والهندات رمَيْنَ ، وكذلك تقول : غَزَوْتَ ، وغَزَونَا ،وغَزَوْتَ ، وغَزَوْتِ ، وغَزَوتُما ، وغَزَوتُم ، وغَزَوتُنَّ ، والهندات غَزَوْنَ ، فإن كان الآخر ياء قبلها كسرة نحو : رَضِيَ وشَقِيَ ، فإن الياء تبقى على فتحها إلا في موضعين :

أحدهما : إذا لحقت واو الجميع ، فالعرب تحذف الياء وتضم ما قبلها فتقول : الزيدون رَضُوا ، والعمرون شقُوا .

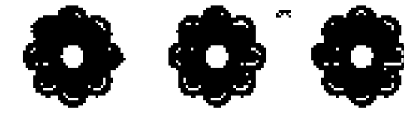
والثاني : إذا لحق أحد الضمائر الثمانية ، فالعرب تُسكِّن فتقول: رَضِيتُ ورضينا ، ورَضِيتَ ، ورَضِيتِ ، ورضيتما ، ورَضِيتُم ، ورَضِيتُنَّ ، والهندانت رَضِينَ .

فإن كان الآخر صحيحًا فالعرب لا تزول عن الفتح إلا في موضعين:

أحدهما : إذا لحقت واو الجميع ، فترجع إلى الضم ، لأن الواو تطلب بذلك ، فتقول : الزيدون ضربوا والعمرون قتلوا .

الثاني : إذا لحقت الضمائر الثمانية المذكورة ، فالعرب ترجع إلى السكون ، فتقول : ضربْتُ ، وضربْنا ، وضربْتَ ، وضربْتِ وضربْتما ، وضربْتم ، وضربْتن ، والهندات ضربْن وإنما سكن الآخر عند لحاق هذه العلامات الثمانية ، لأنها تنزلت عندهم مع الفعل منزلة الكلمة الواحدة فكرهوا توالي أربعة متحركات ، فلم يجدوا بدا من تسكين حرف، فلم يُسكّنوا الأول لأنهم لو فعلوا ذلك لاحتاجوا إلى أن يأتوا

بألف الوصل ، ولا يسكنون الثانى ، لأنهم لو فعلوا ذلك لم يعرف وزن الكلمة ، فلم يجدوا بُدًّا من تسكين الآخر ، ولمّا فعلوا هذا فيما تتوالى فيه أربعة متحركـات لو لم يسكنوا فعلوا ذلك في الباقى ليجرى الماضى كله مُجْرى واحدًا .



التعليق

يتناول هذا النص لابن أبى الربيع الأشبيلى : عبيد الله بن أحمد ابن عبيد الله ، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ حكم الفعل الماضى من حيث الإعراب والبناء من خلال شرحه لعبارة الزجاجى فى (الجمل) التى يقول فيها : (وهو مبنى على الفتح أبدًا) ، فيقرر بداية أنه لا سؤال عن علة بناء الفعل الماضى ، معللا ذلك بأن الأصل فى الفعل أن يكون مبنيًا. وهو فى موقفه هذا يأخذ بما ذهب إليه جمهور النحويين من أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال ، وأن مرد هذه الأصالة فى إعراب الأسماء إلى أن الاسم هو الذى يقبل بصيغته معانى مختلفة ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وأنه لولا الإعراب ما علمت هذه المعانى من الصيغة ، مثل : ما أحسنَ زيدًا بالنصب دلالة على التعجب، وبالرفع دلالة على النفى ، وبالجر دلالة على الاستفهام ، كما أن مرد كون البناء أصلاً فى الأفعال أن الأفعال لا مجال فيها لهذا اللبس الذى من أجله كان الإعراب ، وإذا صح كون البناء أصلا فى الأفعال فقد وجب أن يكون السؤال عن غير الأصل ، إذ إن ما ورد على أصله لا يسأل عن علته ، وهكذا رأى ابن الربيع أن يتوجه السؤال إلى أمور هى:

١- لماذا كانت حركة البناء الفتح ؟

٢- ولماذا كانت هذه الحركة لازمة ؟

٣- وما المواضع التى تزول فيها ؟

وقـد حاول أن يعلل الأمـر الأول ، وهو كـون حركـة بناء الفـعل المـاضى الفتـح دون السكون الذى هو أصل فى البناء ، فـذهب إلى أن الفعل المـاضى قد يقع مـوقع الكلمات المعـربة ، وأنه بوقوعـه موقع الكلمات المـعربة صـارت له مزية على صيـغة الأمر الـتى لا تقع موقع الكلمات المعربة ، وإذا صارت له هذه المزية فى المعنى أعطى مزية فى اللفظ، وهى الحركة ، أو الفتح بخاصة ، وإذا صح هذا التعليل لامتناع بنائه على السكون ، فإنه لم يقدم تعليلاً لامـتناع بنائه على حركة أخرى غير الفتح ، كالكسر والضم . وهـو ما حاوله غيره من النحاة ، الذين رأوا امتـناع بنائه على الكسر لأنه العـلامة الأصليـة للجر ، وهى حـالة إعرابية خـاصة بالأسماء ، وامـتناع بنائه على الضم لأنه يسلم إلى خلط صيـغة الماضى المسنـدة إلى المفرد فى حال بنائـه على الضم والمسندة إلى ضمـير جماعـة الذكور - أى واو الجماعـة - إذ يرد فى المأثورات اللغـوية حـذف الواو اكـتفـاء بالضـمـة قـبلها . فـتـختلط الحـالات ويضطرب المعنى .

وفى إجابته عن السؤالين الأخيرين قرر أن الفعل الماضى مبنى على الفتح دائمـًا إلا فـى حـالات محـددة بينها من خـلال تقسيـمـه الفعـل إلى قسمين:

أ) فعل صحيح الآخر . ب) فعل معتل الآخر .

أمـا الفـعل الصحـيح الآخـر ، فـإنه يظل مفـتوح الآخـر إلا فى موضعـين :

١- إذا لحقت آخرَه ضمائرُ الرفعِ المتحركة ، فإنه يرجع إلى الأصل فى البناء وهو السكون ، معللا ذلك بأن هذه الضـمائر تنزلت مع الفعل

ولا سبيل إلى تسكين الأول ، إذ لو حدث ذلك لاحتيج إلى الإتيان بألف الوصل . ولا إلى تسكين الثانى ، إذ لو تم ذلك لما عرف وزن الكلمة .

وهكذا لم يكن بد من تسكين الآخر .

ولما حدث ذلك في الثلاثى ساروا عليه فيما زاد عن الثلاثة طردًا للباب على وتيرة واحدة.

٢- إذا لحقت آخره (واو) الجماعة ، فإن الفعل يبنى معها على الضم، لأن الواو تتطلب أن يكون قبلها مضمومًا حرصًا على التناسق الصوتى .

أما الفعل المعتل الآخر ففيه تفصيل :

١- إذا كان آخر بالفعل ياء مكسورًا ما قبلها ، نحو : (رَضِيَ) فإن الياء تظل مفتوحة إلا فى موضعين .

أ) إذا اتصل الفعل واو الجماعة ، إذ تحذف الياء ويضم ما قبلها لمناسبتها ، نحو : الرجال رضُوا .

ب) إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك ، إذ تبقى الياء ساكنة ، نحو : رضيت ، رضينا ، رضيت ، رضيت ، رضيتما ، رضيتم، رضيتن رضين .

٢- إذا كان آخر الفعل ياء مفتوحًا ما قبلها ، نحو : (رمَى) فإن هذه الياء تقلب ألفا نظرًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتبقى الألف ساكنة

عند إسناد الفعل إلى اسم ظـاهر مذكر ، أما إذا أسند إلى غـير ذلك فإن فيه تفصيلا :

أ) تحذف الألف إذا أسند إلى مؤنث مفرد ، ظاهرًا أو ضميرًا نحو : رمت هند ، وهند رمت .

ب) تحذف الألف أيضًـا إذا أسند الفعل إلى واو الجماعـة . نحو : رموا.

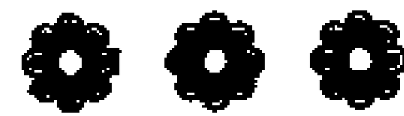
جـ) ترد الألف إلى أصلهـا - وهو هنا اليـاء - إذا أسند الفـعل إلى ضمـير رفع متحـرك ، نحو : رميت رمينا ، رمـيت ، رميت ، رميتما ، رميتم رميتن ، رمين .

٣- إذا كان آخر الفـعل واوا مفتوحا مـا قبلها عومل معـاملة ما آخره ياء مفتوح ما قبلها .

أ) فتقلب الواو ألفا لتـحركها وانفتاح ما قـبلها فى نحو: دعا الداعى إلى الجهاد .

ب) وتحذف الألف فى نحو : دعت ، ودعوا .

جـ) وترد الألف إلى أصـلهـا - وهو الواو - فى نحـــو : دعـوت دعونا، دعوت دعوت ، دعوتما ، دعوتم دعوتن ، دعون .



النص الخامس

من كتاب : (شرح الكافيـــة)

لنجم الدين الرضى - (المتوفى سنة ٦٨٨ هـ) [١]

إنما عرف المضارع بمشابهـته للاسم لأنه لم يسم مضارعًا إلا لهذا ومعنى المضارعـة فى اللغة : المشابهة ، مشتقـة من الضرع ، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد ، فهما أخوان رضاعًا ، يقال : تضارع السخـلان ، إذا أخـــذ كل واحـد منهمـا بحـلمـةٍ من الضـــرع وتقابـلا فى الرضاع .

وقيل : إن المضارع يشبـه الاسم بدخول لام الابتداء ، نحو : إن زيدًا ليـخــرج ، كمـا تقـول : إن زيدًا لخـارج ، ولا يقـال : إن زيدًا لخــرج، فـإن هذه اللام الداخلة فى حـيــز (إن) أصلهـا أن تدخل فى المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول (إن) ، فهى تدخل على الاسم، أو على ما أشبه الاسم ، مراعاة لأصلها وهو المبتدأ ، وأما قولهم : إن زيدًا لفى الدار ، فلقيام الظرف مقام حاصل .

---

(١) الكتاب مطبـوع طبعة غـير محـققة ، وقد أعـاد نشره الشيخ يوسف حـسن عمر مـحاولاً تخليصه ممـا شاب طبعته الأولى من أخطاء ، كمـا كان تحقيقه مـوضوع بعض الأعمال العلمية التى تقـدم بها أصحابها للحصول على درجـة الدكتوراه فى جامعة الإمـام محمد ابن سعود الإسلامية .

وعند الكوفيين : لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط ، كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ ، والاسم يكون مبهمًا نحو : رجل ، ثم يختص بواحد ، بسبب حرف ، نحو : الرجل ، وكذا المضارع : مبهم ، لصلاحيته للحال والاستقبال ، ثم يختص : بأحدهما بالسين .

والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين ، لا لأجل توارد المعانى المختلفة عليه كالاسم .

وقال الكوفيون : أعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة وذلك لأنه قد تتوارد عليه ، أيضًا ، المعانى المختلفة بسبب الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج إلى إعرابه ، ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعًا لتعينه ، وذلك نحو قولك : لا تضرب ، رفعه مخلص لكون (لا) للنفى ، دون النهى ، وجزمه دليل على كونها للنهى ، ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، نصب (تشرب) دليل على كون الواو للصرف ، وجزمه دليل على كونها للعطف .

ونحو قولك : ما بالله حاجة فيظلمك ، نصب (يظلم) دليل على كون الفاء للسببية ، ورفعه على كونها للعطف ، ونحو : ليضرب، جزمه دليل على كون اللام للأمر ، ونصبه ، على كونها لام (كى) ،

أو لام الجحود ، ويتغير المعنى بكل واحد من الإعـرابات المذكورة ، ثم طرد الحكم فيمـا لا يلتبس فيه معني بمـعنى ، نحو: يضرب زيد ، ولن يضرب زيد ، ولم يضرب زيد ، كمـا طرد الإعراب فى الاسم فيما لم يلتبس فـيه الفاعل بالمفـعول نحو : أكل الخبـز زيد ، سواء كانت المواضع الملتبسة فى الاسم أو فى الفعل أكثر من غير الملتبسة ، أو أقل أو مساوية لهـا ، فإنه قد يطرد فى الأكثر ، الحكـم الذى ثبتت علته فى الأقل ، كحذفهم الواو فى : تَعِد ونَعِد وأَعِد ، لحذفهم لها فى : يَعِد، وكذا حذفوا الهمزة فى : يُكْرِم ونُكْرِم وتُكْرِم ، لحذفهم لها فى أَكْرِم.

ولا يعرب من الفعل غيره ، وقد تقدم علته .

(إذا لم يتـصل به نون التـأكيـد) اعلم أنه اخـتلف فى المضـارع المتصل به نونا الـتوكيد ، فقال جـمهورهم : إنه مبنى لتـركبه مع النون وصيرورته معها كـالكلمة الواحدة ، ولا إعراب فى الوسط ، وأما النون فحرف ، ولا حظّ له فى الإعراب ، فبقى الجزءان مبنيين .

فإن قيل : فلما امتزجا فهلا أعربت الكلمة على النون ، كما يعرب الاسم المؤنث على التـاء لمّا ركبا ، أو : هلا أعـرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله؟

قلت : إمـا لأن الاسم أصل فى الإعـراب والفـعل فـرع عليـه ، فروعى إعراب الاسم بقدر ما أمكن ، دون الفعل ، ولا سيما والنون من خواص الأفعال ، فترجح جانب الفعلية ، وضعفت مشابهة الاسم .

وهذا على مذهب البصريين .

وإما لأن علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة إعراب الاسم، وأكثر الأفعال مبنية ، فيرجع إلى البناء لأدنى سبب .

وهذا على مذهب الكوفيين .

هذا ، مع أن للعرب داعيًا آخر إلى ترك إعراب ما قبل النون كما أعربوا الاسم على ما قبل التنوين فرجّحوا لذلك الداعى موجب البناء مع ضعفه ، وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر ، والمجموع المذكر ، والواحد المؤنث ، ففتحوا فى الأول ، وضموا فى الثانى ، وكسروا فى الثالث ، لأجل الفرق .

ولما كان أصل الاسم الإعراب ، لم يبنوه مركبًا مع التنوين ، بناء الفعل مع النون ، وأيضًا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى ، ألا ترى إلى سقوطه فى الوقف ، وفى الإضافة ، ومع اللام ، ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التأنيث .

وقال بعضهم : جميع ما اتصل به النونات من المضارع ، باق على إعرابه ، كما أن الاسم معرب ، لكن لما اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق ، صار الإعراب مقدرًا، كما فى نحو : غلامى ، على مذهب ابن الحاجب وقال بعضهم: المضارع مع النونين مبنى للتركيب ، إلا إذا أسند إلى الألف نحو: هل تضربان ، أو الواو نحو : هل تضربون ، أو الياء نحو: هل

تضـربين ، لأن الضـمـائر البـارزة تمنع التـركيب لـفصلهـا بينهـمـا ، والمحذوف لـلساكنين فى حكم الثابت ، فنحو : يضـربُنّ ، وتضربُنّ ، كيـخَشوْن وتخشَـيْن ، فالمسند إلى أحد الأحـرف الثلاثة معرب مـقدر الإعراب ، لاشتغال محله بحركة الفرق .

فإن قـيل : فإذا كـانت - أى صور الفـعل المضارع المـسندة إلى الضمـائر المذكـورة - معـربة ، فلم لم تعوض النون من الحـركة كـما عـرض فى نحو : يضـربان ويضـربون وتضربين ، لـما اشـتغل مـحل الإعراب ، أى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التى هى ضمائر؟

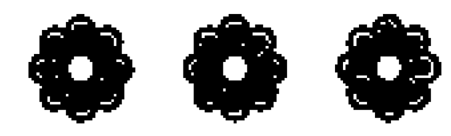
قلت : كراهة لاجتماع النونات ؟

وإنما لم يدر الإعراب عند هؤلاء على نون التأكيد كما دار على ياء النسب ، وتاء التأنيث ، لمشابهتها للتنوين .

والإعراب قبل التنوين لا علـيه ، ولتشابههـا تقلب ألفا فى نحو : (لنسفعا . . .) .

واختلف أيضًا فى الفعل الذى اتصلت به نون الجـمع ، فالجمهور على أن الفـعل مبنى للحـاقهـا ، قال سـيبـويه : إن (يضربْن) شـابه (ضربْن) ، يعنى أنه لما سكن آخـره وإن لم يجتمع فيه أربعة مـتحركات حملاً على (ضـربن) ، جاز بناؤه ، أيضًا حمـلا عليه ، وإذا جاز لك تشبيـه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء ، فـالأولى فى الفعل المشابه للفعل أن يرد إلى أصله من البناء ، مع أن هناك داعيـًا إلى بنائه وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان ، لمشابهته نحو : ضربن .

وقال بعضهم : هو معرب لضعف علة البناء ، مقدر الإعراب



يعالج رضى الدين محمد بن الحسين المتوفى سنة ٦٨٨ هـ فى هذا النص مسألتين :

الأولى : علة إعراب المضارع .

والثانية : شروط إعرابه .

وسنعرض بإيجاز لهاتين المسألتين :

١- علة إعراب المضارع :

يبدأ هذا النص تصنيف الفعل المضارع من حيث الإعراب والبناء من حقيقة مسلمة لا خلاف عليها وهى أن الفعل المضارع معرب ، ولكنه يتوقف للبحث عن علة إعرابه ، ويعرض فى هذا المجال للاتجاهين المأثورين المختلفين : اتجاه البصريين ، واتجاه الكوفيين .

- أما البصريون فإنهم يبدأون من المصطلح نفسه ، وهو المضارعة، أى المشابهة ، وهم يرون أن المضارع يشبه الاسم ، وتشير المأثورات المختلفة إلى أن وجوه الشبه بين المضارع والاسم متعددة ، وقد أشار الرضى إلى بعضها ،وأهم هذه الأوجه ثلاثة هى :

١- المشابهة فى اللفظ ، فإن الفعل المضارع يشبه اسم الفاعل فى حركاته وسكناته ، مثل : ضارب ويضرب ، ومدحرج ويدحرج، ومعلم ويعلم ، ومستخرج ويستخرج . . . إلخ .

٢- المشابهة فى المعنى ، فالمضارع - كاسم الفاعل - فى الشيوع والخصوص ، إنك تقول مثلاً : رجل ، فيعم جنس الرجال، فإذا قلت: قال الرجل كلمته ، خصصته بواحد بعينه ، وكذلك تقول يسافر ، فيصلح الفعل للحال والاستقبال ، فإذا قلت : سيسافر أو سوف يسافر خصصته بزمن بعينه لا يتجاوزه .

٣- المشابهة فى الاستعمال ، فإن كلا منهما يقع موقع الآخر فى عدد من الأساليب اللغوية ، فكل منهما يمكن أن تدخل عليه لام الابتداء ، وكل منهما يمكن أن يقع صفة للنكرة .

- وأما الكوفيون فإنهم يرون أن الفعل المضارع معرب بحق الأصالة ، لا للمشابهة ، بمعنى أن الإعراب إنما دخله للسبب الذى من أجله دخل الأسماء ، والأسماء إنما أعربت للتفرقة بين معانيها وللدلالة على تعدد علاقاتها ، وكذلك الأمر فى المضارع أيضًا ، فإنه تدخله المعانى المختلفة وتتعدد أزمنته ويطول مداها ، ومثَّل الرضىُّ لذلك بأمثلة مختلفة ، منها : (لا تضرب) فإنك إذا رفعت دللت على النفى، وإذا جزمت دللت على النهى ، ومنها : (ليضرب) ، فإن جزمت الفعل دللت على الطلب ، وإن نصبت دللت على غيره من تعليل أو جحود . ويعقب على ذلك بأن المعنى « يتغير بكل واحد من الإعرابات المذكورة ، ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى ، كما طرد الإعراب فى الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول » .

والبصريون يوافقون على تضمن المضارع أحيانًا معانى متعددة فى مواقف مختلفة ، ولكنهم يرفضون أن يكون ذلك سببًا كافيًا لإعرابه ،

إذ إن اللغة تتضمن كثيراً جداً من الصيغ التى تفيد معانى كثيرة دون أن تكون مع ذلك معربة ، وحسبك أن تعود إلى معانى الأدوات المختلفة لتدرك مدى صحة هذه الظاهرة .

كذلك يوافق البصريون على إفادة المضارع زمنًا طويلاً ، ولكنهم رفضوا أن يكون طول الزمن سببًا فى الإعراب ؛ مستدلين على ذلك بأن الفعل الماضى أطول زمنًا من المضارع ، ومع ذلك ليس بمعرب باتفاق . أما أنه أطول زمنًا فلأنه - فى ضوء المقولة الشائعة بين النحاة - يدل على الزمان الماضى ، فى حين يدل المضارع على الحال و............. إلى حال فماض ، أما الماضى فيستحيل أن يكون مستقبلا ، فكل ماض إذن يتضمن الحال والمستقبل معًا .

٢- شروط إعراب المضارع :

يعرب المضارع باتفاق إذا خلا من النونات الثلاث : نون التوكيد الخفيفة ، والثقيلة ، ونون جمع الإناث ، أما إذا اتصل به نون منها ففيه حينئذ خلاف :

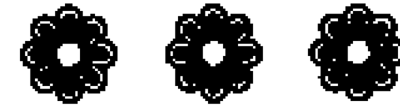
- فمن النحويين من ذهب إلى أنه معرب ، وأن حركة إعرابه مقدرة ، شأنه فى ذلك شأن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، إذ يعرب بحركة مقدرة لانشغال المحل بالحركة المناسبة للياء عند جمهور النحاة.
- ومنهم من يرى أنه مبنى لا معرب ، وذلك لتركبه مع النون المتصلة به وصيرورته معها كالكلمة الواحدة ، وبما أن النون بدورها مبنية فإن الجزءين يكونان معًا مبنيين .
- ومنهم من يوجب التفرقة بين النونات ، فيبنيه مع نون النسوة مطلقًا ، وكذلك مع نون التوكيد إلا إذا كان الفعل مسندًا إلى ألف الاثنين

نحو: هل تضـربان ؟ أو واو الجمـاعة نحو : هـل تضربون ؟ أو ياء المؤنثة المخاطبة نحـو : هل تضربين ؟ فإن الفعل المؤكد بالنون فى هذه الحالات يكون مـعربًا لا مبنيًـا ، لأن هذه الضمـائر البارزة تمنع التركيب بين الفـعل والنون ، صحيح أن من هذه الضمـائر ما يحذف للتخلص من التقاء الساكنين ، لكن المحذوف لسبب صوتى فى حكم الثابت .

وإذا أخذنا بهذا الاتجاه وجـب القـول بأن لإعراب المضـارع شرطين:

الأول : ألا يكون مسندًا إلى نون النســوة .

والثانى : ألا يكونَ مؤكدًا بنون التوكيد المباشرة .



الخاتمة

نحسب أننا قد انتهينا الآن - بفضل المنهج الذى اتبعناه لإعادة تركيب الحقائق التاريخية فى ضوء الظروف الموضوعية - إلى موقف يمكن أن يكون بداية صحيحة لدراسة تاريخ النحو العربى دراسة علمية، بما تتطلب الدراسة العلمية من تفسير للظروف وتحليل للدوافع ، أكثر من الاقتصار على مجرد رصد الأحداث وتسجيل الوقائع ، ذلك أن رصد الأحداث وتسجيل الظواهر لا تجدى كثيراً فى مجال الفكر الإنسانى ، إذ لا يقدم إضافة جادة إليه ، ولا يساعد على إدراك العوامل ذات التأثير فيه ، فضلاً عن أن يسهم فى تطويرها ، ومن ثم فإنه لا غنى فى تاريخ الفكر الإنسانى عن التحليل والتركيب ، ولا غنى فى التحليل والتركيب عن الأخذ بمعطيات المنهجين العلميين اللذين أشرنا إليهما فى التمهيد لهذه الدراسة ، وهما المنهج الاستردادى والمنهج التجريبى ، تلك المعطيات التي تفرض على الباحث الالتزام بمبادئ ثلاثة :

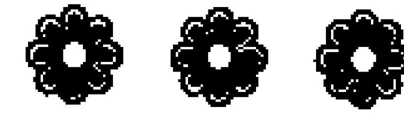
الأول : التلاحم بين الإنسان والمجتمع والطبيعة فى كافة مجالات النشاط الإنسانى ، حتي فى تلك الألوان الفكرية التي تبدو فى النظرة العابرة بريئة من أى ارتباط اجتماعى نائية عن أى تأثير طبيعى ، ولقد رأينا نموذجًا لهذا التلاحم فى دراساتنا لنشأة التفكير النحوى ، تلك النشأة التي تبدو للكثير من الدارسين عملاً فكريًا مجردًا عن العلاقات الاجتماعية والطبيعية ، فعلى العكس من ذلك تمامًا ، إذ كان للظروف الاجتماعية والطبيعية دورها البارز فى تحديد كل من « الزمان » «والمكان» اللذين نشأت فيهما المحاولات الأولى للتفكير النحوى .

الثاني : كلية الوجود الإنسانى ، بحيث يستحيل معها فصم خبرات الإنسان ، وتقسيم مواقفه وفقًا لذلك إلى موقف مجدد فى ناحية ومحافظ فى أخرى ، ذلك أن الخبرات الإنسانية على تنوعها تسهم في تشكيل أبعاد الوجود الإنسانى ، والإنسان يتعامل من خلال خبراته كلها وليس باستبعاد بعضها ، وحتى لو أراد التعامل من خلال خبرة بعينها فإنه لا يملك ذلك ولا يستطيعه ، ومن ثم فإن الأكثر أهمية ليس أشكال الخبرات وإنما دلالاتها ، ولا يتم إدراك هذه الدلالات بوضوح إلا بعد استيعاب كافة الأشكال ، ولعلنا قد لاحظنا كيف أن تطبيق هذا المبدأ أسلمنا إلى الاعتداد بشخصية أبى الأسود ، فى مجال المقارنة بينه وبين الشخصيات الأخرى التى نسب إليها المؤرخون زيادة التفكير النحوى .

الثالث : مراعاة التطور الضرورى بين الأجيال ، وبخاصة فى مراحل البحث الأولى فى أي مجال علمي ، ومن ثم فإن إجراء أية مقارنة بين مرحلتين مختلفتين يعد من قبيل المقارنة بين النتائج مع إغفال المقدمات . وإذا كانت الأفكار تبدو فى بعض المراحل جديدة غير معروفة ، فإن الحقيقة التى لا مفر من الاعتراف بها أنها ليست سوى نتاج تكيف الفكر المعروف مع الحاجات الداعية إلى تطويره . وفى الفكر ، كما فى الواقع ، لا يوجد شيء من لا شيء ، فإن القدرة على الخلق من عدم قصر على الخالق جل جلاله دون سواه .

بتطبيق هذه المبادئ أرجو أن أكون قد ألقيت ضوءًا كافيًا على قرن من الزمان طال الحديث فيه وعنه ، وكل حديث فيه لا يساعد كثيرًا في استكناه حقائقه ، وكل حديث عنه لم يقدم سوى مزيد من الظلال .

وإنى لأرجو أن تكون هذه الدراسة بداية رحلتنا معًا ، حيث سأحاول - بعون الله وقدرته - أن نستعيد معًا ما كان من أحداث وعلاقات كان لها أثرها فى تشكيل النحو العربى : مادة ومنهجًا ، ليس على أساس من النصوص المكتوبة وحدها ، وإنما معها وفيها باستخدام هذا المنهج فى التحليل والتركيب بغية الوصول إلى حقيقة ما كان ، وما ينبغى أيضًا أن يكون .



فهرس المراجع

١- **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة** . د. أحمد مكى الأنصارى، ط المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.

٢- **أبو على الفارسى** . د. عبد الفتاح شلبى ، ط نهضة مصر ١٣٧٧هـ.

٣- **أخبار النحويين البصريين للسيرافى** . تحقيق طه الزينى ، وعبدالمنعم خفاجى ، ط١ مصطفى الحلبى ١٩٥٥م.

٤- **الأخبار المروية فى سبب وضع العربية للسيوطى** . مخطوط ، دار الكتب المصرية رقم ١٢٣م مجاميع .

٥- **أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى** . نشر السيد محمد رشيد رضا، دار المنار .

٦- **الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى** . ط. دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣١٦ هـ .

٧- **الإصابة فى تمييز الصحابة . لابن حجر العسقلانى** . ط. مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ .

٨- **إصلاح المنطق لابن السكيت** تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٣٦٨ هـ .

٩- **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ للسخاوى** . دمشق ١٣٤٩هـ

١٠- **الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى** .

(أ) ط دار الكتب المصرية .
(ب) ط بولاق .
(جـ) ط ساسى .
بدون تحديد = ط دار الكتب المصرية .

١١- **أمالي الزجاجي** : تحقيق عبد السلام هارون ، ط١ ، المؤسسة العربية الحديثة .

١٢- **أمالي السيد المرتضى** . تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطى ط ١ ، ١٩٠٧م .

١٣- **الآمالي الشجرية** . ط دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٤٩هـ .

١٤- **الامتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدى** . تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ط٢ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ .

١٥- **أنباه الرواة للقفطى** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط١ ، دار الكتب المصرية .

١٦- **الأنساب للسمعانى** . ط ليدن ١٩١٢ .

١٧- **الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى** . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط٢ - ١٩٥٣ مطبعة محمد على صبيح .

١٨- **الإيضاح فى علل النحو للزجاجي** تحقيق مازن المبارك ، دار العزوبة بالقاهرة ١٩٥٩ .

١٩- **البداية والنهاية لابن كثير** . مطبعة السعادة بمصر ١٢٥١ هـ.

٢٠- **البصائر والذخائر لأبى حيان التوحيدى** . تحقيق أحمد أمين والسيد أحمد صقر ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٢ .

٢١- **بغية الوعاة للسيوطى** ط١ ، مطبعة السعادة بمصر ١٢٢٦ هـ.

٢٢- **البيان والتبيين للجاحظ** تحقيق عبد السلام هارون ط١ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٩ هـ.

٢٣- **تاج العروس للزبيدى** ط المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ.

٢٤- **تاريخ آداب العرب مصطفى** صادق الرافعى جـ١ ، جـ٢ ط٢، جـ٣ طـ١ ، ط الاستقامة ١٩٤٠ .

٢٥- **تاريخ الأدب العربى لبروكلمان** ، ترجمة عبد الحليم النجار ، دار المعارف بمصر ١٩٦١ .

٢٦- **تاريخ بغداد للخطيب** . ط١ ، مطبعة الاستقامة بمصر ١٩٣١ .

٢٧- **تاريخ الخلفاء للسيوطى** . تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، ط١ التجارية الكبرى ١٩٥٢ .

٢٨- **تاريخ العرب العام للمستشرق سيديو** . ترجمة عادل زعيتر ، عيسى البابى الحلبى ١٩٤٨ .

٢٩- **التاريخ الكبير لابن عساكر** . مطبعة روضة الشام ١٣٣٢ هـ.

٣٠- **تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر** .

٣١- **تلخيص أخبار النحويين واللغويين لابن مكتوم** . مخطوط ، بدار الكتب المصرية رقم ٦٩ : ٢ تاريخ.

٣٢- **التنبيهات على أغاليط الرواة على بن حمزة البصرى** . مخطوط ، بدار الكتب المصرية رقم ٢٢ لغة ش .

٣٣- **تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى** . ط١ ، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٢٥ هـ.

٣٤- **تهذيب اللغة للأزهرى** . مصور بمكتبة مجمع اللغة العربية بمصر، رقم ٦٢٦ لغة .

٣٥- **جمع الجواهر فى الملح والنوادر للحصرى** . تحقيق على البجاوى ط١ ، ١٩٥٣ ، عيسى البابى الحلبى .

٣٦- **جمهرة أنساب العرب لابن حزم** . تحقيق بروفنسال ، ط دار المعارف بمصر ١٩٤٨ .

٣٧- **الحذف والتقدير فى النحو العربى** . د. على أبو المكارم ، (تحت الطبع) .

٣٨- **الحيوان للجاحظ** . تحقيق عبد السلام هارون ط١، مصطفى البابى الحلبى .

٣٩- **خزانة الأدب للبغدادى** . ط بولاق .

٤٠- **الخصائص لابن جنى** . تحقيق محمد على النجار ط١ ، دار الكتب المصرية .

٤١- **دائرة المعارف الإسلامية** . الترجمة العربية .

٤٢- **دائرة معارف البستانى** . الطبعة الأولى .

٤٣- **داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح** . مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة.

٤٤- **دراسات فى حضارة الإسلام لجب** . ترجمة د. إحسان عباس وآخرين، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٤ .

٤٥- **دلالة الألفاظ** . د. إبراهيم أنيس ، ط١. ، الأنجلو المصرية ١٩٥٨ .

٤٦- **ديوان أبى الأسـود الدؤلى** . تحقيق عـبد الكريم الدجيلى ط١ ، بغداد ١٩٥٤ .

٤٧- **ديوان الفرزدق بشرح الصاوى** . ط ١٣٥٤هـ .

٤٨- **الذريعة إلى مكارم الشريعة ، للراغب الأصفهانى** ، ط١ ، مطبعة الوطن ١٢٩٩هـ.

٤٩- **رسالة الغفـران للمعرى** . تحقيق د. عائشـة عبد الرحمن ط٢ ، دار المعارف بمصر .

٥٠- **روح المعـاني فى تفسيـر القرآن العظيم والسبع المـثانىَ للألوسى** . إدارة الطباعة المنيرية .

٥١- **سرح العيـون شرح رسالة ابن زيدون لابن نباتـة المصرى** . ط١ سنة ١٩٥٧ . مصطفى البابى الحلبى .

٥٢- **سمط اللآلئ للبكرى** . تحقيق عبد العزيز الميمنى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦ .

٥٣- **السنن النفـسية لتـطور الأمم لجوستـاف لوبون** . ترجـمة عـادل زعيتر، دار المعارف بمصر ١٩٥٠ .

٥٤- **سيـبويه** . أحمد أحمـد بدوى ، بحث بمجلة دار العلوم السنة ١٤ العدد الأول .

٥٥- **سـيبـويه إمام النحـاة** . على النجدى نـاصف ط١ ، نهضة مـصر بالفجالة .

٥٦- **شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي** . مطبعة القدسى ١٣٥٠ .

٥٧- **شرح كتاب سيبويه للسيرافى** . مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو .

٥٨- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبى أحمد العسكرى** . تحقيق عبد العزيز أحمد ، ط١ . مصطفى البابى الحلبى ١٩٦٣.

٥٩ - **شرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد** .

(أ) بدون تحقيق = ط الحلبى ١٣٢٩ .

(ب) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

بدون تحديد = أ

٦٠- **الشعر والشعراء لابن قتيبة** . تحقيق مصطفى السقاط ، التجارية بمصر ١٩٣٢ .

٦١- **الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها لابن فارس** . المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩١٠ .

٦٢- **ضحي الإسلام** . د. أحمد أمين ، جـ١ سنة ١٩٣٤ ، حـ٢ طـ٢ سنة ١٩٣٥ ، حـ٢ طـ٦ سنة ١٩٥٦ .

٦٣- **طبقات الشافعية الكبرى للسبكى** . ط١ ، المطبعة الحسينية المصرية

٦٤- **طبقات فحول الشعراء لابن سلام** . تحقيق محمود محمد شاكر ط المعارف ، بدون تحقيق طـ السعادة .

- طبقات الفراء = غاية النهاية .

٦٦ – **طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة** . مصــور بدار الكتب المصرية رقم ١١٩٨٨ ج .

٦٧– **طبقـات النحويين واللغـويين للزبيدى** . تحقيق محــمد أبو الفضل إبراهيم ط الخانجى ١٩٥٤ .

٦٨– **الظواهر اللغـوية فى التـراث النحـوى** . د. علـى أبو المـكارم . القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٦٨ .

٦٩– **العـربية : دراسـات فى اللغـة واللهـجات والأسـاليب ، ليـوهان فك** . ترجمة د. عبد الحليم النجار ؛ طـ١ ، دار الكتاب العربى ١٩٥١ .

٧٠– **عيون الأخبار لابن قتيبة** . ط، دار الكتب المصرية .

٧١– **غاية النهاية فى طبـقات القراء لابن الجزرى** . نشر برجســتراسر ، مطبعة السعادة ١٣٥١ هـ .

٧٢– **الفـاضل للمبـرد** . تحقـيق عبد العزيز المـيمنى طـ١ ، دار الكتب المصرية ١٩٥٦ .

٧٣– **فـتوح البلدان للبـلاذرى** . تحقيق د. صـلاح الدين المنجد ، ط النهضة المصرية .

٧٤– **الفهرست لابن النديم** . ط التجارية الكبرى ١٣٤٨ هـ .

٧٥– **فوات الوفيات لابن شاكر الكتبى** . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد طـ١ ، النهضة المصرية ١٩٥١ .

٧٦- **القاموس المحيط للفيروزبادى** ، ط٥ ، التجارية الكبرى .
٧٩- **كتاب سيبويه** .

(أ) بدون تحديد = ط بولاق .

(ب) تحقيق عبد السلام هارون .

- كتاب العوامل = كتاب وجوه النصب .

٨٠- **كتاب وجوه النصب المنسوب إلى الخليل** . مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٣٦٦ نحو قولة .

٨١- **لسان العرب لابن منظور** . ط بولاق .

٨٢- **لطائف المنعارف للثعالبى** . تحقيق إبراهيم الأبيارى وحسن كامل الصيرفى ط١ عيسى البابى الحلبى .

٨٣- **اللغة فى المجتمع م . م . لويس** . ترجمة د. تمام حسان ط١ عيسى البابى الحلبى ١٩٥٩ .

٨٤- **اللغة والنحو** . د. حسن عون ط١ ، ١٩٥٢ .

٨٥- **لمع الأدلة فى أصول النحو لابن الأنبارى** . تحقيق سعيد الأفغانى ، الجامعة السورية ١٩٥٧ .

٨٦- **مجالس أبى مسلم** . مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٧٧ أدب ش .

٨٧- **مجالس العلماء للزجاجى** . تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢ .

٨٨- **مدرسة البصرة النحوية** . د. عبد الرحمن السيد . مخطوطة بمكتبة كلية دار العلوم .

٨٩- **مجمع الأمثال الميدانى** . نشر محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط٢ ، التجارية الكبرى ١٩٥٩ .

٩٠- **المختصر فى أخبار البشر لأبى الفدا** . ط الحسينية بالقاهرة ١٣٢٥هـ .

٩١- **مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو** . د. مهدى المخزومى ، ط٢ ، مصطفى البابى الحلبى ١٩٥٨ .

٩٢- **مذاهب التفسير الإسلامى لجلولد تسيهر** . ترجمة د. عبد الحليم النجار ، الخانجى ١٩٥٥ .

٩٣- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعى** . ط١ ، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٢٧ هـ .

٩٤- **مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى** . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نهضة مصر ١٩٥٥ .

٩٥- **المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى** . تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، ط٣ مصطفى البابى الحلبى .

٩٦- **المعارف لابن قتيبة** . ط مصر ١٣٠٠ هـ .

٩٧- **معجم الأدباء لياقوت** . نشر أحمد فريد رفاعى ، ط دار المأمون.

٩٨- **معجم البلدان لياقوت** . ط١ ، نشر الخانجى والجمال ، السعادة بمصر ١٩٠٦ .

٩٩- **معجم الشعراء للمرزباني** . تحقيق عبد الستار فراج ، عيسى البابى الحلبى ١٩٦٠ .

١٠٠ - **المعرب الجواليقى** . تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ .

١٠١- **المقابسات لأبى حيان التوحيدى** .. تحقيق حسن السندوبى ط١ ، ١٩٢٩ .

١٠٢- **مقاتل الطالبيين لأبى الفرج الأصفهانى** . تحقيق السيد أحمد صقر ، ط١ ، عيسى الحلبى ١٩٤٩ .

١٠٣- **ملاحظات نحو تعريف الثقافة ، ت. س. اليوت** . ترجمة د. شكرى عياد ، المؤسسة المصرية العامة .

١٠٤- **مناهج البحث عند النحاة العرب** . د. على أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة .

١٠٥- **مناهج البحث فى اللغة** . د. تمام حسان ط١ ، الأنجلو المصرية ١٩٥٥ .

١٠٦- **المنصف شرح التصريف لابن جنى** . تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . ط١ ، مصطفى الحلبى .

١٠٧- **المنهج الإسلامى : خصائصه وغاياته** . د. على أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة (تحت الطبع) .

١٠٨- **الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء للمرزبانى** ، ط السلفية ١٣٤٣هـ .

١٠٩- **ميزان الاعـتدال للذهبى** . تحقيق . على البجاوى طـ١ مصطفى الحلبى .

١١٠- **النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى** . ط دار الكتب المصرية .

١١١- **نزهة الألباب لابن الأنبارى** ، ط حجر ١٠٩٤ هـ .

١١٢- **نشأة الـنحو** . عبد الوهاب حمودة . بحث بمجلة كلية الآداب . المجلد ١٣ ، جـ٧ .

١١٣- **النقائض = النقائض بين جرير والفرزدق** .

(أ) طـ ليدن ١٩٠٥ .

(ب) طـ مصر ١٩٠٥ .

(جـ) طـ الصاوى ١٩٣٥ .

بدون تحديد = أ .

١١٤- **نقائض جرير والأخطل** ، طـ ليون ١٩٠٥ .

١١٥- **نكت الهميان فى نكت العميان للصفدى** . طـ ١٩١٠ .

١١٦- **الوسائل إلى مسامرة الأوائل للسيوطى** . تحقيق د. أسعد طلس . بغداد ١٩٥١ .

١١٧- **وفيـات الأعيـان لابن خلكان** . تحقيق محمـد محيى الدين عبد الحميد طـ٦ ، النهضة المصرية ١٩٤٨ .

الموضوع	الصفحة

المقدمة .... ٥ - ٦٢

التمهيد ....

التفكير النحوى : النشأة والمنهج .... ١٣ - ١٦

الباب الأول

نشأة التفكير النحوى ومناهجه (١٧ - ٨٠)

الفصل الأول : السرد التاريخى .... ١٩ - ٤٢

- النصوص التاريخية ١٩

- التحليل العلمى لهذه النصوص ٣٣

الفصل الثانى : التحليل الموضوعى .... ٤٣ - ٨٠

- الظروف الحضارية ٤٣

- أثر الإسلام فى هذه الظروف ٤٤

- مقومات المنهج الإسلامى ٤٧

- دوافع نشأة النحو العربى .... ٥٥ - ٨٠

الموضوع **الصفحة**

الباب الثانى

تطور التفكير النحوى (٨١ - ١٢٨)

الفصل الأول : المرحلة الانتقاليـة .... ٨٣ - ١٠٤

- دور أبى الأسود وتلاميـذه ٨٥

- دور جيل ابن إسحاق ٨٩

- دور شيبان التميمى وجيله ٩٩

الفصل الثانى : مرحلة استقرار الأفكار .... ١٠٥ - ١٢٨

- الخليل بن أحمد ١٠٥

- كتب الخليل ١٠٧

- دور الخليل فى تكوين المنهج النحوى ١١٢

- تأثير الخليل يتجاوز البصريين ١٢٠

- نتائج ١٢٣

الباب الثالث

قضايا ونصـوص (١٢٩ - ٢٨٤)

القسم الأول : قضايا نحوية .... ١٣١ - ٢١٨

- نظرة فى نشأة النحو وتطوره ومراحله ١٣٣

- نظرة فى القرآن والنحـو ١٨٠

- نظرة فى مناهج البحث اللغوى للقرآن ٢٠٧

الموضوع	الصفحة
القسم الثانى	٢١٩ - ٢٨٤
- نصوص نحوية	٢١٩
- من المرتجل لابن الخشاب	٢٢١
- من كشف المشكل للحيدرة اليمنى	٢٣٨
- من شرح الكافية الشافية لابن مالك	٢٥٤
- من البسيط لابن أبى الربيع	٢٦٧
- من شرح الكافية للرضى	٢٧٥
الخاتمـــة	٢٨٥
فهرس المراجع	٢٨٨
فهرس الموضوعات	٢٩٩